جامعة الأزهــر
كلية اللُّغَــة العَرَبِيّــَة
قسم أصـــــول اللُّغَــة

الصَّدَعات الصَّوتيَّة وطُرُق رَمِّها

إعـــــــداد
د/ أحمد جودة علي مسلم
أستاذ أصول اللغة المساعد بجامعة الأزهر.

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

(مقدمة)

الحمد لله، خالق الألسن واللُّغَات، واضع الأَلْفَاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات. والصَّلاة والسَّلام على من تكلَّمَ بجوامع الكَلِم ومُوجز البيان، وعلى آله وأصحابه الكرام، وعلى من تبعه بإحسان.

«وبعد»

» ملخص الدراسة.

في إطار صوتي موسيقي تتوخى هذه الدِّراسَة قضية: (التَّصَدُّعات الصَّوتيَّة وطُرُق رَمَّها)، من باب أن عملية بناء الأصوات تحتاج إلى توازنات صوتية في ضوء المحور الوظيفي لعلم الأصوات التشكيلي، وهي جملة من العناصر التي تحافظ على النغمة الصوتية للمفردات أو للتراكيب على السواء. فلا يلفظ شخص حركة أو فونيمًا بالصورة نفسها، كما يختلف السياق الصوتي من صوت لآخر وكذلك النَّبْر[١].

والهدف الذي ترومه هذه الدراسة؛ هو الوقوف على الأثر التشكيلي الذي تحدثه التصدعات الصوتية؛ ليتسنى لنا رمَّها وتصحيحها وفقًا للقوانين الصوتية المعمول بها في علم الأصوات التشكيلي.

(١) يُنظر توظيف اللسانيات في تعليم اللغات؛ د. رضا الطيب الكشو– من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ١٤٣٦هـ/ صـ١٣٥.

وحاول الباحث –من خلال المنهج الوصفي التحليلي– أن يتتبع أثر تلك التصدعات في النظام الصوتي؛ لأن لغتنا مكونة من أنظمة وأُطر فنولوجية يجب الالتزام بها بعيدًا عن الارتجال، أو الانطباعيّة.

وقد مزج الباحث بين الرؤية التنظيرية والعمل التطبيقي عن طريق تتبع تلك التصدعات في تراثنا اللغوي أو الاستعمال اليومي للغة والوقوف على رؤية علمائنا قدامى ومحدثين لرّم هذه التصدعات أو ما يُستجد.

وأخيرًا: تروم هذه الدراسة؛ إلى إثبات أن النظام الصوتي يسير وفق مجموعة من القوانين، لكن هذه القوانين مرتبطة –دومًا– بالزمان والمكان، إذ أن اللغات تستجيب لها كلٌّ من قَبل نظامها، وطريقة نطقها، والعادات النطقية التي نشأ عليها أهلها(١).

»مشكلة الدِّراسَة.

الأصل في النمط الصوتي؛ هو الانتظام والديناميكية وفقًا للقوانين المعمول بها في النظام الصوتي للعربية، في صورة تكامل عضوي واكتمال وظيفي يجعل النظام الصوتي جامعًا مانعًا بحيث يصعب أن يستخرج منه شيء أو أن يضاف إليه شيء.

لكن هذا الانتظام قد يُصاب بالتصدع؛ نتيجة لتفاعلات داخلية كتلك الحادثة من تجاور الأصوات من حيث الإيقاع والموسيقى، أو تفاعلات خارجية أساسها التجاور –أيضًا– لكنه لكلمة أخرى.

وفي سبيل الحفاظ على التكامل والاكتمال؛ فإن الباحث يطرح سؤالين يمثلان إشكالية هذه الدراسة:

---

(١) يُنظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية؛ د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، ١٩٨٤م/ ص: ٤٩.

أولا: ما أهم التصدعات التي تلحق النظام الصوتي؟

ثانيًا: ما سُبل رمّها؟

» مخرجات الدِّراسَة .

- **التأكيد على أصالة علم الأصوات التشكيلي.**
- **التأكيد على دور علمائنا في بناء صرح النظام الصوتي العالمي.**
- **التأكيد على دور التكنولوجيا الحديثة في رمّ التصدعات الصوتية.**

» أهداف الدِّراسَة .

١. **لفت انتباه الباحثين إلى حقل يمكن الانطلاق منه في اختيار موضوعات جديدة تلبي طموحهم وتفتح لهم آفاقًا جديدة في الصوتيات الوظيفية.**

٢. **إثبات الديناميكية التي تعمل في إطارها الأنظمة اللغوية–عامة– والنظام الصوتي –خاصة–من تكامل واكتمال.**

٣. **التوظيف التقني للرمّ الصوتي في المحافظة على ديناميكية النظام الصوتي ، وقد استعمل هذه التقنية علماؤنا –قديمًا وحديثًا– في رم التصدعات الصوتية.**

. » القيمة المضافة .

تروم هذه الدراسة:

- **إضافة لبنة جديدة في مجال الصوتيات الوظيفية، وهو مجال يحتاج إلى التفاتة أكاديمية أعمق ومستمرة من قبل الباحثين.**
- **الإسهام في الوصولِ إلى أسرار البنية التحتية للنظام الصوتي، وفهم دقائقه، وديناميكية عمله.**

- الإسهام في العناية باللغة العربية، وعاء المعرفة، ومفتاح الفهم الصحيح للقرآن الكريم، والسنة المطهرة.

»أهميَّةُ الدِّراسَة .

تكمن أهميَّةُ هذه الدِّراسَة فيما يأتي:

- أولًا: الحاجة الماسة للمحافظة على ديناميكية عمل النظام الصوتي في العربية.
- ثانيًا: جدّة الموضوع، وطرافته، إذ لم يكتب في التصدعات الصوتية وسُبل رمها – حسب علم الباحث– دراسة مستقلّة، مركزها تشخص المرض، ووصف العلاج، وهما ما تعمل عليهما هذه الدراسة.

» الخلفية العلمية وأدبيات الدِّراسَة.

في إطار سعي الباحث للبدء من حيث انتهى الأخرون، وتجنبًا للتكرار غير المبرر، وسيرًا في الإطار النظري للدراسة؛ فقد حاول الباحث أن تتمحور الدراسة حول السؤالين الذين طرحهما الباحث في إشكالية الدراسة، وهما: أولا: ما أهم التصدعات التي تلحق النظام الصوتي؟

ثانيًا: ما سُبل رمّها؟

ولا شك أننا مدعوون إلى العناية بلغتنا العربية، والمحافظة على بنيتها التحتية ممثلة في نظامها الصوتي، والمحافظة على ديناميكية عمله ، وهذه إشكالية لازمت العربية في تاريخها الطويل.

»الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي تدور هذه الدراسة في فلكها–على رأسها– كتب التصويب اللغوي، منها: ما تلحن فيه العامة؛ للكسائي(تـ: ١٨٩هـ)، وإصلاح المنطق؛ لابن السكيت(تـ: ٢٤٤هـ)، وما تلحن فيه العامة؛

لأبي طالب المفضل بن سَلمة (تـــ: ٢٩٠هـــ)، ولحن العوام؛ لأبي بكر الزبيدي (تـــ: ٣٧٩هـــ)، والتهذيب بمحكم الترتيب لابن شُهيد الأندلسي(تـــ: ٤٢٦هـــ)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان؛ ابن مكي الصقلي(تـــ: ٥٠١هـــ)، وتهذيب إصلاح المنطق؛ للخطيب التبريزي(تـــ: ٥٠٢هـــ)، المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي(تـــ: ٥٥٧هـــ)، وتقويم اللسان؛ ابن الجوزي(تـــ: ٥٩٧هـــ)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف؛ صلاح الدين الصفدي(تـــ: ٧٦٤هـــ)، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام؛ القسطنطيني(تـــ: ٩٩٢هـــ)،

وهناك دراسات تعرضت لقضية التعارض بين قواعد النظام ومطالب السياق في اللغة، منها: اللغة العربية معناها ومبناها؛ للدكتور/ تمام حسان (ت: ٢٠١١م) و دراسات في علم اللغة؛ للدكتور كمال بشر، وكلتاهما من الدراسات القيمة ذات الفكر التجديدي في اللغة.

وهناك دراسات أخرى أفادت منها الدراسة، منها:

(التغيرات الصوتية وقوانينها، المفهوم والمصطلح) ؛ د. سامي عوض، وصلاح الدين سعيد حسين، وهي من الدراسات الهامة في مجال التصويب اللغوي، ناهيك عن إيراد النماذج من غير تعليل صوتي، وهذا ما ستحاول فعله الدراسة – هنا– وهي البحث عن العلة الصوتية للتصدع الصوتي غير واقفة عند الكشف عن المرض، إنما تجاوزه لوصف الدواء –أيضًا– من خلال البحث عن سُبل رم هذه التصدعات.

ومنها: (الحذف الصوتي للوقف في النص القرآني دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث)؛ د. محمد رمضان البع، وهي دراسة مهمة –خاصة– في جانب التوازنات الصوتية التي ذكرها علماؤنا في لربأ الصدع في الخلل الواقع في التراكيب؛ صوتية أو بنيوية أو تركيبية، لكنها قصرت همها على الحذف الصوتي

فقط؛ خلافًا للدراسة –هنا– التي تحاول رصد مختلف التصدعات الصوتية وسُبل رمها.

ومنها: المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـــزة بو جـــمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

ومنها: (تطور اللغة العربية المعاصرة. بين ضوابط القدماء وجهود المحدثين)؛ د/ محمد عبد الفتاح العمراوي، وهي تُعنى بالضوابط التي وضعها القدماء لضبط عملية التطور اللغوي، وكذا جهود المحدثين، وهي دراسة مهمة في مجالها، ولكن دراستنا تُعنى بالتصدعات التي تلحق النظام الصوتي فقط وسُبل رمها خلافًا للتعميم الذي سلكته الدراسة السابقة.

ومنها: (الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي) ؛ د. زيد خليل القرالة، وهذه الدراسة تناولت الحركات عامة ووظيفتها في العربية، خلافًا للدراسة –هنا– حيث عُنيت برصد التصدعات الصوتية وسُبل رمها.

وفي النهاية: فهذه الدراسات السابقة التي وضع الباحث يده عليها هي دراسات مهمة في بابها، وسيحاول الباحث –جاهدًا– توظيف تلك الدراسات للإفادة منها خدمة للعمل هنا ، كما يشير الباحث إلى أن الفجوة في هذه الدراسات السابقة؛ تكمن في عدم التعرض – في حدود علم الباحث– إلى الجمع بين التصدع الصوتي وطريق إصلاحه في مكان واحد، وإن وُجد ظل الأمر متفرقًا في بطون أمهات الكتب، كالخصائص، وسر صناعة الإعراب؛ لابن جني (تـــ: ٣٩٢هـــ).

»كلمات مفتاحية: (التصدع– الرَّمُّ– المماثلة– المخالفة–النَّبْر– التنغيم–الحذف– التوازن–الإبدال– الإدغام–الانسجام).

» منهجية الدِّراسَة .

عماد هذه الدِّراسَة هو التصويب اللغوي؛ مما تطلب من الباحث المزج بين الوصف والتَّحْلِيل والتعليل؛ للوقوف على أهم التصدعات الصوتية وسُبل رمها، فقام الباحث باستقراء واسع لمواطن تلك التصدعات أينما وجدت في المعاجم اللغوية، وكتب اللغة، والنحو، والتفسير، والقراءات القرآنية، وكتب السنة، والدراسات الحديثة؛ للوصول أولا إلى ضمها في دراسة واحدة، ثم دراستها وتحليلها للوقوف على عللها محافظة على لغتنا، مع الالتزام التام بمعايير الدِّراسَات العِلْمِيَّة.

» خطة الدِّراسَة .

انطلاقًا من حيثيات منهجية الدِّراسَة؛ اختار الباحث المنهج المتبع فيها مرتكزًا على التخطيط العلمي الدقيق، الذي اقتضى تقسيمها إلى النحو الآتي: (مقدمة، وتوطئة، وأربعة مباحث، وخاتمة).

أما المقدمة، فحوتْ: (إشكالية الدراسة، ومخرجاتها، وأهدافها، وأهميتها، والقيمة المضافة، والخلفية العلمية وأدبيات الدِّراسَة، والكلمات المفتاحية، وكذا المنهج والخطة المتبعان في معالجة قضاياها).

وأما التوطئة؛ فهي وقفة من الباحث أمام أهم مصطلحات عنوان الدراسة لتحريرها، منها: (التصدع الصوتيّ، والرَّمُّ اللُّغَوِيّ).

وأما المباحث فجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: (التصدعات الصوتية)ويتضمن: التصدع الإنتاجي، ويتضمن: (الصائت المركب المتصدع)، والتصدع السماتي، ويتضمن: (بين الترقيق والتفخيم)، والتصدع الفنولوجي، والتصدع التوزيعي، والتصدع الإعرابي.

والمبحث الثاني: (الرم المقطعي) ويتضمن: الرم التقطيعي، والرمّ التماثلي، ويتضمن: (الإدغام، والإبدال، والإقلاب، والتوافق الحركي، والرم الإتباعي، والإمالة) الرم الحضوري، والرم الموقعي، والرم التخالفي، ويتضمن: الرم المكاني، والرم التوصلي، والرم التخلصي.

والمبحث الثالث: (الرم فوق المقطعيّ) ويتضمن: المقطع الصوتي، والنبر، والتنغيم، والمد، والمفصل(الوقف)، ويتضمن (التخالف الكمي المفصلي)، والإيقاع

والمبحث الرابع: (الرم المورفيمي) ويتضمن: الرّم الإلصاقي، ويتضمن: (أولًا: السوابق، وثانيًا: الحشو، وثالثًا: اللواحق)، و الرّم التوهمي، والرّم التعويضي، والرّم المُرْتَجل، و الرّم البيني، والرّم المرحلي، والرّم الجِبليّ، والرّم التمكيني، والرّم الغُلوي، والرمّ الحذفي.

أما الخاتمة فرصد فيها الباحث أهم النتائج العلمية التي توصل إليها، وبعض المقترحات العلمية في مجال الدِّراسَة.

ثم زُيلتْ الدراسة ب (أهم المصادر والمراجع)، و(الصُحف والمجلات)، و(المواقع الالكترونية)، ثم (فهرس المحتويات).

ولقد كانت صحبتي للمادة العِلْمِيَّة؛ طويلة؛ جمعًا، وترتيبًا، وتحليلًا، ودراسة. غير أن هذه المشقة تهون في سبيل الوصول إلى مُؤَلف يكون إضافة إلى المكُتُبة اللُّغَوِيّة.

فالله أسأل أن يوفق الجميع وإياي من القول والعمل لما يقرّب منه ويُزلف لديه، ويدنى من رضاه– سبحانه– إنه جواد كريم قريب، سميع مجيب.

الباحث

(توطئة)

التحرير المصطلحي هو بوابة العبور إلى العلوم والفنون، كما أنه نوع من التنظيم المنهجي الدقيق –ناهيك– عن كونه مدخلًا نظريًا لتحديد دائرة الدراسة ومنطقتها؛ مما تطلب من الباحث وقفة بين يدي عنوان الدراسة،؛ لتحرير أهم مصطلحاتها، وضبطها ضبطًا يلائم التخصص؛ بمعرفة مدى مطابقتها لمقتضى الحاجة والتحولات الراهنة في مجال تطور الثقافات والعلوم الإنسانية[١].

» التصدع الصوتيّ:

لكل لغة نظامٌ صوتيٌّ مترابط يعج بالمركبات الصوتية ومن هذه المركبات تنتج أفعال متبادلة تؤدي إلى أنواع مختلفة من التحوير[٢].

لكل لغة سماتها ومميزاتها الخاصة بها، ويستوي في ذلك أن تكون هذه الخواص صوتية أو صرفية أو نحوية أو أسلوبية أو على مستوى الألفاظ ودلالاتها، وليست العربية بدعًا في ذلك، فلها ملامحها وظواهرها التي مازتها من غيرها من اللغات، وجعلتها لغة ذات ضوابط وقوانين ضابطة لها ولاستعمالاتها[٣].

---

(١)يُنظر البعد اللساني الثقافي في النص المدرسي؛ لأسمهان زدادرة –جامعة باجي مختار عنابة–الجزائر ٢٠١٢م/١٤٣٤هـ/ صـ ١٤ بتصرف.

(٢) يُنظر اللغة؛ فندريس ٨٣ بتصرف.

(٣) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية؛ د. كمال بشر– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٣١و٣٤.

ومن الثابت علميًا أن تلك الملامح والمظاهر الخاصة؛ تتشكَّل بصورة اطرادية وتلقائية بعيدة عن التَّشكل الواعي من أبناء اللغة[١]، كعدم نطقنا لـ (ل) في أداة التعريف (أل) إذا وليها صوت بين أسناني، أو أسناني لثوي، أو غاري[٢]، أو كحاجة النظام المقطعي العربي لأن يبدأ بصامت، ويُثنَّى بحركة[٣]. وهذا الأساس غير قابل للاختراق إلا في بعض الاستعمالات[٤].

فالأصوات اللغوية في تتابعها وائتلافها في السّلسلة الكلامية ترتبط مع بعضها البعض مكوّنةً نظامًا بديعًا يسوده الانسجام والتوافق في ظلّ سلسلة من الحركات النّطقية المعقّدة.

غير أنّ هذا النّظام قد يتصدّع ويختلّ توازنه نتيجة التّضارب القائم بين الأصوات في السّلسلة الكلامية.

هناك تغيرات صوتية ذاتية تنتج من انحدار طبيعي في النظام اللغوي ويدعو إليها استعمال اللغة نفسه ويبررها كذلك. فقد يحدث –مثلا– لأحد الأعضاء أن يبالغ أو أن يقصر في أداء عمله –بصورة عشوائية– ولو بقدر ضئيل، أو قد يعرض لعضلة شيء من التراخي أو الإبطاء في إحدى الحركات، أو قد يعرض لها على

---

(١) ضياع الحركات في النظام المقطعي، في الإدغام الكبير عند أبي عمر بن العلاء؛ آمنة صالح الزغبي –المجلة العربية للعلوم الإنسانية –س (٢٥)/ عـ (٩٩) ٢٠٠٧م/ صـ ١٧٨.

(٢) يُنظر الصوتيات العربية؛ د. منصور الغامدي– الرياض– مكتبة التوبة ٢٠٠١م/ صـ١١.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي؛ د. عبد الصبور شاهين–مؤسسة الرسالة– بيروت ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م/ صـ ٤٢.

(٤) ومن ثَمَّ لا يجوز توالي صوتان صامتان إلا في أخر الكلام، أو عند الوقف على الصامت الأخير، كما لا يجوز في النظام المقطعي للعربية أن يتوالى ثلاثة صوامت صامتة في مقطع واحد، أو في مقطعين متجاورين دون أن يفصل بينها بالحركة. ضياع الحركات في النظام المقطعي–المجلة العربية للعلوم الإنسانية –س (٢٥)/ عـ (٩٩) ٢٠٠٧م/ صـ ١٨١.

العكس من ذلك زيادة في القوة أو السرعة– كل ذلك والناطق لا يلتفت إلى ما يقع منه من إفراط أو تفريط في الأداء– ومن ثم يجئ الاختلاف في النظام الصوتي بين جيلين متتابعين. ولأن هذا الاختلاف قد ضؤل لدى الناطق، فقد ضؤل – أيضًا– لدى السامع إلى درجة عدم إثارته أي شيء محسوس لديه، وهذا مكمن الخطر؛ لأن أقل ما يبشّر ب عدم الإدراك هو انقطاع التوازن الصوتي في النظام اللغوي(١).

وهذا التّضارب والتّعارض الذي يهزّ الأصوات في تجمعاتها مردّه إلى الصّلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في بناها التركيبية؛ وهذا لما تؤدّيه المزاوجة بين بعض الأصوات في السلسلة الكلامية، كتوالي المِثلين والمتقاربين والمتعارضين.

مما يتسبّب في إثقال العملية النطقية، فيتدخّل جهاز النطق على مستوى المخارج والصفات لبعث التوافق والانسجام عن طريق إجراء بعض التّعديلات التي تختلف باختلاف الإشكال الصّوتي الذي ألمّ بالصّيغة، فيُقَرَّب صوتٌ ويُبعد ثان ويُحذَف آخر، وتُلبس صفة وتُخلع أخرى، حتّى تزولَ التّصدّعات الصّوتية ويبعثَ التوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول(٢).

وقد تنبه علماء اللغة لتلك الاختراقات التي تعيق عمل اللغة بتلقائية؛ مما يستدعي التدخل لرمّ هذه التصدعات بعمليات صوتية، مثل الإبدال، أو الإدغام، أو غيرهما؛ لإعادة التوازن إلى تلك التصدعات، التي تؤثر – بلا شك– في قوام الخطاب ودلالاته.

(١) يُنظر اللغة؛ فندريس ٦٥ و٨٢ بتصرف.

(٢) يُنظر المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمزة بو جمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

ومن هنا يرى الدكتور/ منصور الغامدي أنه يمكن الإفادة من المعطيات الصوتية لدراسة بعض مظاهر الانحراف في الخطاب الإشهاري (الدعاية لسلعة أو ماركة معينة).

ويسوق في هذا الصدد خبر رفع دعوى قضائية تقدمت بها إذاعة بحجة أن اسم الإذاعة الناشئة شديد (wmcz) على إذاعة أخرى لها اسم شبيه (wmee) أمريكية الشبه باسم الأولى، مما سيضر بمصلحتها وسمعتها، فاستعان المحامي بخبير في الصوتيات من جامعة إنديانا أثبت تجريبيا أن الاسمين متشابهان لدرجة إرباك السامع، وهذا بعد تحليل الموجات الصوتية للكلمتين!! ومن هذا القبيل: (أديداد، (MBC،NBC)،(أديباس)،(كلوركس، كوينكس)،(ديتول، داك)، (هيد أند شولدر، هيراند شولدر وغيرها، كما يعرض الباحث إلى إمكانيات الإفادة من التحليل الصوتي المعملي في علم الجريمة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد الأصوات وإدراكها آليا؛ فقد اخترعت ألعاب تستجيب[١].

» الرَّمُّ اللُّغَوِيّ:

يقول الخليل (تـــ ١٧٠هـــ): الرَّم: إصلاحُ الشّيء الّذي فسد بَعْضُهُ من نَحوِ حَبْلٍ بَلِيَ فتَرُمُّه أو دارٍ تَرُمُّ شَأْنَها مَرَمَّةً . ورَمَّ الأمر إصلاحُه بعد انتشاره قال:

لَمَّ الإلهُ به شَعْثًا ورمّ به ••• أمورَ أمّتِه والأمر مُنْتَشِرُ[٢]

فالرَّم بمعنى إصلاح الشيء وتعويض الأجزاء الناقصة منه مستعمل في الفصيح، كما نصّ على ذلك علماؤنا[١]. وعليه جاء قول ذي الرمة:

---

(١) يُنظر الصوتيات العربية؛ د. منصور الغامدي– الرياض– مكتبة التوبة ٢٠٠١م/ صـــ١٦٦و١٦٧.

(٢) يُنظر العين ١/ ٢٤٤(شعث)، و ٨/ ٢٦٠ (رم).

هَلْ حَبْلُ خرقاءَ بعد البَيْنِ مَرْمُومُ؟ ••• أَمْ هَلْ لَها آخرَ الأيامِ تَكْلِيمُ[٢]

فرَمَّ المنزلَ: أصْلَحَهُ. ورمَّم المنزلَ كذلك، والمَرَمّةُ: موضع الرَّم[٣].

إن كثيرًا من الأوهام اللغوية السائدة في أوساط الدارسين العرب للغة العربية من حيث خصائصها الصرفية والتركيبية راجع إلى عدم الإلمام بالجوانب الصوتية بخاصة، ما تعلق بالتغيرات الصوتية وطبيعتها وأشكالها[٤].

بمعنى أن اللغة أوسع من أن نخضعها للنظام اللغوي العام المجرد الذي يختزن القواعد اللغوية العامة المجردة، لأن الأداءات اللغوية الصادرة عن الإنسان ليست خاضعة لهذا النظام برمتها، بل قد تخضع لاختبارات أخرى غير قابلة للتقعيد[٥].

وهذا لا يمنع من وجود عناصر غالبة في كل نظام صوتي نابعة –في الأساس– من قواعد عامة هي أساس اللغة، وإن شئت فهي بمثابة هيكلها العظمي، لكنها –

---

(١) يُنظر غريب الحديث؛ لإبراهيم الحربي(تـ: ٢٨٥هـ) ١/ ٧٣، وتهذيب اللغة؛ للأزهري (تـ ٣٧٠هـ) ١٥/ ١٣٨ (رم) ،والمحيط في اللغة؛ للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) ١٠/ ٢١٦ (رم)، ومقاييس اللغة؛ لابن فارس (تـ ٣٩٥هـ) ٢/ ٣٧٨ (رم)، والمحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده (تـ: ٤٥٨هـ) ١٠/ ٢٤٤ (رم م)، ومفردات ألفاظ القرآن؛ للراغب الأصفهاني (تـ ٥٠٢هـ) ١/ ٤١٥ (رم)، والنهاية في غريب الحديث والأثر؛ لابن الأثير (تـ: ٦٠٦هـ) ٢/ ٢٦٨(رمم)، ومختار الصحاح؛ للرازي (تـ ٦٦٦هـ) ٢٦٧ (ر م م)، و إكمال الإعلام بتثليث الكلام؛ لابن مالك (تـ: ٦٧٢هـ) ١/ ٢٦٣، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر؛ للرعيني (تـ: ٧٧٩هـ) ١٢٩، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ٢/ ٣٨٢، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ٩٤٤ (ر م م).

(٢) البيت من بحر البسيط. يُنظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤/ ٢٣٦٠ (رَمَّ).

(٣) يُنظر العامي الفصيح في المعجم الوسيط– مجمع اللغة العربية بالقاهرة– طـ: ١/ ٢٠٠٥/٢٠٠٦م/ صـ ٦٧ (رَمَّ).

(٤) يُنظر الصوتيات العربية؛ د. منصور الغامدي– الرياض– مكتبة التوبة ٢٠٠١م/ صـ١٦٠و١٦١.

(٥) يُنظر العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة، دراسة تركيبية في كتاب سيبويه؛ مأمون الحباشنة–جامعة مؤتة ٢٠٠٧م/ ص: ٣.

وفي الوقت ذاته– ذات قيمة مؤقتة مادام النظام الصوتي يتغير إن قليلا وإن كثيرًا من جيل إلى أخر ومن من بيئة إلى أخرى [١].

فالرّمّ اللغوي –هنا– ليس استبدال جديد منطوق بقديم متروكٍ، إنما الوقوف عند ما قرره النظام اللغويّ وما يتطلبه السياق، وكيفية التغلب على التصدع الحادث نتيجة لعملية المواءمة تلك؟[٢].

(١) يُنظر اللغة؛ فندريس ٦٦ بتصرف.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٥ بتصرف.

المبحث الأول

(التصدعات الصوتية)

التصدع الصوتي قابع عند محاولة تطبيق الجانب النظري للنظام اللغوي؛ نتيجة للتعارض الحادث بين قواعد النظام ومطالب السياق، وهذا التعارض الحادث أمر مألوف في اللغات جميعًا، وهو مألوف في اللغة العربية أيضًا، خذ مثلا: التقاء الدال الساكنة والتاء بعدها، فالنظام يقول: إن الدال الساكنة مجهورة، وينبغي أن تظلَّ كذلك باطِّراد، ولكن السياق الذي جاء بعدها بالتاء له مطالب في هذا الموقع تتعارض مع قاعدة النظام، فالسياق هنا يتطلّب الإدغام الذي يصيِّر الدال الساكنة وبعدها التاء على صورة تاء مشددة(١).

وقد رصد الباحث طائفة من تلك التصدعات الصوتية في النظام اللغوي للعربية، منه:

١- التصدع الإنتاجي:

هناك بعض التصدعات الصوتية التي تُصاحب عملية إنتاج بعض الأصوات، وفي هذا الصدد وقف الباحث على إبداعات للغويين القدامى، على رأسهم إمام العربية الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ): «... أقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بَحَّة في الحاء لأَشْبَهَت العْينَ لقُرْب مَخْرَجها من العَيْن ثم الهاء

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٩.

ولولا هَتّة في الهاء وقال مَّرة (ههّة) لأَشْبَهَت الحاء لقُرْب مَخْرَج الهاء من الحاء فهذه ثلاثة أحرف في حَيِّز واحد بعضُها أرفع من بعض... [١]»

فالخليل قد ابتدع هذا المخطط الشامل في حياة الأصوات وتحديد مخارجها بدقة ومقارنة بعضها ببعض، ووضعها في أحيازها الخاصة كل في حيزه المتميز، الذي يحفظ له هويته[٢].

وهذا نصّ أخر ذكره عبقري العربية؛ ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في قوله: «... ولولا بحة في الحاء لكانت عينا، كما أنه لولا إطباق في الصاد لكانت سينا، ولولا إطباق في الطاء لكانت دالا، ولولا إطباق في الظاء لكانت ذالا، ولأجل البحة التي في الحاء ما يكررها الشارق في تنحنحه وحكي أن رجلا من العرب بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح فشرب بعضه فلما كظه الأمر قال كبش أملح فقيل له ما هذا تنحنحت فقال من تنحنح فلا أفلح فكرر الحاء مستروحًا إليها لما فيها من البحة التي يجري معها النفس وليست كالعين التي تحصر النفس وذلك لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس[٣]».

وكل هذه الخصائص والسمات تصاحب الصوت عند إنتاجه، كما يشهد لعلمائنا بقدم السَّبْق في معرفة مَخارج الحُروف وصفاتها معرفة عميقة ودقيقة.

ومن صور التصدعات الصوتية الإنتاجية، التصدع الحادث عند إنتاج الصائت المزدوج:

---

(١) العين ١/ ٥٧و٥٨، و تهذيب اللغة؛ للأزهري (تـ ٣٧٠هـ) ١/ ٤٠، و م م – لسان العرب لابن منظور ٤/ ٢٧٧٢(ع).

(٢) يُنظر الصوت اللغوي في القرآن ٤٤ بتصرف.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٤١.

» الصائت المركب المتصدع.

وهو عبارة عن – من وجهة نظر (Ball)– : مدى صوتي متكامل ينتج بحركة لسانية انزلاقية تبدأ في موضع وتنتهي في موضع آخر.

وقد قيد اللسانيون هذا التتابع بأن يكون في مقطع واحد؛ لأنهما ينطقان في فترة زمنية لا تكفي إلا لصوت واحد فقط، مع صعوبة في النطق، ليؤدي وظيفة فونولوجية واحدة. ويتم إنتاج هذا الصائت المركب، بأن يبدأ اللسان بنطق حركة مفردة، ثم يتزلق إلى حركة أخرى، فيشم بذلك حركة بحركة، أو يدمج حركتين، لتكونا وحدة واحدة مركبة(١).

وعليه، فإن شبه الحركتين (الواو والياء) لهما وجود خاص في الحركة المزدوجة، إذ يعتبران امتدادًا لحركة تتغير نوعيتها في أثناء نطقها ويتشكلان نتيجة الانتقال المباشر بين عنصري الحركة المزدوجة. إذ إن هذا الانتقال – كما يذكر الدكتور غالب المطلبي – يمثل حالة صعبة بالنسبة للمتكلم لأنه يتطلب منه أن يغير وضع جهاز النطق من موضع إلى آخر(٢).

وهذا يعني أن على أعضاء النطق أن تتوقف زمنًا لينطق كل من صوتي المد على حدة، يكون على المتكلم في أثناء ذلك أن يقطع مجرى نفسه ثم يستأنفه مرة أخرى، وهو أمر لا يمكن تصوره قطعًا، فكان على جهاز النطق أن يتحيل على ذلك بأن يفصل بين الصوتين باحتكاك بسيط يكون بمثابة فاصل يستريح فيه اللسان

---

(١) يُنظر اللغة؛ ج. فندريس / ص:٥٤، وأسس علم اللغة؛ لماريو باي– عالم الكتب– ط: (٨) ١٤١٩هـ=١٩٨٩م/ ص:٨٠، والأصوات اللغوية –رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية؛ د. سمير شريف استيتية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م/ص: ٤٤.

(٢) يُنظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، ١٩٨٤م، (د. ر. ط)، ص: ٤٣.

برهة لكي يستطيع اتخاذ الوضع الآخر، ومن أجل ذلك يتحول أحد صوتي المد– يكون الثاني في الغالب – إلى نصف مد مما يسهِّل اجتماعهما، ويبقى الأول أطول زمنًا، وأكثر وضوحًا؛ ليتحمل النبر(١).

فالحركة المزدوجة إذن ، هي نتاج هذا التتابع الحركي المباشر لصائتين متباينين، يحدث أثناء الانتقال بينهما انزلاق يولّد شبه الحركة، وعليه فشبه الحركة هنا جزء من حركة سابقة أو لاحقة ؛ ولهذا يعتبر هذا التتابع مزجًا حركيًا موحّدًا لا ينتج أحد شقيه وهو شبه الحركة إلاّ بوجود الآخر.

فالدارسون يتفقون على أن إنتاج الحركة المزدوجة يقتضي انتقال اللسان في أثناء نطقها من موضع حركة إلى موضع حركة أخرى(٢).

ومن صور التصدعات الصوتية الإنتاجية، التصدع الحادث عند إنتاج بعض الأصوات –خاصة– لدى الناطقين للعربية من غير أهلها:

ويعد التداخل الصوتي بين العربية ولغاتهم الأصلية من أهم العقبات الواقفة خلف تلك التصدعات الإنتاجية والتي على رأسها الدارس عدم التمييز بين السمات الخاصة للأصوات والتي حدثنا عنها –فيما سبق– كل من الخليل وابن جني وتأتي صفات مثل الترقيق والتفخيم على قمة الهرم انحرافي لدى الناطقين للعربية من غير أهلها.

---

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي/ ص:٨١و١٥٠ بتصرف، وفي الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٤٣و٤٧.

(٢) يُنظر التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائية؛ د. ابتسام جميل http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/327-72-3.html

» التصدع السماتي.

من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها فمنها القوي، ومنها الضعيف؛ منها ما يسود ومنها ما يُساد ، فالسيادة والغلبة، هما الصفتان الجوهريتان اللتان على مؤرخ اللغة قبل كل شيء أن يعين حدودهما وأسبابهما في داخل النظام الصوتي للغة التي يدرس الصراع الذي ينشأ بين أصواتها من جراء العمل على التوازن الصوتي المستمر، مما يدخلنا في سرمدية صراع السيطرة والمقاومة [١].

فمن أهم القوانين[٢] التي يسير عليها النظام الصوتي؛ هي مراعاة القيم النطقية للأصوات، حيث أولاها علماؤنا الكثير من العناية، وقد تابعوا أثرها في البنية والتركيب من جهتي؛ الدال والمدلول، كحديثهم عن القيم النطقية للصوائت من جهتي؛ الخفّة والثقل، فقد وضعوا قاعدتهم التي مفادها: أنّ الفتحة أخفّ الحركات وتليها في الخفّة الكسرة فالضمّة، يقول الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ): «الفتحة أخفُّ الحركات، لأَنَّها تخرُج من خـــــرق الفم بلا كُلفَة، ثم تُتْبعُهُ المَضْمُومَ [٣]»

---

(١)يُنظر اللغة؛ لفندريس ٩٠و٩١ بتصرف.

(٢) جرت العادة في علم اللغة على أن يطلق على التغيرات الصوتية اسم القوانين، ولكن القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكمياء، فالذي يجمع بين حالين متتابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه وليس رباطًا طبيعيًا، ومع ذلك فالقانون الصوتي، بوصفه تعبيرًا عن تغيّر وقع في الماضي، له صفة الإطلاق، هذه الصفة نتيجة لانسجام النظام الصوتي واطراد التغيرات. وفي المجمل: فإن القوانين اللغوية التي يصوغها علماء اللغة لا تعب إلا عن حالات وسطى، سواء أكان ذلك في الزمان أم في المكان. إذ لا يتم التحول الصوتي دفعة واحدة على رقعة من الأرض مترامية الأطراف. يُنظر اللغة؛ فندريس٧١و٧٢ و٧٧ بتصرف.

(٣) معجم ديوان الأدب ١/ ٨٧.

لكنهم –وعلى الجانب الأخر– فقد فرّعوا منها قواعد مختلفة تغيرت فيها قيم تلك الأصوات النطقية، فالأخفّ كان في بعض الأبنية ثقيلاً، والأثقل صار أخف مما قيل بخفّته سلفاً وهكذا [١].

ومن جملة مظاهر عدم مراعاة قوانين القيم الصوتية؛ حكم بعض علمائنا بخفة الضمة وثقل الفتحة قبل الواو، يقول الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ): «فإن قيل: فهلا حذفت الواو من يوعد أوْعَدَ مع أن الضمة أثقل؟ قلت: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما[٢]».

وقد تنبه ابن خالويه لحقيقة الواو –هنا– وهي أنها واو مدية، فقال: فإن قيل: لِمَ لَمْ تسقط الواو من: يوعد، ويوزع، وقد حلت بين ياء وكسرة؟ فقل: إن هذه الواو مدة لا واوًا صحيحة؛ لأن الواو، إذا سكنت وانضم ما قبلها تصير مدة، فصارت بمدة الألف في واعد[٣]. وفقًا للقاعدة الصوتية (الحذف عن علة) ومنها: أنها تنص على أنه إذا وقعت الواو بين ياء وكسر؛ حُذفتْ، وإذا وقعت بين ياء وفتح، أو بين ياء وضم لم تُحذف، مثل: يَوْطُؤ و يَوْضُؤ، ويَوْجَلُ و يَوْحَل[٤].

وهذا توجه سلكه كثير من علمائنا –على رأسهم ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)– الذي يرى أن وقوع الواو بين ياء وضمَّة لا يُوجِبُ الحذف، بناءً على الواو بين الياء والضَّمَّة أخفُّ منها بينَ الياء والكسرة. بدليل قولهم في مضارع

(١)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:٩٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٣٠، ويُنظر الإبانة في اللغة العربية ١/ ٢٦٨، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ص: ٢٨ – ٣٠، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ٩٩

(٤)يُنظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١/ ٧٢..

(وَطُؤَ و"وَضُؤَ: يَوطُؤ ويَوضُؤ)، فلا يحذفون. فأمَّا حذفُهم في (يَجُدُ" فلأنَّ) يَجُدُ شاذٌّ، فالضمُّ فيه عارض، فحُذفَت فيه الواو، كما حُذفتْ في (يَضَعُ).

والنظام الصوتي للغة يدرسه علم الصوتيات **phonology** مستخدمًا في دراسته العناصر الآتية:

١- معطيات علم الأصوات **phonetics**، وهي أوصاف للحركات العضوية التي يقوم به الجهاز النطقي أثناء النطق، وهذا أساس حركيّ يُسمَّى المخارج، وكذلك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات، وهذا أساس سمعيّ يُسمَّى الصفات. وأهمية الأساس الأخير تكمن في أن كل مجموعة من الأصوات مشتركة في مخرج واحد تظل بحاجة إلى أساس آخر يفرق بين كل واحد منها وبين الآخر في نطاق المخرج الواحد، وهنا يأتي دور الصفات التي تتصف بها الأصوات، والتي تُعد الأساس السمعي للتفريق بينها.

٢- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وطائفة أخرى من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف، وهذه المقابلات هي جهات الاختلاف بين كل صوت وكل صوت آخر، إما من حيث المخرج فقط، أو الصفة[١] فقط، أو هما معًا، وتسمَّى (القيم الأخلاقية)، وذلك كالعلاقة بين الباء والميم إذ تشتركان بالعلاقة العضوية في المخرج الشفوي والجهر، وتفارق إحداهما الأخرى بالقيمة

(١) والمقصود بالصفة هنا طريقة النطق كالشدة والرخاوة، أو القيمة الصوتية كالتنغيم والترقيق، أو وضع الصوت كالجهر والهمس. يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٩.

الخلافية إذ تكون بينهما مقابلة من حيث الأنفية وعدمها، والشدة وعدمها[١].

فليس المخرج وحده هو العامل الوحيد في هذا التأثر بل لا بد معه من صفة الصوت، فالنون –مثلا– والتي هي من الأصوات المتوسطة يُلاحظ أنها أقل تأثرًا بأصوات الشدة والرخاوة من تأثرها بمثيلاتها من الأصوات المتوسطة. بمعنى أن درجات تأثر النون الساكنة وما في حكمها (التنوين) بالأصوات المجاورة تتراوح بين إظهارها خالصة دون شائبة مع أصوات الحلق، وإدغامها إدغاما كاملًا في الراء واللام حيث تفنى النون فيهما عند جمهور القراء فناءً تامًا، وبين إظهارها وإدغامها إدغامًا كاملًا نلحظ درجات مختلفة لتأثرها بما بعدها، كإخفائها أو قلبها ميمًا أو إدغامها إدغامًا ناقصًا مع بقاء ما يشعر بها وهو الذي اصطلح على تسميته بالإدغام بغنة، وميل هذه النون في الأداء السليم إلى أن تفنى (فناء تامًا أو ناقصًا) في بعض الحروف التي تجاورها أو تلاصقها في البيئة اللغوي[٢].

ومن هنا كانت (الغنة[٣]) هي الوسيلة القوية للقراء ومن قبلهم الفصحاء للحفاظ على هوية هذا الفونيم من الفناء فيما جاوره من فونيمات،

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤و٣٥و٦٥و٦٧ بتصرف.

(٢) يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١)
http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(٣) بناء على كونها صفة لا جرفًا؛ لأن الحرف يعمل فيه اللسان لإخراجه، والغنة ليست كذلك بل هي صفة تابعة لموصوفها اللساني أو الشفوي أي النون والميم وما في حكمهما. وهذا الأمر هو الذي أوجب إلحاقها بالصفات المشهورة التي لا ضد لها وهي لا تقل أهمية عن صفة القلقلة. وقد عدها من الصفات جمع من العلماء كالإمام ابن بري وغيره. ومنهم من ذكرها مع المخارج ولكل وجهة. فمن ذكرها في المخارج، نظر أن لها مخرجا وهو الخيشوم فذكرها معه، وعدها من الحروف تغليبا للحروف عليها. ومن ذكرها في

وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى تصور أن الغنة ليست إلا إطالة لصوت النون مع تردد موسيقي محبب فيها. وأن الزمن الذي يستغرقه النطق بالغنة هو في معظم الأحيان ضعف ما تحتاج إليه النون المظهرة، وليس هذا إلا للحيلولة بين النون والفناء في غيرها، فالفرق بين النون المظهرة والنون المغنة هو فرق في الكمية من ناحية، وتطور النون وميلها إلى مخرج الصوت المجاور من ناحية أخرى [١].

فمعطيات علم الأصوات والعلاقات والقيم الخلافية هي العناصر التي يتكوّن منها النظام الصوتي للغة، ويقوم علم الصوتيات على هذه الأسس بواسطة استخدام هذه العناصر بالكشف عن هذا النظام الصوتي [٢].

ومن صور التصدعات الصوتية المصاحبة للأصوات؛ اختلاف القيمة الصوتية للصوائت؛ بناءً على ما جاورها من صوامت، فالفتحة –مثلا– قد تكون مرققة أو مفخمة أو بين بين، كما في نحو: دل–ضل–قل، بهذا الترتيب؛ تأثرًا بالصامت (الدال، والضاد، والقاف) وهذا الخلاف هو خلاف قيميٌّ فقط لا يتجاوزه إلى الدلالة.

الصفات، نظر إلى أنها صفة اختصت بمخرج دون سائر الصفات فعدها منها تبعا لها. يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١).

http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(١) يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١)

http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤و٣٥و٦٥و٦٧ بتصرف.

ومكمن التصدع يكون عندما يقع الخطأ في نطق تلك الصوامت (الدال، والضاد، والقاف) والإتيان بها على وجه مخالف لطبيعتها النطقية المقررة من ترقيق، أو تفخيم أو بين بين.

ويرى الدكتور كمال بشر أن الصوائت بوصفها وحدات مميزة للمعاني والقيم الدلالية في اللغة العربية ست فقط، بينما صورها النطقية متعددة وفقًا للسياقات الواردة فيها، أما الفروق التي تلحقها في اللهجات العربية الحديثة؛ هي فروق فردية في أساسها ترجع إلى البيئة الجغرافية والثقافة، وهي مع ذلك فروق يسيرة في طبيعتها يمكن ردها كلها أو جلها إلى حركات الفصحى بصورة أو بأخرى، كما يمكن حصرها وضبطها بشيء من النظر والتأمل(١).

وقال: إن عد هذه الصوائت ستًا فقط هو المأخوذ به في النظر العلمي في النظام الصوتي العربي، وهو المبدأ المتبع باتفاق عند محاولة وضع القواعد أو القوانين الصوتية الوظيفية المميزة للغة العربية(٢).

وتبقى الوظيفة وحدها هي الفارقة بين الصوائت والصوامت، وإلا فليس بينهما في الواقع أي فرق في طبيعتهما، –خاصة– وأن الحدّ الذي يفرّق بينهما ليس حدًا فاصلًا(٣).

وبما أن الوظيفة هي أحد أهم القيم الخلافية في أيّ نظام لغوي، فإن اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل واحدة من وحدات النظام، –وهي التي نطلق

---

(١) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية؛ د. كمال بشر– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٣٧–٣٩ بتصرف.

(٢) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٣٧–٣٩ بتصرف.

(٣) يُنظر اللغة؛ فندريس ٤٧.

عليها (المعنى الوظيفي)– هي منطلق ومدخل لكثير من التصدعات الصوتية. وفي نظامنا الصوتي للعربية –بالذات– تقوم الوظيفة أو المعنى الوظيفي أولًا وقبل كل شيء بالتفريق بين طائفتين متباينتين من الأصوات؛ إحداهما الصحاح والأخرى العلل(١)، ومعنى ذلك أن للصحاح وظيفة تختلف عن وظيفة العلل في نظام اللغة العربية(٢).

وقد يصبح من الضروري أن تدخل القيمة الخلافية الوظيفية في تحديد حروف النظام الصوتي–خاصة– عندما يتفق الصوتان في كل شيء حتى يخفى على غير ذي الخبرة حين يسمعهما أن يفرق بينهما، وذلك كاتفاق صوتي الميم والنون مخرجًا وصفة في كلمتي (ينفع) و(هم فيها)(٣).

ومن أهم القيم الخلافية في النظام الصوتي العربي قيمتي (الطول والقصر)؛ فالطول في الحروف الصحيحة تشديد، والقصر إفراد، والطول في حروف العلة مد، والقصر حركة، وليس يخفى ما للكمية من صلةٍ في التفريق بين الصيغة والصيغة، وبين الكلمة والكلمة، فالفرق بين فَعَلَ وفَعَّلَ فرق في الإفراد والتشديد، والفرق بين فَعَلَ وفَاعَلَ فرق في الحركة والمد، وبذلك تكون الكمية عظيمة الأهمية في مجال القيم الخلافية في اللغة.

ولقد استخدم النحاة سُبل الرم الصوتي لبعض التصدعات الكمية الحادثة في ظاهرة التقاء الساكنين، كقولهم: «الفتى العربي» و«القاضي الفاضل» و«يدعو الله» حيث إن الألف في المثال الأول تفقد كميتها وتصبح من ناحية المدة في طول الفتحة، والياء في المثال الثاني تفقد الكمية وتصبح في طول الكسرة،

(١) وهي : الفتحة والكسرة والضمة، ثم الألف والياء والواو التي للمد.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٦٨و٧٣.

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٧٣.

والواو في المثال الثالث تفقد طولها وتصبح في مقدار الضمة ومن –هنا– علل النحاة بقولهم: إن الألف والواو والياء تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، وكأنهم أرادوا القول بأن الحركة الباقية بعد حذف الحروف الثلاثة هي حركة دليل على المحذوف.

ويرى الدكتور تمام حسان أن هناك فرقًا بين كمية الحرف وبين المدة التي يستغرقها نطق الصوت، فالكمية جزء من النمطية اللغوية فهي جزء من النظام، والمدة هي الوقت الذي يستغرقه النطق فهي جزء من تحليل الكلام. والكمية مقابلات وقيم خلافية– وهي ما تعنينا هنا– ولكن المدة تقاس بالثواني والوحدات الزمنية الأكبر من الثواني، والكمية هي الطول والقصر النسبيين غير المرتبطين بمقاييس الزمان الفلسفي، أما المدة فمرتبطة بالزمان الفلسفي...[١].

بين التفخيم والترقيق[٢]:

الأصوات المفخمة في العربية منها ما يُفخم تفخيمًا كاملا، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، ويقول ابن الجزري (تـــ: ٨٣٣هـــ): والطاء أمكن في التفخيم من أخواتها [٣]. ومنها ما يُفخم تفخيمًا جزئيًا، وهي:(الخاء، والغين، والقاف)[٤]. ومنها ما هو مفخم تارة، ومرقق أخرى، وهي: (الراء واللام

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٠و٣٠١.

(٢) الترقيق من الرقة ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف، ونحوله، والتفخيم من الفخامة وهي: العظمة والكبر فهو عبارة عن ربو الحرف، وتسمينه فهو، والتغليظ واحد. يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١٢٥.

(٣) يُنظر التمهيد في علم التجويد ٩٤.

(٤) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـــ (٧١) ١٩٩٢م/ صـــ ٤١و٤٢.

والألف)، فأما الراء: فأصلها التفخيم وترقق للكسر والياء، وأما اللام: فأصلها الترقيق وتفخم لحروف الإطباق، وأما الألف: فهي تابعةٌ للتفخيم والترقيق لما قبلها، ومنها: المرقق على كل حال، وهي سائر الحروف [١].

والتصدع الذي قد يحدث –هنا– هو كيفية الإتيان بصفحة التفخيم على وجهها الصحيح–خاصة– في الأصوات الأربعة المفخمة تفخيمًا كاملا، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وهي مفخمة في كل موقع تقع فيه، بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات، وهي النظير المفخم لـــ(السين، والدال، والتاء، والذال) ومن ثم كان تفخيمها ذا قيمة دلالية، له دور في التفريق بين المعاني، بالإضافة إلى قيمته الصوتية.

ومن ثم كان الخطأ في نطق هذه الأصوات بترقيقها خطا من ناحيتين: خطأ صوتي وهو أمر معيب غير مقبول للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته وسماته، وخطأ دلالي يؤدي إلى اللبس في المعنى وغموضه، بمعنى: أن الأصوات المفخمة تلك ليست صورًا نطقية سياقية للأصوات المرققة، وإنما هي نظائرها، ولها قيمها الخاصة صوتيًا ودلاليًا[٢].

(١) يُنظر النشر في القراءات العشر ١/ ٢١٨، وشرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل؛ لابن جزي ٢٣٠.

(٢) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٤٥و٤٦.

» التصدع الفنولوجي.

الأنظمة اللغوية ساكنة صامتة تنشد لنفسها الاطِّراد وتسعى إلى الإطلاق، شأنها شأن كل نظام آخر. مما تطلب منها أن تكون ديناميكية متحركة – خاصة– أمام المشكلات التي تعيق حركة عملها من خلال أنظمة فرعية تؤيد الأنظمة الأصلية ولا تطعن فيها، فالنظام الصوتي للغة يقرر مثلًا أن الدال مجهورة وأن التاء مهموسة، ويصر النظام على اطراد هذ القاعدة وإطلاقها، ولكن الكلام وهو التطبيق العملي لنظام اللغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة وهنا نجد أن تجاور الحرفين على هذا النحو يتسبب في صعوبة عضوية تتحدّى محاولة المحافظة على ما قرره النظام، كما يتسبب التقاء المتقاربين دائمًا في احتمال اللبس لو حاولنا في نطقهما عبثًا أن نرضي مطالب النظام؛ لأن جهر الدال الساكنة المتبوعة بتاء متحركة أمر ثقيل التحقيق في النطق، وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق يحلها السياق بظاهرة الإدغام، فتكون الدال والتاء في النطق كالتاء المشددة تمامًا «قعدت –قعت»، ومعلوم أن الإدغام من أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية، محاولة والتي تمثلت –هنا– في محاولة جهر الدال الساكنة المتلوَّة بالتاء –وفقًا للقاعدة الصوتية– مما يتسبب في ثقل العملية العضوية أو في اللبس، وكلاهما في صورة من صور التصدع الصوتي(١).

ومن تلك القواعد ارتباط فصاحة الكلمة العربية بتناسق مخارج حروفها، ولا تتسامح اللغة العربية فتتخلى عن هذا المطلب إلّا في أضيق الحدود في حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما(٢).

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٢و٢٦٣، ودراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح ١٦٧و١٦٨.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٥.

ويرصد لنا ابن دريد (ت: ٣٢١هـ) قواعد ارتباط الفصاحة بتناسق المخارج في قوله:« وَاعْلَم أَن الْحُرُوف إِذا تقاربت مخارجها كَانَت أثقل على اللِّسَان مِنْهَا إِذا تَبَاعَدت، لِأَنَّك إِذا اسْتعْملت اللِّسَان فِي حُرُوف الْحلق دون حُرُوف الْفَم وَدون حُرُوف الذلاقة كلفته جرسا وَاحِدًا وحركات مُخْتَلفَة؛ أَلا ترى أَنَّك لَو ألفت بَين الْهمزَة وَالْهَاء والحاء فَأمكن لوجدت الْهمزَة تتحول هَاء فِي بعض اللُّغَات لقربها مِنْهَا نَحْو قَوْلهم فِي « أم وَالله »: «هم وَالله »، وكما قَالُوا فِي :« أراق »: « هراق المَاء »؛ ولوجدت الْحَاء فِي بعض الْأَلْسِنَة تتحول هَاء،... وَإِذا تَبَاعَدت مخارج الْحُرُوف حسن وَجه التَّأْلِيف، ...»

ثم قال: «وَاعْلَم أَنه لَا يكَاد يَجِيء فِي الْكَلَام ثَلَاثَة أحرف من جنس وَاحِد فِي كلمة وَاحِدَة لصعوبة ذَلِك عَلَيْهِم، وأصعبها حُرُوف الْحلق، فَأَما حرفان فقد اجْتمعَا فِي كلمة مثل أخر لَا فاصلة، واجتمعا فِي مثل أحد وَأهل وعهد ونخع، غير أَن من شَأْنهمْ إِذا أَرَادوا هَذَا أَن يبدأوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين، كَمَا قَالُوا: ورل ووتد، فبدأوا بِالتَّاءِ على الدَّال وبالراء على اللَّام، فذق التَّاء وَالدَّال فَإِنَّك تَجِد التَّاء تَنْقَطِع بجرس قوي وتجد الدَّال تَنْقَطِع بجرس لين، وَكَذَلِكَ الرَّاء تَنْقَطِع بجرس قوي وتجد اللَّام تَنْقَطِع بغنة، ويدلك على ذَلِك أَيْضا أَن اعتياص اللَّام على الألسن أقل من اعتياص الرَّاء، وَذَلِكَ للين اللَّام... ».

ثم قال: «قَالَ الْخَلِيل: لَوْلَا بحة فِي الْحَاء لأشبهت الْعين فَلذَلِك لم تأتلفا فِي كلمة وَاحِدَة وَكَذَلِكَ الْهَاء ولكنهما يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَتَيْنِ لكل وَاحِدَة مِنْهُمَا معنى على حِدة، نَحْو قَوْلهم: حَيّ هَل، وكقول الآخر: هيهاؤه، وحيهله... [(١)]»

وقال ابن دريد –أيضًا–: «...لم تأتلف الْكَاف وَالْقَاف فِي كلمة وَاحِدَة إِلَّا بحواجز: لَيْسَ فِي كَلَامهم قك وَلَا كق، وَكَذَلِكَ حَالهمَا مَعَ الْجِيم، لَيْسَ

(١) يُنظر جمهرة اللغة ١/ ٤٦و٤٧.

فِي كَلَامهم جك وَلَا كج. إِلَّا أَنَّهَا قد دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللِّسَان بل هِيَ مُجَاوزَة للعكدة إِلَى الْفَم، فقد جَاءَ فِي كَلَامه قَشّ،...[1]».

فابن دريد في كلامه الأخير يضع القاعدة الصوتية والخروج عليها في ذات الوقت بعدم جواز الائتلاف بين القاف والكاف والقاف والجيم وجواز ذلك مع الشين التي هي أختها أيضًا وهذا يؤكد الفكرة التي تبناها الباحث من أن الأنظمة اللغوية ديناميكية متحركة.

كما يضرب لنا النظام العروضي صورة جيدة في رمّ التصدع الصوتي بمخالفته لقاعدة الصوتية القائلة بوجوب (الوقف بالسكون) ونحوه في الكثير جدًّا من الحالات، وذلك بما يوفره النظام العروضي من أنظمة فرعية خاصة منها: طبيعته الموسيقية، والموسيقى تكون بالحركة والمد ولا تكون بالسكون، ولذا كان الشعر أشد حرصًا على الحركة في قوافيه منه على السكون، ومع ذلك لم يرفض الشعر السكون رفضًا تامًّا فارتضى القوافي المقيدة بالسكون لا لحبه للسكون نفسه، وإنما لاصطناع تقييد القافية باعتباره طريقة تعبيرية ذات قيمة خاصة في مجال المزاج الشعري.

ومن الجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أهمية التمييز بين عملية الوقف وعملية التسكين، فكل موقوف عليه ساكن وليس كل ساكن موقوفا عليه. هذا لأن الوقف يتم بزوال التوتر العضلي وانقطاع العمل التلفظي. أما الحرف الساكن في الدرج فعلى خلاف ذلك[2].

(١) يُنظر جمهرة اللغة ١/ ٤٤ ، ويُنظر البلغة الى أصول اللغة ٩٥، دراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح ١٦٧، والبحث اللغوي عند العرب؛ د. أحمد مختار عمر ٩٥، ومناهج البحث في اللغة ١٣٥.

(٢)يُنظر الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة؛ للدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٠م–ج ٨٨/ ص:٤٦.

ومنها: إن الحركات التي في قوافي الشعر يغلب فيها ألّا تبقى على كميتها القصيرة، فإن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترنَّم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمَّى إطلاق القافية فتطول الحركة وتصبح مدًّا، والوقف على المد تباركه القاعدة حتى في الاستعمال غير الشعري. وللوقف وسائل متعددة غير الإسكان: فله غير الإسكان الرَّوْم والإشمام والإبدال والزيادة والحذف والنقل والتضعيف...[1].

هذا وقد حرص الذوق العربي على التوجه نحو:

١- كراهية توالي الأضداد ظاهرة التأليف الضدان هنا هما الصوتان المتنافران في النطق.

٢- كراهية توالي الأضداد ظاهرة الوقف الضدان هما الحركة وهي مظهر الاستمرار والصمت وهو مظهر التوقف.

٣- كراهية توالي الأضداد ظاهرة المناسبة الضدان قيمتان صوتيتان متنافران.

٤- كراهية توالي الأضداد ظاهرة الإعلال والإبدال الضدان صوتان في تجاورهما ثقل في النطق.

٥- كراهية توالي الأمثال ظاهرة التوصل المثلان هما الصمت قبل النطق والسكون في أوله.

٦- كراهية توالي الأمثال ظاهرة الإدغام المثلان أو المتقاربان بأن صوتان مشتركان في أكثر خصائصهما.

٧- كراهية توالي الأمثال ظاهرة التخلص المثلان هما الساكنان المتواليان.

٨- كراهية توالي الأمثال ظاهرة الحذف الأمثال نونات أو تاءات أو غير ذلك.

٩- كراهية توالي الأمثال ظاهرة الإسكان الأمثال هنا حركات متوالية.

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٢و٢٦٣و٢٧١.

١٠- كراهية توالي الأمثال ظاهرة الكمية توقي الأمثال هنا بتوزيع الحركة والمد على النطق.

١١- كراهية توالي الأمثال ظاهرة الإشباع والإضعاف توقى الأمثال هنا بتوزيع القوة والضعف بين الأصوات وبين الكلمات.

١٢- كراهية توالي الأمثال ظاهر النَّبْر توقي الأمثال يكون بتنويع المقاطع.

١٣- كراهية توالي الأمثال ظاهرة التنغيم توقي الأمثال يكون بتنويع النغمات(١).

ويطرح الدكتور تمام حسان سؤالا مهمًا ، فيقول: «إذا كانت اللغة العربية تكره توالي الأضداد وتكره كذلك توالي الأمثال، فما الذي يرتضيه ذوقها إذًا؟»

ويجيب عن هذا السؤال قائلا: «من الواضح أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعًا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل، فأما كراهية التنافر فلأنه ينافي الذوق العربي، وأما كراهية التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس. فإذا أحبت اللغة العربية التخالف فذلك لأنه يعين على أمن اللبس بواسطة ما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين المتخالفين، أي: بواسطة استخدام القيم الخلافية...»(٢).

« التصدع التوزيعي.

لكل رمز صوتي وظيفته في الكلمة، ولكل كلمة وظيفتها في العبارة أو الجملة، وينبغي الالتزام بالنسق المتفق عليه في البيئة اللغوية الواحدة، وإلا فقد الرمز قدرته على النقل والإيحاء. وهذا النسق اللغوي يتضمن ترتيب الأصوات داخل الكلمة وترتيب الكلمات داخل الجملة.

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٣و٢٦٤.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٤و٢٦٥.

وهنا تكون مهمة الباحث في اللغة أن يتبين طبيعة هذه الرموز الصوتية والأنساق المختلفة التي تتخذها لتكون الكلمات ثم عليه أن يتبين أيضا الأنماط المختلفة لترتيب هذه الكلمات لتكوّن الجمل المختلفة(١).

ومن صور التصدعات الصوتية التي نحتاج فيها إلى إعادة التوزيع لرم تلك التصدعات، ومن أهم القواعد التوزيعية التي تُسهم في رم التصدعات الصوتية؛ قاعدة توزيع سمة التفخيم في الكلمات التي تحتوي على صوامت مفخمة(٢).

كما يُعد الخطأ في نطق هذه الأصوات؛ هو جزء من التصدعات الصوتية التي يجب رمها؛ لأن الخروج بها عن سمتها الأصيلة يؤدي إلى خطأ صوتي وهو أمر معيب غير مقبول للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته وسماته، وخطأ دلالي يؤدي إلى اللبس في المعنى وغموضه. ونستطيع أن ندرك ذلك من الأمثلة الآتية: (صاد – ساد)، و(ضل – دل)، و(طاب – تاب)، و(ظل – ذل). فالصوت المفخم ليس صورة نطقية سياقية للصوت المرقق، وإنما هو نظيره، وله قيمته الخاصة به صوتيا ودلاليا. ومعنى ذلك أيضا أن نطق هذه الأصوات المفخمة مرققة يؤدي إلى الخلط واللبس بين الكلم في اللغة العربية، إذ حينئذ تصير الصاد سينا والضاد دالا والطاء تاء والظاء ذالا. وبهذا يضيع التفريق في المعاني كما تضيع القيمة الصوتية المميزة لهذا الصوت أو ذاك(٣).

وطبقًا للقوانين الصوتية فإن الأصوات المفخمة لديها القدرة على التأثير فيما جاورها ، سواء كانت صوائت أم صوامت، بحيث تجعلها مفخمة، مثل التأثير

---

(١) يُنظر علم اللغة العربية؛ د. محمود فهمى حجازى– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع/ ص: ١٣.

(٢) وهي الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء، وكذلك أصوات القاف والغين والخاء والراء (إذا لم تكسَر أو تسكَّن)، واللام (في لفظ الجلالة ما لم يسبقها كسر)، ويقال لها أيضًا: الأصوات المُطْبَقة. يُنظر معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/ ١٦٨١.

(٣) يُنظر دراسات في علم اللغة؛ د. كمال بشر ٢٠٨.

الحادث في كلمات (فَصْلْ، طابِعْ، مَطارْ، وغيرها). والقاعدة المعتمدة صوتيًا؛ هي أن الصوت المفخم مثل (الصاد) أو (الطاء) في الكلمات السابقة وغيرها؛ يؤدي إلى إضافة سمة التفخيم على الأصوات المجاورة التي تشترك معها بنفس المقطع.

وقد يصل هذا التأثير إلى جميع الأصوات المجاورة، كما في كلمة (فَصْلْ) وهي مكونة من مقطع حيث أثر صوت الصاد المفخم على جميع ما جاوره، وكذا تأثير صوت الطاء في لفظ (طابِعْ) على الصائت (ا) لمجاورته له في المقطع الأول وضعفه في نفسه مما يجعله مفخمًا هو الأخر، ولكن لا ينسحب هذا الأثر إلى المقطع الثاني (بعْ) من ذات اللفظ، فلا يشمله التفخيم وذلك لعدم احتوائه على صامت مفخم ولعدم اشتراك الأصوات المكونة له مع صامت مفخم في نفس المقطع [١].

ومن هنا يبدو الأثر القوي لبعض الصوامت في ما جاورها من صوائت، بحيث يمكن القول إن بعض الصوامت يغير في نطق صوت المد حتى ينقلب إلى صوت مد أخر، ومن هذا القبيل تأثير الصوامت المفخمة في نطق أصوات المد الأمامية (الكسرات) بحيث تغير اتجاهاتها إلى أن تصير أصوات مد خلفية (ضمات) [٢].

ويرى بعض الباحثين أن وجود الصامت المفخم داخل المقطع؛ كفيل وحده لخضوع المقطع كله يخضع للتفخيم ثم يمتد هذا التفخيم إلى المقاطع المجاورة ولعل من ذلك ما جاء في لهجة أهل بغداد المعاصرة من تفخيم لأصوات المد في الكلمات التي يدخل أصوات الإطباق ضمن مكوناتها، من حو قولهم: (ضابُط) في ضابط، و(حامُض) في حامض، ونحوهما، حيث قلبت الكسرة ضمة صريحة[٣].

---

(١) يُنظر البنية المقطعية في اللغة العربية؛ للدكتور عصام أبو سليم

http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/840-mag33-2.html

(٢) يُنظر دراسة الصوت اللغوي ٣٢٩.

(٣) يُنظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٥١.

التصدع الإعرابي:

للصوائت وظائف على المستوى النحوي هامة وخطيرة ويكفي أن ندرك أن الإعراب في جملته يقوم عليها. ولعل من أبرز مظاهر التصدع الإعرابي؛ (سلب الحركة) المسمى عندهم بالسكون(١).

وهناك بعض السُبل التي تستخدم لرأب الصدع في تركيب ما، كما هو الحال في التوظيف التركيبي للتنوين؛ حيث إن موقعه الصوتي محدد وثابت، فهو لا يقع إلا في أخر نوع معين من الألفاظ. أما من الناحية الصرفية والنحوية فللتنوين جملة مهمة من الوظائف. على رأسها: أنه علامة صرف الكلمة نحويًا، وحذفه دليل على منعها من الصرف، ومنها: كونه دليل التنكير في النكرات، كما في (رجل) ودليل الشيوع في بعض الأعلام، مثل: (محمد) ولهذا يجب حذف هذا التنوين عند الإضافة، والإضافة من شأنها إزالة هذا التنكير وذلك الإبهام، كما أن من شأنها تعيين العلم وتحديده، فينتفي الشيوع أو شبهته. وكذا علينا حذف التنوين عند وصف العلم المنون بكلمة (ابن) كما في قولنا: «محمد بن عبد الله» حيث قام الوصف بدور التخصيص أو التعيين، وعليه فلا حاجة للتنوين. ويرى الدكتور

(١) من الجدير بالذكر –هنا– الإشارة الإدراك التام للوظيفة التي يؤديها السكون في النظام الإعرابي؛ حيث يقوم بوظيفة صرفية نحوية ذات قيمة معينة، فهو دليل الجزم في بعض صور المضارع ، كما أنه علامة البناء في صيغ منوعة تنتمي إلى أجناس صرفية مختلفة =، كما يظهر –مثلا– في السماء والأفعال (فعل الأمر) والحروف وغيرها. فالعدم أو اللاشيء له دور وظيفي في اللغة يظهر بصفة خاصة في الإعراب. يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٤٠و٤١.

كمال بشر أن نونا المثنى والجمع المذكر السالم يجري عليها ما يجري في التنوين من حذف عند الإضافة لأن تلك النون قد رفعت الإبهام والشيوع [١].

(١) يُنظر خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة–جـ (٧١) ١٩٩٢م/ صـ ٤١و٤٢.

المبحث الثاني
(الرم المقطعي)

» الرم التقطيعي.

من الثابت علميًا أن جهاز إنتاج الأصوات لا يستطيع الاستمرار دون توقف، فيتحيل على ذلك بأن يتوقف عن الأداء بين برهة وأخرى توقفًا لا يكاد يُحس(١).

وهناك قواعد صوتية لضبط عملية تحديد حدود المقاطع الصوتية بداية وختامًا ومعرفة الفواصل بينها، من هذه القواعد: البدء بتعيين نواة المقطع؛ لأنها تعمل كمؤشر يتم بموجبه تحديد مكان الصوامت الاستهلالية والصوامت الختامية في المقطع، تليها قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي، ومن ثم قاعدة تعيين الصامت الختامي.

والمحافظة على هذا الترتيب يمنحنا النتيجة الصحيحة دوما، بينما لو حاولنا –مثلا– تطبيق قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي قبل قاعدة تعيين النواة، فإن ذلك سيثير بعض التساؤلات التي قد تؤدي إلى النتيجة الخطأ. لنأخذ كلمة (مَكْتَبْ)، (مَ كْ تَ بْ) ونحاول التعامل مع الصامت الثاني وهو (ك)، فهل يُعد هذا الصامت صامتًا استهلاليًا في المقطع الثاني؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فإن هذا سيؤدي إلى النتيجة الخطأ، وذلك لأن هذا الصامت لا يقع مباشرة قبل نواة المقطع الثاني. وسيتم طرح نفس السؤال بالنسبة للصامت الثالث (ت) والصامت الرابع (ب).

(١) يُنظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٤٧.

مما يفرض على اللساني الالتزام بتعيين النواة أولًا، ومن بعدها تعيين الصامت الاستهلالي، ومن بعدها تعيين الصامت الختامي، وفي النهاية يقوم بفرض البنية الداخلية للمقطع على ناتج قواعد التقطيع الثلاث، لتجميع المقاطع بأجنحتها الثلاث؛ النواة وهو (صائت)، والصامت الاستهلالي، والصامت الختامي[١].

ومن الجدير بالذكر –هنا– بروز الدور الخطير الذي تلعبه الصوائت في رمّ مثل هذه التصدعات؛ حيث تُمثل النواة لأهم وحدة صوتية (المقطع) كما أن نظام ترددها في تلك الوحدة يتحكم في النسيج المقطعي للغة[٢].

٢- الرمّ التماثلي.

أحد أهم القوانين الصوتية التي تعمل على رمّ كثير من التّصدّعات الصوتية بتقريب الأصوات من بعضها مخرجًا أو صفة؛ نتيجة للتفاعل الحادث بين صوتين لغويين، تحقيقًا للتّوافق والانسجام[٣] لعناصر النّظام الصّوتي المتنافرة، وتيسيرًا لعملية النطق، واقتصادًا في الجهد العضلي[٤].

(١) يُنظر البنية المقطعية في اللغة العربية؛ للدكتور عصام أبو سليم

http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/840-mag33-2.html

(٢) يُنظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٤٨.

(٣) حيث تجري الأصوات في السمع مجرى الألوان من البصر. يُنظر سر الفصاحة؛ لابن سنان ٦٤.

(٤) يُنظر الكتاب؛ لسيبويه ٤/ ١١٧، وأثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً ٤٠.

لذا يقول **Andre Martinet** : إن التغييرات الصوتية الهامة في اللغة ترجع أساسًا إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية في اللغة اقتصاديًّا، وبطريقة سهلة بقدر الإمكان(١).

وقال هنري لوفيغر: «تخضع اللغة بحسب اللغويين والتجربة العملية الشائعة، خضوعًا عفويًا إلى قانون عام، هو قانون الجهد الأدنى، قانون استهلاك الطاقة الأدنى، يميل المتكلمون إلى قول أقصى ما يمكن بأكبر قدر من الضمانة من الفهم وبأقل نفقة من المجهود من الطاقة» فمبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي(٢).

ويقول الدكتور/ إبراهيم أنيس: «إن التطور الصوتي في اللغات يميل في غالب الأحيان نحو تيسير النطق بها، والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء صدورها(٣)».

وهذا الاقتصاد في الجهد العضلي عائد إلى تقليل الجهد المبذول بتوحيد اتجاه حركات النّطق والعمل على تشغيل جزء واحد من اللسان، أي مقدمته أو مؤخرته، وهما المنطقتان المسؤولتان عن الصّوائت بنوعيها.

لذا يقول الدكتور/ إبراهيم أنيس: «وهي ظاهرة من ظواهر تطور الحركات في الكلمات، فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتّى لا ينتقل اللسان من ضمّ إلى كسر إلى فتح في

---

(١) يُنظر البحث اللغوي عند العرب؛ د. أحمد مختار عبد الحميد عمر– عالم الكتب– الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣م /ص: ١١٩.

(٢) يُنظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ص:٣٥.

(٣) دلالة الألفاظ – ط: (٦) ١٩٩١م /ص: ٣٢.

الحركات المتوالية، وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أنّ النّاطق حين يقتصد في الجهد العضليّ يميل دون شعور منه أو تعمّد إلى الانسجام بين حركات الكلمة[١]».

ويدرج ضمن المماثلة كلُّ الظواهر التي تقوم على تقريب الصّوت من الصّوت على مستوى الصّوائت والصّوامت، وهو إجراء تلجأ إليه اللغات لدرء كلِّ تصدّع يلحق بالمجاميع الصّوتية في رحلتها التّواصلية. والعربية من جملة اللغات الحية التي توظّف الظّواهر التوازنية على أوسع نطاق، وبأنواعها المختلفة للقضاء على الاختلالات التي وُجدت في الاستعمال أو فرضها الصّوغ القياسي. ولعلّ المماثلة الصّوتية بأضربها وأشكالها المختلفة من أكثرها استخدامًا[٢].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن من بديهات الدرس الصوتي –قديمًا وحديثًا–، أن توالي الصوائت القصيرة المتماثلة يولد صائتًا طويلاً مديّاً؛ بالمماثلة، ويعدّ هذا التجاور صورة من صور التجانس والخفّة في النطق[٣]

»الإدغام:

يُعد الإدغام أحد أعلى مظاهر التقريب بين الأصوات، لأنك –وكما يقول سيبويه (ت: ١٧٠هـ–) تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه [٤]. وهذا يكون في إدغام المثلين، كالميم بعد الميم في كلمتين متتالتين؛ كراهية التقاء الأضداد والأمثال، فاللغة العربية تكره توالي المتحركات في الكلام وتأباه في الكلمة الواحدة إذا زادت المتحركات على أربعة حروف، ويتضح هذا حين نعرب كلمة

(١) في اللهجات العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط (٣)، ٢٠٠٣م/ ص: ٨٦.

(٢) يُنظر المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـــزة بو جـــمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٣)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـــ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٢.

(٤) يُنظر الكتاب ٤/ ٤٣٧.

«ضربتُ» حيث نقول: إن الفعل هنا مبني على السكون منعًا لتوالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة(١).

ومن الظروف المناسبة لإدغام المقاربات؛ أن يتقارب مخرجا الحرفين المتتاليين أو أن يتفق هذا الحرفان في الصفة، والمقصود بالصفة هنا طريقة النطق كالشدة والرخاوة، أو القيمة الصوتية كالتنغيم والترقيق، أو وضع الصوت كالجهر والهمس(٢).

كما استخدم سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مصطلح (المضارعة) عنوانًا لمظهر من مظاهر التقريب الصوتي، بمضارعة الصوت لصوت أخر؛ أي بتقريب أضعفهما إلى الأقوى منهما، كمضارعة الصاد للزاي، عن طريق إدناء الصاد المهموسة من الدال المهجورة وهذا بإشرابها شيئًا من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرخاوة والصفير ويتفق والدال جهرًا...(٣).

وهذا النوع من الإدغام يتناول الصفة ولا يتناول المخرج؛ لأن المخرج في كل الأحوال مقارب ولا يتغير، فالصاد والشين يلحقهما الجهر والجيم تلحقها الرخاوة إذا جاءت الدال بعده(٤).

ويمثل الإدغام بجميع صوره دليلًا قويًا على مدى تأثر أصوات الحروف بعضها ببعض إذا تجاورت في الكلمات أو الجمل حيث يترتب على تجاور صوتين متماثلين أو متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يفنى في الآخر بحيث ينطق بالصوتين

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٩و ٢٨٠.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٩.

(٣) يُنظر مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه؛ جيلالي بن يشو- مجلة التراث العربي- اتحاد الكتاب العرب-دمشق العددان ٩٩ - ١٠٠- السنة الخامسة والعشرون - تشرين الأول ٢٠٠٥ - رمضان ١٤٢٦هـ/ص: ٢٦١و٢٦٢.

(٤) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٤.

صوتًا واحدًا كالتالي، أو يقرب أحدهما مخرجًا أو صفة من الآخر الأمر الذي يؤدي إلى أن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي الذي ينطق منه إلى مخرج آخر قريب من مجاوره فيستبدل به أقرب الأصوات إليه في هذا المخرج الجديد أو صفته. وعلى هذا الأساس تتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في البيئة اللغوية، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام(١).

»الإبدال:

يُعد الإبدال أحد أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية؛ حيث يقوم عمله على التقريب بين الأصوات ليتم التجانس والتماثل، كالإبدال الحادث بين (الرِّجس) و(الرِّجز) حيث رصدت معاجمنا التّداخلَ القائم بينهما، ورجّح بعض الباحثين المحدثين أصالة السين وأن المماثلةً مضمارها الجهر، وقد وقعتْ فأفضت إلى تخلُّق شقيقتِها الزاي؛ إذْ إنّ الجيم المجهورةَ أثّرت في السّين الصّفيريّة المهموسةِ فقُلبتْ زايًا صفيريّة بعد أن اعتراها ملمحُ الجهرِ الآتي عليها من الجيم.

ولم يهمل احتمالية أن تكون الزاي هي الأصل –أيضًا– وعليه فإنّ التّخفّفَ من جهر الزّاي في الرّجس أفضى إلى تخلُّقِ المادّة الأخرى(٢).

(١) يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١)
http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(٢) يُنظر تلمُّسُ أثر المماثلةِ في نموّ المعجم العربيّ: دراسةٌ صوتيّة معجميّة؛ للدكتور/ مهدي أسعد عرار–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – العدد (١٠١) ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م/ ص: ٤٩و٥٠.

ومن صور الإبدال السالكة لطريق التماثل هذا التّعاور المفضي إلى التّقاربِ الصّوتي، والتّوافق المعنويّ بين صوتي الصاد والزاي في قولهم:(الفصد–أصدرت–التصدير) (الفزد– أزدرت–التزدير).

حيث يقول سيبويه (ت:١٧٠هـ): «...وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام وذلك قولك: في التصدير: التزدير، وفي الفصد: الفزد، وفي أصدرت أزدرت وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجهٍ واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد[١]».

ومسوغات هذا التحول الصوتي على ما ذكره سيبويه؛ مسوغان: أوّلهما: الباعثُ اللّهْجي. وثانيهما: التّجاورُ الصّوتيّ، وذلك قوله أن يكون عملهم من وجه واحد: فالصاد أخت الزاي وكلاهما من الأصوات الصفيريّة، والفرق بينهما أن الصاد مهموسة والزاي مجهورة أبدلت زايًا، لتناسب أو تماثل الدال في الجهر[٢].

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر غير أن الباعث اللهجي فيها أعلى من الباعث الصوتي قول الأصمعي: اختلف رجل من مضر ورجل من ربيعة فقال المضري السقر وقال الربعي (الصقر) فأقبل رجل من (قضاعة) فأخبراه فقال لا أقول كما قلتما إنما هو (الزقر) الباعث اللهجي[٣]

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٨.

(٢) يُنظر مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه؛ جيلالي بن يشو– مجلة التراث العربي– اتحاد الكتاب العرب–دمشق العددان ٩٩ – ١٠٠– السنة الخامسة والعشرون – تشرين الأول ٢٠٠٥ – رمضان ١٤٢٦هـ/ص: ٢٦١و٢٦٢.

(٣) يُنظر غريب الحديث؛ للخطابي (تـ ٣٨٨هـ) ١/ ٣٨٣.

وقد ساق ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) هذا الخبر دليلًا علي اجتماع لغتين فأكثر في كلام الواحد من العرب، فقال: «وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هَنَّا ومن هَنَّا»(١).

وقال الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ): «وهي على قاعِدَة الخَلِيل المَشْهُورة أَن كُلَّ صاد تَجِيءُ قبل القَاف فلِلْعرب فيه لُغَتَان ، وقيل : ثَلاَث وهي أَنها تُقَال بالصَّاد على الأَصْل ، وتُبدَل سِينَا وزَايًا فيُقال : صَقْر وسَقْر وزَقْر ، وكذا صندوق ونحو ذلك(٢)».

بينما رجّح الخطابي (ت: ٣٨٨هـ): الباعث الصوتي، فعقّب على تلك الصور بقوله:« وهذه الحروف متقاربة في مخارجها من اللسان فلذلك جرى فيها الإبدال»(٣).

وكلاهما من بواعث الإبدال في لغتنا؛ إذا ما أضيف إليهما باعث التماثل – خاصة– وقد أثبت الدراسات اللسانية أنّ كثيرًا ممّا ينتسبُ إلى ظاهرةِ الإبدال لا يُعَدّ مماثلةً صوتيّة البتة، بل هو تقاربٌ صوتي محض، أو لَهَجاتٌ عربيّةٌ متباينة، فلا مماثلةَ في (مكّة وبكّة)، و(مدحته ومدهته)، و(أراق وهراق)، و(استعديت واستأديت)، وما أكثرَ هذه الأمثلةَ ونحوَها في المعجمِ العربيّ وكتبِ الإبدال، ومعلوم أن المماثلة في الدّرس الصّوتيّ الحديثِ تقوم على مبدأ التّكيّفِ والتّكييف؛ إذ يكونُ ثمّ صوتٌ مؤثِّر مكيِّف، وصوت آخرُ متأثّر متكيِّف، وهذا ما يقتضيه تجاورُ الأصوات، وقد عُرِّفتْ بأنّها تَحوّلُ الفونيمات المتخالفةِ إلى متماثلةٍ تماثلاً جزئيًّا أو

(١) يُنظر الخصائص ١/ ٣٧٥.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ١١/ ٤٣٦ (زقر).

(٣) غريب الحديث ١/ ٣٨٣.

كليًّا، وفي باب الحديثِ عن المماثلةِ يُشار إلى أنّها قد تكون تامّةً أو جزئية بالنّظرِ إلى مدى تأثيرِ الصّوتِ المكيّف في المتكيّف، وأنّها قد تكونُ رجعيّةً أو أماميّة بالنّظر إلى موقعِ الصّوت المتكيّف، وأنّها قدْ تكونُ تجاوريّةً أو تباعديّة بالنّظر إلى وجود صوتٍ يفصلُ بين المكيِّف والمتكيِّف[١].

ومن السياقات اللغوية التي وظف فيها مصطلح القلب للدلالة على المماثلة ما ذكره ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) في القاعدة الإبدالية التالية من أنه: «إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبها صادًا، وذلك مثل قوله –تعالى–:﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[٢] ويصاقون، و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[٣] و(صَقَر) و ﴿وَسَخَّرَ﴾[٤] وصخّر، ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ﴾[٥] وأصبغ، و(سراط) وصراط. وقالوا في (سقت) صقت، وفي (سويق) صويق[٦]».

وقد ذكر هذه القاعدة الصوتية –أيضًا– البطليوسي (ت: ٥٢١هـ) ودلل عليها[٧].

ويشترط البطليوسي لتمام ذلك : « أَنْ تكونَ السينُ مُتَقدِّمة على هذه الحُروفِ لا مُتأَخِّرةً بعدها. وأَنْ تكونَ مُقارِبَةً لها لا مَتَباعِدَةً عنها. وأنْ تكونَ السينُ

(١) يُنظر تلمُّسُ أثر المماثلةِ في نموّ المعجم العربيّ: دراسةٌ صوتيّة معجميّة؛ للدكتور/ مهدي أسعد عرار–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – العدد (١٠١) ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م/ ص: ٤٨و٤٩.

(٢) سورة الأنفال ٨ : من الآية ٦.

(٣) سورة القمر ٥٤: ذيل الآية ٤٨.

(٤) سورة الرعد ١٣ : من الآية ٢.

(٥) سورة لقمان ٣١ : من الآية ٢٠.

(٦)سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٣.

(٧) الفرق بين الحروف الخمسة ٧٠٩.

هي الأَصلُ، فإنَّ كانت الصادُ هي الأَصلُ لم يَجْزْ قَلْبُها سيناً، لأنَّ الأضعف يُقْلَبُ إلى الأَقوى ولا يْقَلْبُ الأقوى إلى الأضعف [١]».

كما يذكر البطليوسي المسوغ لهذا التحول الصوتي بقوله:« وإنّما قلبوها صادًا إذا وقعتْ بعدَها هذه الحروف لأنّها مستعلية، والسّين حرف مُسْتَفِل، فثقل عليهم الاستِعلاء بعد التسفّل لما فيه من الكُلْفة [٢]».

وقَدْ استشرف هذا الملحظَ من قبلِهما ابنُ السّكّيت (ت: ٢٤٤هـ) مقرّرًا أنّ بني العنبر يقولون: الصّوق والصّاق؛ يعنون السّوق والسّاق[٣].

فالصاد من حروف الإطباق، وهي حرف مستعل لأن اللسان معها يلتصق بالطبق فينتُجْ عن ذل تفخيمًا، ومما توصف به حروف الإطباق أنها فخمة، أما قوله "ليكون العمل من وجه واحد، أي ليكون قبل القاف حرف مستعل فجيء بحرف مستعل يضارع استعلاء القاف وهو الصاد بهدف تحقيق التجانس والانسجام لأنه من الصعب الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء[٤].

---

(١) نفسه ٧١٠.

(٢) نفسه ٧١٠.

(٣) الكنز اللغوي في اللسن العربي ٤٢.

(٤) يُنظر مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه- مجلة التراث العربي- اتحاد الكتاب العرب-دمشق العددان ٩٩ - ١٠٠- السنة الخامسة والعشرون - تشرين الأول ٢٠٠٥ - رمضان ١٤٢٦هـ/ص: ٢٦٢و٢٦٣.

»الإقلاب:

هو قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا وجوبًا مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب وذلك عند ملاقاتها لحرف واحد هو الباء[١].

وعلة قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا إذا لقيتها باء؛ لأنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف فقط والباء معتمدها الشفة ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين فطلبت حرفا يقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء فوجدت الميم لأن فيه الغنة كالنون وهو شفوي كالباء، مما يؤدي بالضرورة إلى التجانس الصوتي بين الصوتين[٢].

وهذا ما حدا بالباحث لضم الإقلاب لظاهرة التماثل والانسجام، ولعله لم يُسْبق في ذلك التصنيف.

ووجه الرم الحادث في هذا التصدع الصوتي، هو: أنه عندما لم يحسن الإظهار(وهو أحد الصور الصوتية لفونيم النون)؛ لأنه يستلزم الإتيان بصويت الغنة في النون وما في حكمها ثم إطباق الشفتين من أجل النطق بالباء عقب هذا الصويت وفي ذلك عسر وكلفة في النطق به، وكذلك لم يحسن الإدغام (وهو أحد الصور

(١) يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٨، ومعجم علوم القرآن ٥٧، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/ ٢٨٣، والوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم ٣٤.

(٢) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٣/ ٢١٦.

الصوتية لفونيم النون)؛ لبعد المخرج؛ تعيّن الإخفاء ثم توصل إليه بالقلب ميما لمشاركتها للباء مخرجا وللنون في صفة صويت الغنة[١].

فالباء أخت الميم في المخرج فهي تناسبها، فلما امتنع الإظهار أو الإدغام قلبت حرفًا مجانسا لها في المخرج، ويجانس النون في الغنة وهو الميم[٢].

ويرى الدكتور تمام حسان أن تلك هي نقطة نقاط اتصال حرفين، وربما تكون البيئة الوحيدة لصوت لغوي معين، فالتقاء حرف النون بحرف الباء في السياق، يحقق النون في صورة ميم، وهذا ما يسمونه الإقلاب[٣].

فالإقلاب هو أحد الصور الصوتية لفونيم النون؛ لأن النون كفونيم لها صور صوتية عدة، منها: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، وهي وسائل أدائية لجأ إليها العرب في أدائهم لأصوات لغتهم حين عمدوا إلى إطالة زمن صويت الغنة في كل من الميم والنون وما في حكمهما، عندما تسبق غيرها من الحروف في اللغة العربية، فيما عرف عند أهل الأداء بعد ذلك بأحكام النون والميم الساكنتين وما في حكمهما، من وجوب إظهار لصويت الغنة دون إطالة لزمنه في بعض الحروف، أو إدغامه فيها عند مجاورته لها في الأداء، أو إطالة لزمن صويت الغنة المنطوق معها، أو إبقاء له دون إدغام مع الحرص على إخفائه عندها والإتيان به مع بعض هذه

(١) يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١)
http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(٢) يُنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/ ١٦٥.

(٣) يُنظر مناهج البحث في اللغة؛ د. تمام حسان– مكتبة الأنجلو المصرية/ ص: ١٤٨.

الحروف على نحو يتفاوت كمه وزمنه بناء على قرب مخرج هذا الحرف أو بعده من مخرجي الميم والنون وما في حكمهما [١].

وهذا يدل على أصالة عملية الرمّ الصوتي الذي يتم بواسطة صوت النون في العربية حيث تم رصده من فترات موغلة في الاستعمال اللغوي

» التوافق الحركي Vowel harmony:

من عادة الجهاز النطقي أن يبحث عن التوافق بين الأصوات، فالتوافق الصوتي هو أحد أهم أدوار الأنظمة الصوتية في اللغات التي تعمل –دائمًا – على التوازن الصوتي، ومن –هنا– فينشأ بين جميع الأعضاء التي تتعاون على التصويت نوع من الاتفاق الذي بمقتضاه يميل كل واحد منها بالوضع الذي يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى. بل إن الاتفاق لا يقتصر على وضع الأعضاء، وإنما يتعداه إلى الاتفاق العضلي، فبعض الأصوات مثلا يلزم لنطقها نفس أكثر مما يلزم للأخرى، أو يتطلب مجهودا أعظم من حركات الأعضاء الصوتية. هذا إلى فروق الكمية ترتبط بها عادة فروق طابعية[٢].

وقد حرص النظام الصوتي –كثيرًا– على التوافق الصوتي، وفي هذا الإطار يقول ابن جني (ت:٣٩٢هـ): «إن الحركة تقلق الحرف عن موضعه، ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه [٣].» ويقول –أيضًا–: « وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه

(١) يُنظر الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي– مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١)
http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm

(٢) يُنظر اللغة؛ لفندريس ٦٣.

(٣)سر صناعة الإعراب ١/ ١٩.

نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها، تكملت له الحركات حروفا، أعني ألفا وياء وواوًا[١].»

هذا هو التصور العربي للدينامية اللفظية الطبيعية: فاتصال الحروف يقتضي التهيؤ للنطق بالحرف التالي في الوقت الذي ينطق بما قبله وهذا يحدث في أثناء النطق بالحركة أي في بداية الخروج من مخرج الحرف والانتقال إلى مخرج آخر فالحركة ههنا هي مثل حركة الصور في الأفلام السينمائية فلا انقطاع فيها بين صورة وأخرى إطلاقا . فهذا هو الإدراج وما أبعد هذه الرؤية من التصور اليوناني الذي يجعل من الكلام مجرد تعاقب للعناصر الصوتية تقترن بعضها ببعض دون أن يكون هناك إدراج للحركات المحدثة لها[٢].

وقد عرفت العربية الكثيرة من المواطن التي بحث فيها ابن اللغة عن التوافق الحركي، منها: كراهية وقوع الواو بين ياء وكسرة في تأليف أبنية العربية كما، في: يوزِن – يزن، يقول ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): إنما حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحُذفت استخفافًا، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، والفعل أثقلُ من الاسم، وما يعرِض فيه أثقلُ ممّا يعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ، آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يجز حذفُ الياء؛ لأنّه حرفُ المضارعة، وحذفه إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلّا الواوُ، فحُذفت. وكان

(١)سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦و٢٧.

(٢)يُنظر الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة؛ للدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٠م–ج ٨٨/ ص:٢٨.

حذفها أبلغَ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرةِ مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع[١]، فوقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ثقيل ، لأنهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل، وحُمِلَ غيره عليه، ويرى بعض الباحثين أن حذف الواو بين ياء وكسرة، أصبح –عند النحاة والصرفيين– قضية مسلمًا بها، وأصبح (يَفْعِل) علّة، واصبح سقوط الواو نتيجة ورمز إلى هذه الصيغة، كل منهما يشهد للآخر، وأن الواقع اللغوي يقرر غير ذلك، كما يرى أن الواو –هنا– لم تقع حقيقة بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين فتحة وصامت هو عين الكلمة المحركة بالكسر وهذا السياق الصوتي لا يلزم إسقاط الواو به [٢].

وقد تحدّث علماء اللغة عن مقطعين من مقاطع العربية تقدّم فيهما صائت قصير مغاير لصوت العلة المجاور له، وهما (– وْ/ – ُ يْ) –الأول: كسرة قبل الواو، والثاني: الضمة قبل الياء– وقد اشترط علماؤنا في اللاحق (الواو أو الياء) أن يكون ساكنًا.

وقد عدّ ابن جني هذين المقطعين من المقاطع الثقيلة لأنك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقع لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوّله [٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٢٤، ويُنظر حاشية الصبان ٤/ ٤٧٧، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٦٢.

(٢) يُنظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ص: ٢٤–٢٨.

(٣)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٩و١١٠و ١١١ وما بعدها.

«الرم الإتباعي.

يُعد الإتباع ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض، ومن أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية المتعلقة بالتوافق الحركي.

ويرى الدكتور تمام حسان أنه لا يوجد للاتباع مبرر من القاعدة، ولهذا لا يمكن تفسير الاتباع على إلّا في ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحل، فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه(١).

ولقد رصد علماؤنا الكثير من مظاهر التجاور لبعض الصوائت القصيرة، أو تلك الأصوات التي نتجت من إشباعها، وعلى الرغم من ذلك التجانس، لم يكن تجاورها بمأمن من الثقل أو التنافر، بل نقد أغلب الصرفيين جملة من تلك التجاورات(٢).

وصور الإتباع في الصوائت كثيرة لعل من أهمها:

ضم ذال (مذ) إتباعًا لضمة الميم، يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «ومن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: ما رأيته مذ اليوم؛ لأنهم يقولون في ذلك: إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في منذ. وهو هكذا لعمري، لكنه الأصل الأقرب؛ ألا ترى أن أوّل حال هذه الذال أن تكون ساكنة، وأنها إنما ضمّت لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة الميم. فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول. فأما ضمّ ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٤.

(٢)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٠.

المقدر. ويدلّك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مذ. وهذا واضح. فضمَّتك الذال إذًا من قولهم: مذُ اليوم، ومذُ الليلة، إنما هو ردٌّ إلى الأصل الأقرب الذي هو(مُنْذُ)، دون الأبعد المقدَّر الذي هو سكون الذال في "مُنْذُ" قبل أن يحرك فيما بعده[١]».

ففي كلا اللفظين (مذ ومنذ) جاء ضم الذال إتباعًا لضم الميم في الأولى من غير عائق، وفي الثانية في وجود حاجز غير حصين وهو النون، ونظيره في ذلك بناء : بَلْهَ على الفتح إتباعًا لفتحة الباء، ولم يعتد باللام حاجزًا لسكونها[٢].

ومن صور الرم الإتباعي في الحركات؛ ضم همزة الوصل إذا جاء ثالث الفعل مضمومًا، نحو « اُقْتُل ، اُسْتُضْعِفَ، اُحْتُقِرَ، اُحْرُنْجم» يقول سيبويه: وذلك أنك قرَّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة –على أصل الهمزة في الكسر– بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد[٣]».

ويعلق بعض المحدثين على مراد سيبويه من قوله «يكون العمل على وجه واحد»، إنما هو تحقيق المحاذاة بين الحركات، كما فعلوا ذلك في قولهم: (اضْرِبِ الساقَيْنِ إِمُّكَ هابِلُ) فالشاهد فيه : إتباع همزة إِمُّك لكسرة نون (الساقين) كما

(١)الخصائص ٢/ ٣٤٤و ٣٤٥ (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد)، ويُنظر المحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده ١٠/ ٨٥ (م ن ذ)، ولسان العرب؛ لابن منظور ٦/ ٤٢٧٥(م ن ذ)، والاقتراح في أصول النحو ط القلم / ص: ٣٩٨، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (تـ ١٢٠٥ هـ) (٩/ ٤٧٦(م ن ذ).

(٢)يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢، والمحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٢٥٨.

(٣)الكتاب ٤/ ١٤٦.

روى أيضًا: «إِمِّك هابل» بإتباع ميم (إمِّك) لكسرة الهمزة، فيكون في هذا الشطر إتباعان، ومنهم من يرويه: «الساقينُ أُمُّك» بإتباع نون (الساقين) لهمزة (أمك)[١].

وهذه الحقيقة لم تكن غائبة عن علمائنا، يقول أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): «ذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإنما ضُمت في نحو «ادخُل» وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الخروج من كسر إلى ضم مُستثقل؛ ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن "فِعُل". وذهب الكوفيون إلى أن همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإن كان مكسورًا كسرت، وإن كان مضمومًا ضُمَّت[٢].»

ومن صور الرم الإتباعي في الصوائت –أيضًا– ما ذكره سيبويه: أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُحرِّك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحًا فتحوه، وإن كان مضمومًا ضَمُّوه ، وإن كان مكسورًا كسروه، وذلك قولك : رُدُّ ، وعَضَّ ، وفِرِّ يا فتى ، واقْشَعِرِّ، واطْمَئِنِّ ، واسْتَعِدِّ، واجْتَرَّ، واحْمَرَّ وضَارَّ؛ لأن قبلها فتحة وألفًا، فهي أجدر أن تُفتح، واجترَّ واحمرَّ وضارَّ؛ لأن قبلها فتحة وألفًا؛ فهي أجدر أن تفتح[٣].

ومن صور الرم الإتباعي في الصوائت ما ذكره سيبويه –أيضًا– عن كسر ضمير الغائب المفرد لما قبله من كسرة أو ياء، حيث يذكر أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كله هكذا، إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك وليس

(١)يُنظر المحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٢٦٥.

(٢)أسرار العربية / ص: ٢٧٧.

(٣)الكتاب ٣/ ٥٣٢ (باب اختلاف العرب في تحريك الآخر)، ويُنظر والمحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٦٦٥.

يمنعهم ما أذكر لك أيضًا من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافًا كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياءً لأنه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو كلابٍ وعابدٍ وذلك قولك مررت بهي قبل ولديهي مال ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون مررت بهو ... فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفًا أبدًا فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياءً كما فعلت ذلك في الهاء [(١)].

فيبدو أن التوافق الحركي كان من خصائص لهجة تميم، وهو ما نجده في الفصحى بينما كانت لهجة الحجاز بعيدة عن التوافق الحركي. ولكن بعض اللهجات مضت في التوافق الحركي شوطًا أبعد مما تعرفه اللغة الفصحى[(٢)].

ومن مظاهر الإتباع عنده ما ذكره عن كسر الفاء لكسر العين في (فِعِيل) إذا كان الحرف الثاني من حرفًا من حروف الحلق الستة (أ. هـ . ع. غ. ح. خ)، وكذلك صيغة فَعِل إذا كانت صفةً أو فعلاً أو اسمًا ، وما كَسْر الفاء إلا لتحاذي العين وتتبعها وأشار إلى اطراد ذلك فيهما؛ حيث لا ينكسر ذلك في فَعِيل ولا فَعِل، وهذا الإتباع مُطَّرِد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق ، وكان مبنيًا على فَعِل، فعلاً كان أو اسمًا في لغة بني تميم، يقولون: لئِيم وشِهِيد، وسِعِيد، ونِحيف، ورِغي، ثم يعلل لذلك التحول؛ لأن هذه الحروف قد فعلت في يَفْعَل ما ذكرتُ لك، حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين، ولم تُفْتَح هي أنفسُها هنا لأنه ليس في

(١) يُنظر الكتاب ٤/ ١٩٥.

(٢) يُنظر علم اللغة العربية؛ د. محمود فهمى حجازى– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٣٠.

الكلام فَعَيْل، وكراهية أن يلتبس فَعِل بفَعَل فيخرج من هذه الحروف فِعَل، فلزمها الكسر هنا وكان أقرب الأشياء إلى الفتح وكانت من الحروف التي تقع الفتحة قبلها[١]. وهناك من غير التميميين من قال: مِغِيرة ومِعِين ، أتبعوا الكسرة الكسرة[٢].

فسيبويه يعلل علاقة الحرف الحلقي بالإتباع، حملا على الإتباع في (فَعِل بفَعَل) الحلقي العين أو اللام ، وأنه إنما فتح هناك لمشابهة هذه الحروف الألف، وكسر هنا وكان الكسر أقرب الأشياء إلى الفتح، ولم يفتح كما هناك منعًا للبس[٣].

وفي هذا يقول ابن جني(ت:٣٩٢هـ): «ومن ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلْق، نحو شِعير، وبِعير، ورِغيف. وسمعت الشجريّ غير مرة يقول: زِئير الأسد، يريد الزَّئير[٤]».

ويرى البعض أنّه لا معنى لاشتراط حلقية العين في مثل هذه الكلمات، لأنّ الأمر عنده لا يعدو الانسجام الصّوتي بين الصّوائت الذي يسمع الآن في بعض اللهجات من نطق نحو: كِبير– بِعيد – نِظيف بكسر أولها[٥].

---

(١) يُنظر الكتاب ١٠٨/٤، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (تـ ١٢٠٥ هـ) ١٢/ ١٩٣(شعر).

(٢)يُنظر المحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٢٥٧و٢٥٨.

(٣) يُنظر طلب الخفة في الاستعمال العربي؛ ردة الله ردة الطلحى– كلية اللغة العربية –جامعة أم القرى– السعودية ١٩٨٨م/ ص:١٧٥.

(٤) يُنظر الخصائص ١٤٣/٢.

(٥) يُنظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني؛ الدكتور حسام سعيد النعيمي– وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية / دار الرشيد للنشر– دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت١٩٨٠م/ ص: ٢١٦.

فدفع مشقة الانتقال من فتح إلى كسر، أو من علو إلى انحدار؛ كان وراء هذا التحول الصوتي –خاصة– وأن أصوات الحلق هي أقصى الحروف مخرجًا، وأبعدها في جهاز التصويت، والانتقال بالفتح في حروف من حروف الفم، أو الشفتين إلى الكسر في حرف من حروف الحلق مبعث صعوبة غير يسيرة، فتبعت حركة الفاء حركة العين توخيًا للاقتصاد في الجهد العضلي، تحقيقًا للانسجام الصوتي [١].

وقد وصف بعض المحدثين عملية إتباع حركة الفاء لحركة العين بـــ: (مشاكلة التهيؤ) وكأن الفاء تتهيأ لكسر العين، وقد نحسّ بذلك ونحن نردد الصيغة غير ما مرّة لأن اللسان تحدوه رغبة في أن يتخلص من فتح الفاء خاصة في صيغة فعيل التي تعقب فيها كسرة الياء العين وهي كسرة طويلة، فليس غريباً أن نجد تميماً تميل إلى كسر الفاء إتباعاً للعين، ولا يتنافى هذا العزو مع كون الإتباع أو الانسجام الصوتي ميزة من ميزات اللهجات البدوية، وأثراً من آثار السرعة في الكلام[٢].

وفي النهاية، فصيغة (فِعِيل) هي صورة من صور التوافق الحركي، فالكسرة الطويلة بعد العين جلبت كسرة سابقة على العين عند من يعرفون التوافق

(١) يُنظر مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه؛ جيلالي بن يشو– مجلة التراث العربي– اتحاد الكتاب العرب–دمشق العددان ٩٩ – ١٠٠– السنة الخامسة والعشرون – تشرين الأول ٢٠٠٥ – رمضان ١٤٢٦هـــ/ص: ٢٦٥–٢٦٧.

(٢) يُنظر مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه؛ جيلالي بن يشو– مجلة التراث العربي– اتحاد الكتاب العرب–دمشق العددان ٩٩ – ١٠٠– السنة الخامسة والعشرون – تشرين الأول ٢٠٠٥ – رمضان ١٤٢٦هـــ/ص: ٢٦١و٢٦٢.

الحركي، ومن ثم فهم يقولون: فعيل، وهذا خاص بلهجة تميم. أما لهجة الحجاز التي لا تعرف الإمالة أو التوافق الحركي فتقدم لنا صيغة فعيل بفتح الفاء[١].

ومعلوم أن الانسجام درجات، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: « للانسجام درجات بعضها أيسر من بعض، فتوالي الضم ثم الكسر ثم الفتح أشق من توالي ضمتين ثم فتح، أو توالي كسرتين ثم فتح، وربما كان أيسر من هذا وذاك؛ أن تصبح هذه الكلمة مشتملة على فتحتين ثم ضم[٢]».

»الإمالة:

تقريب الْألف من الْيَاء والفتحة قبلهَا من الكسرة وَالْغَرَض من ذَلِك تجانس الصوتين لسَبَب[٣].

وتُعد الإمالة من القوانين الصوتية الطارئة[٤] والتي تُعنى بنوع من التماثل بين الصوائت، والتقريب بينها لضربٍ من التشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتنافر [٥]؛ تحقيقًا للانسجام الصوتي، فباعثها صوتي[١] كما أنها وسيلة من وسائل تيسير

---

(١) يُنظر علم اللغة العربية ٢٣١.

(٢) في اللهجات العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط (٣)، ٢٠٠٣م/ ص: ٨٦.

(٣) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٥٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٤١٤.

(٤) حيث إن الأصل في لغة العرب التفخيم، والإمالة طارئة. يُنظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٤٢٨، وشرح المفصل ٥/ ١٨٨.

(٥) يُنظر الخصائص ٢/ ١٤٣،، قال الفرّاء: أهلُ الحجاز يفتحون ما كان مثلَ (شاء)، و(خاف)، و(جاء)، و(كادَ)، وما كان من ذوات الياء والواو. قال: وعامّةُ أهل نَجْد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو مثلِ: "قال" و(جالَ). والمُمال كثيرٌ في كلام العرب، فمنه ما يكون في كثرة الاستعمال تفخيمُه وإمالتُه سواءً، ومنه ما يكون أحدُ الأمرين فيه أكثر وأحسنَ. يُنظر ، أسرار العربية ٢٧٩، وشرح المفصل ٥/ ١٨٨، ويقول نشوان الحميرى (ت وأسرار العربية ٢٧٩، وشرح المفصل ٥/ ١٨٨.

النطق، وبذل اقل مجهود عضلي، لأن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع[٢].

ويسوق أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) المسوغ الصوتي للإمالة ، فيقول: « فإن قيل: فَلِمَ أُدخلت الإمالةُ الكلام؟ قيل: طلبًا للتشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم[٣].»

أي عملية رم صوتي استباقية للتصدع الحادث أو المتوقع حدوثه.

ويجْتَنَبُ في الإمالة الْقَلْبُ الْخَالِصُ وَالْإِشْبَاعُ الْمُبَالَغُ فِيهِ، لأنها في الأساس هي عملية تقريب صوتي، كما أن الغرض من الإمالة –وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء– حاصل من دونهما [٤].

فالعرب تجنح إلى الإمالة –وكما يرى الدكتور رمضان عبد التواب– تخفيفًا للجهد المبذول في النطق. والصّوت النّاتج عن الإمالة يكون بوضع اللسان موضعًا وسطًا بين وضعيه في صوتي الفتحة والكسرة، أو بمعنى آخر يوجد اللسان

---

(١) ولن نعدم الباعث اللهجي، حيث ذكر ابن يعيش (٥٧٣هـ) أن الإمالة لغةُ بني تميمٍ، والفتحُ لغةُ أهل الحجاز «وهي لغة بني تميم ومَنْ جاورهم». شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٤٢٦.

(٢) يُنظر في اللهجات العربية ٥٧.

(٣)أسرار العربية /ص: ٢٧٩.

(٤) يُنظر النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري(ت: ٨٣٣ هـ) ٢/ ٣٠، وشرح طيبة النشر؛ للنُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ) ١/ ٥٦٣، والإتقان في علوم القرآن؛ للسيوطي (ت: ٩١١هـ) ١/ ٣١٤، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/ ٨٣٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ للتهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) ١/ ٢٥٩.

أثناء الفتحة الممالة بين التصعّد الذي يحدث مع الكسرة، وبين الاستواء الموجود مع الفتحة[١].

ويبين الدكتور إبراهيم أنيس وجه الاقتصاد العضليّ الحاصل من الإمالة بقوله: «إنّ الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلّب مجهودًا عضليًا أكبر ممّا لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأن تصبح متشابهة، لأنّ حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة[٢]»

وفي إطار الإفادة من التقدم التكنولوجيا؛ توصّل الدكتور سمير استيتية عن طريق قياسه لتردّدات الكسرة وتنوعاتها باستعمال جهاز CSL الذي يعدّ من أحدث الأجهزة الصوتية، إذ توصل إلى أنّ تردّدات الكسرة أقوى من تردّدات الإمالة، كما خلص إلى أن الإمالة لها ما يسوغها من بواعث لهجية أو قرائنية أو صوتية[٣].

ومن الجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أن الْإِمَالَة وَالْفَتْح –وكما ذكر الدَّانيُّ: – لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَاشِيَتَانِ عَلَى أَلْسنَةِ الْفُصَحَاء مِنَ الْعَرَب الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ. فَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَالْإِمَالَةُ لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسْدٍ وَقَيْسٍ[٤].

(١) يُنظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي؛ د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط(٣)، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م / ٩٣.

(٢) يُنظر الخصائص ٢/ ١٤٣، وأسرار العربية ٢٧٩، وشرح المفصل ٥/ ١٨٨.

(٣) يُنظر القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر– عالم الكتب الحديث، (اربد)، الأردن، ٢٠٠٥م، ص: ٤٥–٤٧.

(٤) يُنظر النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري(ت: ٨٣٣ هـ) ٢/ ٣٠، وشرح طيبة النشر؛ للنُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ) ١/ ٥٦٣، وفن الإلقاء؛ طه عبد الفتاح مقلد– مكتبة الفيصلية/ ص: ٩٢.

وقد ناقش الدكتور صبحي الصالح غرابة جنوح التميميين إلى الإمالة –وهي صوت مائل إلى الكسرة– بينما يحتفظ الحجازيون بالفتح. ويقول: إن بعض النظر كافٍ في أظهار الفرق بن الموضوعين، فالمقابلة بين الضم والكسر مقابلة بين صوتين متشابهين؛ لأنهما كليهما من أصوات اللين الضيقة، غير أن أحدهما –مع ذلك– أشد من الآخر وأفخم، وهو الضم طبعًا. فأما بين الإمالة والفتح، فالأخف هو الفتح، ولا سيما لأنّ الإمالة ليست كسرة خالصة، فضلًا على أن من الإمالة ما يكون ميلًا إلى الضم، كقولهم: بُوعَ، بإشمام الياء صوت الواو عوضًا عن بيع.

وفي الإمالة بنوعيها –الجانح إلى الكسر والجانح إلى الضم– ضرب من الاشتراك الصوتي لا يُعْطَى به اللفظ الممال حقه من النغم الخاص به، ومثل هذا الاشتراك في النطق بالأصوات لا يستغرب من قبيلة بدوية كتميم، وإنما يستغرب منها العكس؛ لأن تحقيق جميع أصوات اللفظ وإعطاءها حقها من النغم طور نهائي في صقل اللغة واستكمال أدواتها، فهو أجدر أن يكون وظيفة اللغة الأدبية المصطفاة، لا وظيفة من البدو الرحَّل، قابلة للتغير والتأثير والعدوى تبعًا لتنقلات أصحابها الذين لا يستقرون في مكان [1].

» الرم الحضوري.

ومن صور التوافق الحركي؛ استحضار بعض الصوائت عند وجود صوامت خاصة؛ كما علل ابن سيده (تـ ٤٥٨ هـ) –ومن قبله سيبويه(ت: ١٧٠هـ)– لوجود الفتح في: (فعَل – يفعَل) ممّا عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: سأل يسأل، وفتحَ يفتَح، ونَحَلَ يَنْحَل، ونَخَر يَنْخَر، وشَحَجَ يَشْحَج، ومَغَثَ

(١) يُنظر دراسات في فقه اللغة ١٠١و١٠٢.

يَمْغَث، وفَغَرَ يَفْغَر، وشَغَرَ يَشْغَر[١]،- بقولهما: «وإنما فتحوا هذه الحروفَ لأنها سَفَلَت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلَها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركَتها من الحرف الذي في حَيِّزِها وهو الألف وإنما الحركاتُ من الألفِ والياءِ والواو وكذلك حركوهن إذا كُنَّ عيناتٍ

ثم يعمّق فكرة التعليل بتوضيح ماهية العلاقة التأثيرية القائمة بين حروف الحلق المستفلة بطبيعتها عن اللسان والصوائت القصيرة، الضمّة والكسرة والفتحة؛ حيث إن كل صائت منها مأخوذ من صائت من الصوائت الطويلة، فالضمَّة مأخوذة من الواوِ، والكسرةُ من الياءِ، والفتحةُ من الألفِ، ومَخْرَج الواوِ من بين الشَّفَتَيْن والياء من وَسَط اللسانِ والألف من الحلْق فإذا كانت حروف الحلق عيناتٍ أو لاماتٍ ثَقُل عليهم أن يضمُّوا ويكسِروا لأنهم إذا ضَمُّوا فقد تكَلَّفوا الضمةَ من بين الشفتَيْن لأن منه مَخْرَج الواوِ وإن كسروا فقد تكلَّفوا الكسرةَ من وَسط اللِّسانِ وإن فتحوا فالفتحةُ من الحلق فثَقُل الضمُّ والكسرُ لأنَّ حرف الحلْق مُسْتَفِل والحركة عاليةٌ متباعدةٌ منه فحرَّكوه بحركةٍ من موضِعه وهي الفتح لأن ذلك أخفُّ عليهم وأقلُّ مشقَّةً وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فَعَلَ أن يجيءَ مستقبَلُه على يَفْعِل أو يَفْعُل نحو ضَرَبَ يَضْرِب وقَتَلَ يَقْتُل وإنما يجيءُ مفتوحاً فيما كان في موضعِ العينِ أو اللامِ منه حرفٌ من حروف الحلق لما ذكرته لك من العِلَّة [٢].

وإن كان الدّرس الصّوتي الحديث لا يرى فرقًا واضحًا في وضع اللسان عند إنتاج الفتحة أو حروف الحلق؛ فوضع اللسان هو نفسه في إنتاج

(١) يُنظر الأصول في النحو؛ لابن السراج (ت: ٣١٦هـ)- المحقق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت/ ٣/ ١٠٢.

(٢) يُنظر الكتاب ٤/ ١٠١، والمخصص ٤/ ٣٢٦.

الفتحة أو أصوات الحلق، حيث يكون منبسطًا في قاع الفم في حالة إراحة: «وسبب الميل إلى الفتحة أنّ اللسان في نطق الحروف الحلقية، يجذب إلى وراء، مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة[١]»، ولا شك أنّ هذه العملية فيها يسر في النّطق، واقتصاد في الجهد العضلي[٢].

» الرم الموقعي.

من صور التوافق الحركي؛ التوافق الموقعي بمعنى أن هناك بعض الانسجامات قابعة تحت موقع الصائت من الصامت، كالكسرة فإنها لو جاءت قبل الياء تكون مقبولة ولا ثقل فيها في الأبنية العربية، بل بالعكس يلجأ اللسان إليها في حالة ورود حركة غير مجانسة في ذلك الموقع، في حين تتغير تلك القيمة النطقية للمقطع ذاته من أي بناء، إن تغيرت المواقع وتقدمت الياء هي على الكسرة، والمسوغ الصوتي لهذا أن تَقدم الكسرة على الياء يولّد انسجامًا من حيث الكسرة، بحيث يهيئ الجهاز النطقي للمدّ في نطق الصائت، فالبدء بتوسيع الضيق الكامن في موضع نطق الكسرة شيئًا فشيئًا حتى يُشبع بنطق الياء، أمر يؤيده المنطق اللغوي، في حين أنّ مجيء الكسرة بعد الياء يغاير

التوجه السابق، فالجهاز النطقي أخذ حيّزه من توسيع مخرج الكسرة بنطق الياء وأشبع، لذا لا ينسجم مع هذا الحال أن يعدل من الاتساع إلى التضييق فجأة[٣].

(١) يُنظر التطور النحوي للغة العربية؛ براجشتراسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط٣، ١٩٩٧م/ ص: ٦٣.

(٢) يُنظر المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـــزة بو جـــمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٣)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـــ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٠و١٠١.

ولهذا نجد أن القدماء قد تنبهوا لذلك الثقل وحاولوا عن تفاديه، يقول الأخفش(ت: ٢١٥هـ): «...لا يكسرون الياء لأنّ الكسر من الياء فاستثقلوا اجتماع ذلك» ثم قال: «وقد كسروا الياء في باب (وَجِلَ) لان الواو قد تحولت الى الياء مع التاء والنون والالف. فلو فتحوها استنكروا الواو ولو فتحوا الياء لجاءت الواو، فكسروا الياء فقالوا (يِيجَلُ) ليكون الذي بعدها ياء إذ كانت الياء أخَف مع الياء من الواو مع الياء لأنه يفر الى الياء من الواو ولا يفر الى الواو من الياء. قال بعضهم (يَيْجَلُ) فقلبها ياء وترك التي قبلها مفتوحة كراهة اجتماع السكرة والياءين[١].

وقال الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)-أيضًا-: «وَهُمْ لاَ يَكْسِرُونَ الياءَ في يَعْلَم ، لاسْتِثْقَالِهِم الكَسرَ عَلَى الياءِ، وَإِنَّمَا يَكْسِرُونَ فِي يِيجَل لِتَقَوِّي إِحْدَى الياءَيْنِ بِالأُخْرَى[٢].» بمعنى أن كسر الياء غير ممتنع ولكنه ثقيل، بدليل وجوده في المتن اللغوي فلا داع لرده.

والأمر في توالي الضمة والواو، كتوالي الكسرة والياء سواء بسواء جوّز الصرفيون تتابع الواوات وهو كراهة هذا التتابع في أبنية العربية[٣].

(١)يُنظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٢.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥/ ١٨٤٠ (وجل)، ويُنظر لسان العرب لابن منظور ٦/ ٤٧٧٣(وجل)، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (تـ ١٢٠٥ هـ) ٣١/ ٦٩(وجل).

(٣)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن- مجلة العميد العراقية - المجلد الثاني: العدد الأول- السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٥و١٠٦.

»الرم التخالفي:

بات من المتفق عليه أن القوانين الصوتية تعمل على توفير الانسجام والتوافق بين الأصوات اللغوية عند تتابعها ورمّ تصدعاتها، بالذهاب بها إلى التّماثل أو التخالف؛ للتّقريب بينها، وتيسيرًا لعمليّة النّطق واقتصاداً في الجهد العضليّ[١].

فليس بالضرورة أن يتجه الصوتان المتماسان إلى التوافق بين عناصرهما بزيادة المشابهة التي بينهما، تلك المشابهة التي تصل –أحيانًا– إلى التماثل التام، ولا أن يتحصن كل منهما ضد الآخر بوضع نوع من العازل يكون عقبة في سبيل التأثير المتبادل بينهما، بل على العكس من ذلك، بأن يستغلا ما بينهما من فروق فيعمّقاها إلى حدّ ألا يبقى بينهما شيء مشترك، ثم يزيلا كل نقطة للتشابه[٢].

والسرّ في ذلك – وكما يقول الدكتور/ إبراهيم أنيس– أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضليّ للنّطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا المجهود العضليّ يقلب أحد الصّوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً، كأصوات اللين وأشباهها[٣].

لذا تُعد المخالفة أحد أهم القوانين الصوتية التي تعمل على إعادة التـــوّازن للوحدة اللغوية أثناء مسيرتها في التيار الكلامي، من خلال التخلـــّص من الثقل النّاتج عن تجاور صوتين من مخرج واحد، لأنّ اللسان يمكث في موضع نطق الصّوت مدّة أطول من نطقه منفردًا، ليؤدّي ما فيه من تضعيف، وهذا الوضع

---

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي ١٤٧، وفي الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٥٠ بتصرف.

(٢)يُنظر اللغة؛ لفندريس ٩١.

(٣) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي ١٤٧، وفي الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ص: ٥٠ بتصرف.

يتطلّب مجهودًا عقليًا أكبر، مما يستدعي تخفيف هذا الجهد بإبدال أحد الصّوتين، أو الأصوات المضعّفة إلى أحد الأصوات التي خفّ نطقها، من أجل تقليل الجهد العضليّ المبذول في نطق التّضعيف. مما يجعل المخالفة تعمل – دومًا– على تعديل آثار المماثلة السلبية بتوفير قدر من الفروق التّمييزية بين الأصوات، وتجنّب النّطق بأصوات متّحدة الطّابع(١).

بمعنى أن قانون التخالف يعمل على تعميق الخلاف في النسق الصوتي بين الأصوات لتبرز بصورة أكثر إستقلالية(٢).

ومن صور التصدعات الصائتية والتي عمل قانون التخالف على رمّها؛ تتابع صائتي الضمّ والكسر.

يقول الفرّاء (ت:٢٠٧هـ): « يستثقلون كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها كسرة...فإنما يُستثقل الضم والكسر؛ لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتان...(٣)».

وسبيل رمّ هذا التصدع الصوتي؛ هو التحول إلى الفتح وهو أخف الحركات(٤)، أو حذف الصائت(١)، قال ابن جني(ت: ٣٩٢هـ): «وقد دللنا في

(١) يُنظر ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، مقال للدكتور/ صبيح التميمي– مجلة كلية الدعوة الإسلامية– طرابلس– ليبيا، ع (٧) ١٩٩٠م/ ص: ٣٦٧، والمظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمزة بو جمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٢) يُنظر دراسة الصوت اللغوي ٣٣٠.

(٣) معاني القرآن–عالم الكتب– بيروت– لبنان، ط: (٣) ١٩٨٣م/ج: ٢/ص: ١٢و ١٣.

(٤) لأن الفتح أخف الأصوات نطقا وأوفر اقتصادا في الجهد العضلي، بل ربما يكون الفتح أخف من السكون الذي غالبا ما يلجأ العربي إليه للتخفيف، ولعل حديثا قصيرا لأبي عمرو مع الأصمعي يؤكد هذا الرأي، نقله لنا ابن خالويه، يقول: «سأل الأصمعي أبا عمرو: لم لا تقرأ رغبا ورهبا بالإسكان مع ميلك للتخفيف؟ فقال له: ويلك أحْمل (بالإسكان) أخف من حَمَل (بالفتح)؟» ويقول إبراهيم مصطفى: «والفتحة

كتابنا (الخصائص) [٢] على تقاود الفتح والسكون، ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحدًا في الفم في عدة أماكن. منها أن كل واحد منهما قد يفزع ويستروح إليه من الضمة والكسرة؛ ألا تراهم قالوا في غرفات ونحوها تارة: غرفات بالفتح، وأخرى: غرفات بالسكون؛ كما قالوا في سدرات تارة: سدرات بالفتح، وأخرى: سدرات بالسكون[٣]» [٤].

فخفة الفتحة في النطق وامتيازها في ذلك على أختيها الضمة والكسرة أمر جلي، يؤيده البرهان من كل وجه. كما أن الفتحة أخف من السكون أيضا وأيسر نطقا. وخصوصا إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام [٥].

الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة ». وقد مالت القبائل الحجازية للفتح. يُنظر الخصائص اللغوية لراوية حفص ٧٣.

(١) وهي لغة تميم ويرى د. أحمد علم الدين الجندي أن اللهجة التميمية في حذف الحركات فرع على اللهجة الحجازية، وأن هذا الحذف يلائم عادات البدو في سرعة النطق، لميلهم إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يسعى إليه التميمي البدوي، بخلاف الحجازي المتحضر الذي يسعى إلى إعطاء كل صوت حقه من البيان. يُنظر اللهجات العربية في التراث ١/ ٢٤٦، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ٢٢١و ٢٢٢.

(٢) وعبارة الخصائص: «...ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء. منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه نحو قولك في جمع فُعلة وفِعلة: فُعُلات بضم العين نحو غرفات وفعلات بكسرها نحو كسرات ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول: غرَفات وكسَرات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرفات وكِسرات. أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما ». الخصائص ١/ ٦٠.

(٣) المحتسب ١/ ٥٤.

(٤) يُنظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ٢٧١و٢٧٢.

(٥) يُنظر إحياء النحو؛ لإبراهيم مصطفى ٨١.

ويعلل بعض الباحثين المحدثين للتوجّه نحو الفتح والبعد عن التماثل، بقوله: « إنّ توالي الضم أو الكسر في الأبنية العربية يولّد صائتًا طويلاً مديًا / و / /ي/، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً – سواء أتجاورا بفاصل أم من دون فاصل– لأن الانتقال من الصائت المدّي الطويل إلى الصائت القصير المتولّد عنه يسبب عرقلة نطقية؛ بسبب الانتقال من سعة لضيق، يضاف إلى ذلك أن الجهاز النطقي يصعب عليه الانتقال من حال اتساع نحو حال ضيق في موضع نطقي واحد، وهو تصور عبّر عنه علماؤنا[١]:« بمَشْي المقيَّد [٢]». ولما لم يجد الجهاز النطقي سبيلاً إلى مدّ الصائت الأول؛ لوجود الفاصل الصّامتي، مع عدم إمكان إسقاطه من البناء –لعدم أمن اللبس–، عُدل بالصائت الأول نحو الفتح. أمّا الصائت الثاني فهو سابق على الواو أو الياء... [٣].»

وفي إطار التوظيف الصوتي ؛ يرى الدكتور تمام حسان ضرورة توسيع معنى الإسكان من حيث إن الإسكان ليس تغييرًا يطرأ على الاستعمال، بمعنى أن تستعمل العرب شيئًا متحركًا ثم تعدل عن الحركة إلى الإسكان، ولكن المقصود بالإسكان هنا: هو فرق ما بين مقررات النظام اللغوي ومطالب السياق

---

(١) كابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في قوله: «إنَّ الحرفين إذا كانا مِثلين فإنَّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأوَّل، فلا يَتسرَّحُ اللسان بالنطق كما يَتسرَّحُ في الغَيرَين، بل يكون في ذلك شَبيهًا بمشي المقيَّد» الممتع الكبير في التصريف ٤٠٣، ويُنظر الكتاب؛ لسيبويه ٣/ ٥٣٠، واللباب علل البناء والإعراب؛ للعكبري ٢/ ٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٢٦.

(٢) وشبّهه بعضهم بمن قطع مسافة ثم رجع القهقرى، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك ثقيل. نُظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ١٠٣و ٢٦٨.

(٣) مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١٠٧ و ١١٣ بتصرف.

الاستعمالي، فالنظام اللغوي يقرر أن الفعل الماضي يُبْنَى على الفتح، وقد أخذ النظام ذلك من الماضي المسند إلى المفرد الغائب الذي اعتبره النحاة صورة قياسية تعتبر نقطة بداية أو أصلًا للنظر إلى كل ما يدل على الفعل الماضي من صيغ تصريف الفعل. ومن الضمائر التي يسند الماضي ضمائر متصلة متحركة أو مبدوءة بحركة، فإذا علمنا أن الصيغة القياسية (فعلَ) تشتمل على حركات ثلاث، وأن الضمير الذي يسند إليه الفعل الماضي قد يكون متحركًا، عرفنا أننا أمام صورة من الصور التي قررها نظام اللغة مما تتوالى فيه أربعة حروف متحركة، وهذه مشكلة من مشاكل التطبيق على نظام اللغة، من هنا يلجأ الذوق الاستعمالي العربي إلى إسكان لام الفعل التي عليها علامة البناء، فيصبح الفعل مبنيًّا على السكون بعد أن كان مبنيًّا على الفتح. يفعل الذوق الاستعمالي ذلك لأنه يكره توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة...[١].

ومهما يك من أمرِ فهما متساويان في كونهما ملجأ للتخفف من ثقل التتابع وأداة لرّم التصدّع الحادث جراء ثقله، فهما–وعلى حد قول ابن جني(ت: ٣٩٢هـ)–« كل واحد منهما (أي الفتح والسكون) يُهرب إليه مما هو أثقل منه[٢] .».

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن مثل هذا التتابع –كتتابع الكسرتين في بناء واحد– يستدعي المدّ، ولكن بتوسّط صوت صامت بينهما يمتنع الإسقاط، فعدل عن المدّ بمخالفة التماثل

نحو الفتح أو الإسكان. لذلك نجد أن إمكان المدّ مع إسقاط الفاصل بين الكسرتين يجعل الناطق ينحو

(١) الخصائص ١/ ٦٠.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٩و٣٠٠.

نحو زيادة التماثل وإسقاط المخالف كما في أشهر لغات صياغة الأجوف الواوي على زنة المبني للمجهول مثل: (قيل)[١].

ومن –هنا– يتضح أنّ بعض العرب قد استعانت بحذف أحد الصوائت لدفع التنافر الحاصل بينها –خاصة– عند الانتقال من الصائت الأخفّ إلى الأثقل، كقولهم: فخْذ، وكبْد، وعلْم، ورجْل، عضْد، وكرْم، يريدون بها على التوالي: فخِذ، وكبِد، وعلِم، ورجُل، كرُم. ويفسّر سيبويه(ت: ١٧٠هـ) عملهم هذا بقوله: « وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل»[٢].

وهذا التوجه نحو التخفيف ليس دائمًا أو مستمرًا فقد تلجأ العرب إلى الجمع بين ضمتين في بناء واحد على الرّغم من استثقالها لهما، لما يكلفانه من جهد في إحداثهما، غير أنّ الذي جعلهم يرتضون هذه المماثلة هو التخلّص من وقيفة السّكون، لما ينجم عنها من إطالة في عملية التحقيق الإنتاجي للأصوات، وكذا العمل من وجه واحد، ومن ذلك قولهم: السُلُطان في السُلْطان، والقُرُفصاء في القُرْفصاء.

كما أنّ الصّائت قد يبقى في بعض الألفاظ دون تغيـّر إذا كان إبداله أو حذفه يؤديان إلى لبس أو ثقل جديد (توالي الأمثال)، ومن أمثلة هذا النـّوع : شديدة شديديّ، و خليل خليليّ حيث لو أبدلوا أو حذفوا لأدّى إلى

(١)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:٩٥.

(٢) الكتاب ١١٤/٤، ويُنظر المخصص؛ لابن سيده (تـ ٤٥٨ هـ) ٤/ ٣٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٤/ ١٦، والمظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـزة بو جـمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

اللبس أو اجتماع الأمثال وهو مستثقل عندهم، فلو أبدلوا لصار اللفظان: شَـــدَدِيّ و خَلَـــلِيّ، ولو حذفوا لصار اللفظان: شَـــدِّيّ و خـــلِّيّ، وذكر سيبويه « أنـــّه سأل يونس عن سبب عدم الحذف في شـــديدة، فقال: «لاستثقالهم التـــّضعيف، وكأنـــّهم تنكـــّبوا التقاء الدّالين وسائر هذا من الحروف[١] »[٢].

الرم المكاني.

من صور الرمّ الصوتي التخالفي، حيث يتم جلب صوت مكان صوت أخر بالتقديم وأو التأخير، يقول براجشتراسر: «أصله قريب من التخالف ...وعلته أن تغير ترتيب الحركات في التصورات، أسهل من تغيرها الموجب للتخالف... وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جدًا في العربية... نحو: غضروف أو غرضوف، ومبهوت أو مهبوت... [٣]».

ومنها: (جذب) و(جبذ)، و(ربض) و (رضب) و (صاعقة) و (صاقعة)، وصور ممارسته في العاميات متعددة مثل (لعن) و(نعل) و (معه) و (عمه)، إلخ[٤].

وقد ربط برجشتراسر هذا الرم الصوتي بأسباب نفسية محضة، نظيرها الخطأ والصواب في القول، –خاصة– وأن الناس كثيرًا ما يخطئون في النطق، وينطقون بشيء غير الذي أرادوه ولا سيما إذا تتابعت أصوات شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تورات الحركات اللازمة على

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) يُنظر الخصائص ١٤٣/٢، و المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـــزة بو جـــمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٣)يُنظر التطور النحوي للغة العربية– القاهرة ١٩٨٢م/ ص: ٣٥–٣٧.

(٤)يُنظر دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية؛ د. عباس الصوري – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ جـــ٨٨ ص١٨٥.

ترتيبها، ويصعب عليها إعادة التصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع في نطق جملة محتوية على كلمات، وتتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة، وكثيرًا ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة ومن دون خطأ[١].

ويرى بعض المحدثين– والباحث معه– أن تلك العلة الذهنية –والتي اعتمدها براجشتراسر– لا تكفي وحدها تفسيرًا لجميع صور القلب المكاني؛ لوجود بعض المظاهر لا يمكن أن تخضع لتصور ذهني خضوعًا محققًا لفكرة ذهنية، بل ربما كان الأمر في كثير من هذه المظاهر مصورًا لتصورات تتعلق بفيزيائية الصوت، كأخطاء السمع أو صعوبة النطق (فيزيائيًا) إذ أن السامع وهو جزء مهم من العملية اللغوية، مسؤول عن إعادة ترتيب أجزاء الكلمة–بصفته يعيد إنتاجها– نتيجة لعمليات فيزيائية بعيد عن التصورات الذهنية، كما أن المتكلم –فزيائيًا– قد يكون طرفًا في إجراء هذه التغييرات بصورة تلقائية، ليست التصورات الذهنية سببًا فيها، بل إن السبب يكمن في النمط اللغوي، ناهيك عن الوسط الفيزيائي الناقل للصوت، وما يعتريه من أشياء تؤثر لا محالة في جودة إرسال الصوت وجودة استقباله[٢].

وهذا الكلام لا بأس به –خاصة– إذا علمنا أن التغيير في موقعية الصوت في الصيغة يقوم في أساسه على مبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي[٣]، كما أن التغير

(١)يُنظر التطور النحوي للغة العربية– القاهرة ١٩٨٢م/ ص: ٣٥–٣٧.

(٢)يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٤٥و١٤٦.

(٣) نظرية (الاقتصاد في الجهد العضلي)، نظرية لسانية مهمة، وممن نادى بها Andre Martinet إذ صرح بأن التغييرات الصوتية الهامة في اللغة ترجع أساسًا إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية في اللغة اقتصاديًّا، وبطريقة سهلة بقدر الإمكان. يُنظر البحث اللغوي عند العرب؛ د أحمد مختار عمر /ص: ١١٩.

الذي يحدث في اللغة يكون بفعل الانتشار في الزمان والمكان، وهناك التغير الذي يحدثه الأفراد المتكلمون حسب أحوالهم النفسية والثقافية والاجتماعية ...إلخ[١].

» الرم التوصلي.

من أهم صور الرمّ الصوتي جلب همزة الوصل للتوصل بها إلى النطق بالصوت الساكن في بداية الكلمة وفقًا للنظام اللغوي القائل: إنه «لا يجوز الابتداء بالساكن [٢]».

يقول الخليل (تـــ ١٧٠هـــ): «والألف التي في اسْحَنْكَكَ واقشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسبَكَرَّ ليستْ من أصل البناء وإنما أُدخِلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكونَ الأَلِفُ عمادًا وسُلَّمًا لِلِّسان إلى حَرْف البناء؛ لأنَّ اللِّسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى أَلِفِ الوَصْل[٣]».

وتُعد قاعدة: (عدم جواز الابتداء بالساكن) من أهم القواعد اللغوية المشهور والتي استخلصها علماء اللغة من الأحداث الكلامية الفعلية، ومن الأمثلة الجزئية للواقع اللغوي، بمعنى أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام لم يقع من أفواه العرب، وإنما الذي وقع في نطقهم بهمزة وصل اجتلبت للتخلص من هذا الممنوع في سياقات معينة.

يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـــ): «اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة؛ توصلًا إلى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس. وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر

(١)يُنظر دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ جـــ٨٨/ ص١٧٨بتصرف.

(٢) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٦٠١.

(٣) يُنظر العين ١/ ٤٩، وتهذيب اللغة؛ للأزهري (ت: ٣٧٠هـــ) ١/ ٣٦.

ما يُتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية، ومن ليس بكامل العقل[١]».

وقد ذهب كثير من علمائنا[٢] –أيضًا– إلى القول بأن (الابتداء بالساكن محال)، وعلل لذلك صاحب دستور العلماء بقوله: «...لِأَن الْحَرْف الْمَنْطُوق بِهِ إِمَّا مُعْتَمد على حركته كباء بكرا وعَلى حَرَكَة مجاورة كميم عَمْرو أَو على لين قبله يجْرِي مجْرى الْحَرَكَة كباء دَابَّة وصاد خويصة فَمَتَى فقد هَذِه الاعتمادات تعذر التَّكَلُّم بِدَلِيل التجربة وَمن أنكر ذَلِك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس[٣]».

ويرى الدكتور كمال بشر أن هذا الدافع –وهو هنا يمثل القاعدة الأساسية في هذه القضية –أمر فيه نظر، إذ لا تخلو المسألة من احتمالين اثنين.

أحدهما: أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام، متعذر أو مستحيل استحالة مطلقة، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه.

الثاني: أن هذا النطق متعذر أو مستحيل بحسب الواقع والحقيقة، لأنه لم يسمع من أفواه العرب، ومن ثم أصبح خاصة من خواص لغتهم، ولهذا جيء بهمزة الوصل للتخلص من هذا التعذر أو تلك الاستحالة.

ثم يقول الدكتور بشر أما الاحتمال الأول فمردود، إذ النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متعذرا أو مستحيلا لا في الواقع أو التصور

---

(١) يُنظر المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ٥٣.

(٢) يُنظر منهم: ؛ ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، في: علل النحو ١٥٨، وأبو البركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) في: أسرار العربية ٢٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٦٠٧و٦٠٨، والرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ) في: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ١/ ١٠٥، و

(٣) يُنظر جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١/ ١٩.

أو كليهما. كما لا نظن أن العربي في الماضي أو الحاضر يعجز جهازه النطقي عن أداء هذه الظاهرة الصوتية[١].

ثم يتابع حديثه ويرصد روايات لإمكانية وجود النطق بالساكن في النظام اللغوي العربي، ومنها ما رواه الشيخ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أن «الابتداء بالساكن إذا كان مصوتا أعني حرف مد ممتنع بالاتفاق. وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم[٢]» .

ويرى الدكتور تمام حسان أن النظام اللغوي للعربية يأذن لبعض الكلمات أن يبدأ بالساكن من الناحية النظرية، ومن ذلك أداة التعريف التي يروى فيها ابن مالك أن «أل حرف تعريف أو اللام فقط» فتكون اللام فقط هي أداة التعريف بجعلها ساكنة في بداية الكلمة المعرفة، ومن ذلك أمر الثلاثي كاضرب، وأمر الخماسي كانطلق، وأمر السداسي كاستخرج، ومصادر الخماسي والسداسي كانطلاق واستخراج، وغير ذلك من الكلمات المحفوظة. ولقد اصطلح الإملائيون على أن يضعوا قبل الحرف الساكن الذي تبدأ به هذه الكلمات ألفًا لا صلة لها بتركيب الكلمة نظريًّا، ولا ينطقها عمليًّا، ولا معنى لها إلا الدلالة على الموقع المعين الذي كتبت لتدل عليه مثلها في ذلك مثل: الألف التي تكتب أمام واو الجماعة في نحو: «ضربوا» و«قاموا» و«قعدوا»، فالألفان ليستا من بنية الكلمة، والألفان لا تنطقان، ولكن إحداهما تتقدَّم الساكن الذي بدأت به الكلمة لتدل عليه، وثانيتهما تتلو الواو التي أسند إليها الفعل لتدل عليها، وعلى أنها واو الجماعة، وليست واو الجمع التي حذفت النون بعدها للإضافة، ويظهر ذلك من موازنة: «ضاربوا زيدًا» و«ضاربو زيد»".

---

(١) يُنظر دراسات في علم اللغة ١٠٤.

(٢) يُنظر شرح مراح الأرواح ١٢٠.

فالنظام اللغوي يسمح إذًا بالبدء بالساكن، ولكن السياق الاستعمالي (أي: الكلامي) يكره توالي الصمت والسكون: الصمت الذي سبق الكلام مباشرة، والسكون الذي اتصف به الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمة فحين تواليا – وكلاهما (سكون)– أصبحا في نظر الذوق العربي أشبه ما يكونان بالتقاء الساكنين الذي ترى مطالب الاستعمال أنه ينبغي التخلص منه. ومن هنا جاءت اللغة بقاعدة فرعية لهذا الموقع فقالت: «إنه لا يجوز الابتداء بالساكن)، والمقصود هنا في الاستعمال، أما في نظام اللغة فهو موجود فعلًا، والكلمات في نظام اللغة تبدأ بالساكن[١].

وفرّق البعض بين الصوائت والصوامت، فقال: الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ): «لَا خلاف فِي أَن السَّاكِن إِذا كَانَ حرفا مصوتا لم يُمكن الِابْتِدَاء بِهِ، وَإِنَّمَا الْخلاف فِي الِابْتِدَاء بالساكن الصَّامِت، فقد منع إِمْكَان الِابْتِدَاء بِهِ قوم للتجربة، وَجوزهُ الْآخرُونَ[٢]».

فاللسان العربي لا يبدأ بساكن تيسيرًا لا تعذرًا، وقد خَلص الدكتور بشر – أيضًا– إلى أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام ظاهرة حقيقية وقعت في كلام الناس في فترة من تاريخ العربية. غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية. على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك، إما لصعوبة ذلك عليهم. أو لعيوب ترجع إلى ذوات أنفسهم. ولكن ذلك بالطبع لا يقدح في حقيقة الموضوع. وهي حدوث ظاهرة النطق بالساكن في ابتداء الكلام في العربية أو إحدى لهجاتها[٣].

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٧و٢٧٨.

(٢) يُنظر الكليات ٢٢.

(٣) يُنظر دراسات في علم اللغة ١٠٥.

ويشكك الدكتور كمال بشر في أن يكون المنطوق في هذه السياقات المعينة همزة. ويذهب إلى أن هذا الصوت الذي يظهر في أول الكلمة نحو: «اضرب« و«استخراج» ... إلخ والذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليس همزة فيما نعتقد. إنه –على فرض وقوعه– نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن. وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنوه همزة، إذ إن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحنجرة. وهذا الصُّوَيت يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة وهي التوصل إلى النطق بالساكن[١].

◄◄ الرم التخلصي.

من أهم صور الرمّ الصوتي التخلص من عبء التتابع الممل، وبما أن السياق يزخر بالديناميكية والتحرك فإنه يقوم برمّ تصدعات قواعد النظام اللغوي، بتقريره السكون علامة على وظائف لا تؤدى إلّا به.

فمن حيث الدور الذي يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية هو أنه قيمة صوتية تقارن بقيم الحركات في هذه اللغة ، وتتلخص مظاهر هذه القيمة أو هذا الدور في الحالات الآتية:

١– السكون إمكانية من إمكانيات أربع، تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة.

٢– الخلو من الحركة (السكون) له وظيفة في التركيب المقطعي في اللغة العربية. فهو يميز نهاية المقطع المنتهي بحرف خال من الحركات الثلاث.

٣– السكون له وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة في بعض المقامات اللغوية. وتظهر هذه القيمة الموسيقية للسكون بصورة أوضح في التفعيلات العروضية. فهذه التفعيلات –كما هو معروف– مبنية

(١) يُنظر دراسات في علم اللغة ١٠٩و١١٠.

على أنساق صوتية موسيقية معينة، للسكون دور كبير في تشكيل أنماطها وأنماط وحداتها المكونة لها.

٤- هناك تبادل في الموقع بين الخلو من الحركة والفتح في بعض السياقات الصوتية في صيغ صرفية خاصة، كتلك التي نص عليه علماء العربية، مما كان عينها صوتا من الأصوات التي نعتوها بالأصوات الحلقية.

ويرى الدكتور كمال بشر أن هذه الوظائف تبرر لنا أهمية الخلو من الحركة أو السكون في اللغة العربية، ومن ثم وجب علينا أن نجد له مكانا مناسبا في النظام الصوتي لهذه اللغة،

حيث إن هذا العنصر الإيجابي أثبت أنه يقف موقف المساواة مع الحركات في كثير من المقامات الصوتية على مستوى الكلمة والجملة كليهما(١).

ويرى الباحث أن السكون يلعب دورًا كبيرًا في عمليات الرمّ الصوتي لتصدعات النظام، فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بوظائفه السابقة. ويشتمل عليه –أيضًا– في القواعد الصوتية الخاصة نحو: (ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن) و(ليس في اللغة التقاء الساكنين) و(من قواعد اللغة الوقف بالسكون).

فقد تكون الكلمة السابقة مبنية على السكون والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرف ساكن كما في قولك: «اعرض اقتراحك» فالكلمة الثانية تبدأ بحرف ساكن هو القاف، وليست الألف التي قبلها إلّا علامة إملائية على الوصل ولا تنطق الألف هنا، وإنما ينتقل المتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلص.

وقد تكون الكلمة السابقة مجزومة بالسكون واللاحقة مبدوءة بالساكن نحو: «لم يطل انتظاري»، فيتطلب السياق في هذه الحالة شيئًا غير الذي

(١) يُنظر دراسات في علم اللغة ١٧٦-١٧٩.

قدَّره النظام؛ لأن النظام قرر السكون، ولكن السياق قرَّر التخلص من هذا السكون، وعمدت اللغة إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدة فرعية خاصة أو نظامًا فرعيًّا ضيقًا يسمَّى التخلص من التقاء الساكنين [١].

ويقع هذا التخلص في حالة السكون (معنى عدم الحركة) بتحريك الساكن، ولكنه يتم في حالة المدات بحذفها، نحو: «لم يقل» أصلها: عندهم «لم يقوْلْ» التقى ساكنان (الواو واللام)، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

ويرى الدكتور كمال بشر أن الواو هنا رمز للضمة الطويلة (uu)، وليست صوتًا ساكنًا، وفي هذا السياق قصرت هذه الضمة فصارت (u) فقط، اي: بتقصير الصائت الطويل؛ لأن التركيب المقطعي للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة، متلوة بصوت غير متحرك إلا في حالة الوقف، وفي باب دابة ونحوها مما كان الأول من الساكنين فيه حرف مد والثاني مدغما في مثله. أو بعبارة أخرى قريبة إلى الاصطلاح الصوتي، نقول: إن التركيب المقطعي (ص ح ح ص) ممنوع في اللغة العربية إلا في هاتين الحالتين المذكورتين [٢].

ويذهب الدكتور كمال بشر –والباحث معه– إلى أن الحركة التي يأتي بها العربي عند التقاء الساكنين ليست في كسرة وإنما هي نوع من التحريك الذي لا ينحاز إلى أي من الحركات الثلاث: إنه صويت جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز، كما لا يمكننا أن نعد هذا التحريك جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية، إذ هو يختلف من ناحية النطق ومن ناحية التوزيع الصوتي في اللغة، إذ أنه يختلف عن بقية الحركات اختلافًا بينًا، ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقا من غيرهم حيث نصوا على أن كسرة همزة

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٥و٢٩٦.

(٢) يُنظر دراسات في علم اللغة ١٥٧.

الوصل في نحو «اضرب» وضمها في «اسكن» إنما جاء اتباعا للثالث[١]، فالكسر إذن ليس مفضلا لذاته، وإنما لسبب صوتي واضح، وهو تعليل جيد يدل على تذوق وفهم.

ويرى الدكتور بشر أن هذا الذي رآه الكوفيون ذو أهمية خاصة في هذا المجال، إذ هو يقودنا إلى حقيقة الموضوع. وهي أن هذا الصوت الذي سمي همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعًا من التحريك ينحو نحو الحركة التالية له في الكلمة. وربما يدل على هذا ما أحس به بعض النابهين من أن حركة همزة الوصل لها حالات متعددة يلاحظ فيها أو في أغلبها أنها تناسب نوع الحركة التالية لها وتوافقها في بعض خواصها[٢].

فمقتضى الكلمة العربية لا تحتمل في أولها صامتين، وإن كانت تحتملهما في وسطها، في مثل (يكتب) حيث تتجاور الكاف والتاء، وبحيث إن الكاف نهاية المقطع الأول، والتاء بداية المقطع الثاني. والعربية إذن لا تقبل تجاور ثلاثة صوامت، بله أربعة، فإذا اجتمعت ثلاثة وسط الكلام وجب تحريك أحدهما ليرتد النسيج النطقي إلى الأصل المقبول، وهو ما يسميه النحاة «التحريك للتخلص من التقاء الساكنين»[٣].

---

(١) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٩٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ٧٩، وحاشية الصبان ٤/ ٣٩٠.

(٢) يُنظر دراسات في علم اللغة ١١٤و١١٨.

(٣) يُنظر في علم اللغة العام؛ تأليف : عبد الصبور شاهين- مؤسسة الرسالة- بيروت – لبنان- الطبعة السادسة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م/ ص:١٠٩.

١٤١٣هـ/١٩٩٣م/ ص:١٠٩.

ومن أهم صور الرمّ الصوتي في إطار تقنية التخلص؛ إبدال الألف همزة، نحو ما حكي عن أيوب السَّخْتِيانيّ أنه قرأ: {وَلا الضَّأْلِّين}[١] فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة[٢].

ومن هذا القبيل ما حكاه أبو العباس، عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (إئْسٌ وَلا جأن) [٣] فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: دأبّة، وشأبة، قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا ولا أقبلها[٤].

وعلة هذا التحول الصوتي،–وكما يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)–: «...لِأَن الألفَ حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخْرجِ، لَا يتَحَمَّل الْحَرَكَة، فَإِذا اضطُرُّوا إلى تحرِيكه قَلَبُوه إلى أقربِ الْحُرُوفِ إِلَيْهِ وهو الهمزة، وعلى ذلك ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، من قولهم: شأبة ومأدة[٥]».

---

(١) سورة الفاتحة ١/ ذيل الآية ٧.

(٢) يُنظر غريب الحديث؛ للخطابي (ت ٣٨٨هـ) ١/ ١٥١، وسر صناعة الإعراب؛ لابن جني(ت: ٣٩٢هـ) ١/ ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ) ٥/ ٢٩٩و٥/ ٣٥٤ ،وأثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا ١٣٦.

(٣) سورة الرحمن –جلّ جلاله–٥٥/ ذيل الآية ٣٩.

(٤) يُنظر سر صناعة الإعراب؛ لابن جني(ت: ٣٩٢هـ) ١/ ٧٣ والمحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ٧/ ٢١٥، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب؛ لبطال (ت: ٦٣٣هـ) (المقدمة/ ٢٦)، وشرح شافية ابن الحاجب؛ للرضي الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) ٤/ ١٦٩.

(٥) يُنظر سر صناعة الإعراب ١/ ٨٦و٨٧،و ٢/ ٧٢٨ ويُنظر شرح شافية ابن الحاجب؛ للرضي الأستراباذي(ت: ٦٨٦هـ) ٤/ ١٦٩.

وهي لهجة بني تميم وعكل –كما أورد ابن السكيت(ت: ٢٤٤هـ)– عن أبي الحسن[١].

فهذا الرم الصوتي يلائم عادات البدو في سرعة النطق، لميلهم إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يسعى إليه التميمي البدوي، بخلاف الحجازي المتحضر الذي يسعى إلى إعطاء كل صوت حقه من البيان[٢].

وقد تناقل هذا التحول الصوتي كثيرٌ من أصحاب المعاجم[٣].

وعليه: فبعض العرب –وكما يقول ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ) – يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمعُ بين ساكنين من نحو: «دابَّةٍ»، و«شابَّةٍ»، فيُحرِّك الألف لالتقاء الساكنين، فتقلَب همزةً»[٤].

وعلى الرغم مما سبق فقد احتفظ النظام اللغوي للعربية بصور لالتقاء الساكنين، وذلك إذا كان أول الساكنين حرف لين والثاني مدغمًا في مثله، كقوله –تعالى–: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٥] فالألف اللينة بطبيعتها ساكنة، واللام المشددة هي بلامين أولهما ساكن، فالتقى ساكنان، ووفقًا للنظام اللغوي يتوجب التخلص من

---

(١) يُنظر الألفاظ ٤٩٩.

(٢)يُنظر اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣ م، ص ١/ ٢٤٦.

(٣)يُنظر المحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ١/ ٣٧٢ (ش ع ل) و ٨/ ١٥٣(ض ل ل)، ولسان العرب؛ لابن منظور ٤/ ٢٢٨١ (شعل)، و٤/ ٢٦٠١(ضلل)، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (تـ ١٢٠٥ هـ) ٢٩/ ٢٦١(ش ع ل) و٢٩/ ٣٤٥(ض ل ل).

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٩٨و٢٨٩.

(٥) سورة الفاتحة ١/ ذيل الآية ٧.

التقائهما بالتحريك أو الحذف أو الإدغام أو الفك أو المد، وهذا ما لم يحدث، وإنما صار فضل الاعتماد بالمد كأنه تحريك للحرف الأول المدغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين[١].

وهذا ما ذهب إليه ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، عندما أوضح أن للمد دورًا في إظهار ما بعده، فقال: «وأما سبب نَعْمتهنّ ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن – كما ترى – سواكن وأوّل المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ مّا ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عِوضا ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذا لم يجدوا عليها تطرّقا ولا بالاستراحة إليه تعلقّا»[٢].

وهذا التخريج وإن كان غريبًا فإنه لطيف، فكيف يكون المد الذي يحول الصوت إلى عدة صوائت مؤثرًا في غيره حتى كأن الصوت الأول المدغم في مثله (المشدد) متحرك[٣].

لذا يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «إن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها[٤]».

---

(١) يُنظر ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي– حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية– الكويت–الرسالة (١٩٣)– الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م/ ص: ٦٢و٦٣.

(٢) الخصائص ٣/ ١٢٦.

(٣) يُنظر ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي– حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية– الكويت–الرسالة (١٩٣)– الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م/ ص: ٦٢.

(٤) الخصائص ٣/ ١٤٩.

المبحث الثالث

(الرم فوق المقطعي)

يقصد بالظواهر التطريزية أو فوق المقطعية تلك المتغيرات الصوتية التي تصاحب الوحدات الكلامية، والتي تساهم في إنتاج المعنى، والتي يمكن دراستها في مستويات متعددة أكستيكية[١]، وإدراكية [٢]، ووظيفية [٣]، وتتميز الظواهر فوق المقطعية بكونها تساهم في تأثيث الجانب الصوتي والإيقاعي للوحدات الصوتية[٤].

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن الفونيمات فوق القطعية كثيرة وأهمها: النبر، والنغمة، والتنغيم، والمفصل، والطول[٥].

والملامح التطريزية لا يمكن تعريفها إلا انطلاقًا من دورها اللساني، كما تعيّن الحدود أو تفضي إلى تعيين المجموعات الأصواتية في السلسة الكلامية، وتكون هذه الملامح مستقلة عن المقولات اللازمة لوصف الملامح المقطعية(صوامت

(١)بمعنى دراسة الجانب الصوتي للكلام كما تستقبله أذن السامع، والموجات الصوتية التي تصحبه.

(٢)بمعنى دراسة إيقاع الجمل ونغماتها ونبرها وتفخيمها، والبحث في دور إسناد النبر والوقف والتفخيم في معاني الوحدات الكلامية .

(٣)بمعنى دراسة الوظيفة اللسانية والوظيفة اللسانية الموازية.

(٤)يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي– عالم الكتب–القاهرة –ط: (٨) ١٤١٩هـ=١٩٨٩م/ ص:٩٢و ١٢٩، والظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

(٥)يُنظر دراسة الصوت اللغوي ٢٢٠.

وصوائت) وتتكون من حركات تيار الهواء، وأوضاع المزمار، والتمفصلات الأولية والثانوية، والترددات المشكِّلة[١].

ولقد كان من ملابسات الخطاب اللساني الحديث تهميش الظواهر الفوق مقطعية، أو إقحامها في قوالب مقطعية غير ملائمة، والتركيز في دراسة التمثيل الصوتي على ما هو مقطعي خطي، ونتيجة للعجز عن تحقيق التوازن بين القواعد والتمثيلات التي شملت ظواهر فونولوجية فوق المقطعية، فلم يهتم بها إلا مع ظهور الصواتة التطريزية **phonologie prosodique** ، التي تم تهميشها بدورها ولم يلتفت لجوانبها الوضاءة إلا الصواتة المستقلة المقطع أو الصواتة العروضية، في إطار التعالق اللساني بين الفونولوجيا وباقي المكونات اللسانية، باقتراح مسارات تحليلية جديدة تهم دراسة مختلف الظواهر المقطعية منها، وغير المقطعية خاصة الظواهر الفونولوجية من نير، ونغم، وتنغيم، ووقف...، تندرج هذه الاتجاهات تحت ما يسمى بالفونولوجيا التوليدية الحديثة أو الفونولوجيا اللاخطية وهي تنتظم في عدد من التفريعات النظرية الحديثة شكلت في مجموعها المشروع اللساني الذي ارتكز على تجاوز اخفاقات النظرية الفونولوجية المعيار، فبالإضافة إلى تمكنها من إخراج مكونات التحليل اللساني من مبدأ الاستقلالية في تناول مختلف الظواهر اللغوية، وتمثلها، وذلك بإثبات ضرورة تدخل كل المكونات بنوع من التعالق والتفاعل فيما بينها، في تحليل نفس الظاهرة، خاصة بتفاعل الفونولوجيا مع المكونات الاخرى الصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية؛ كان من نتائجها إغناء طرق تحليل البنية الفونولوجية الهرمية التي تبناها التمثيل الحديث المتعدد الطبقات،

(١) يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية؛ د. أحمد البايبي– عالم الكتب – إربد عمان ٢٠١٢م– ١/ ١٧و٢١.

فتقاسمت فيما بينها المهام الدراسية، بغية إيجاد أسس تحليل سليم للظواهر الفونولوجية المختلفة التي تتوفر عليها لغات العالم(١).

المقطع الصوتي.

هو الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملًا أو جزئيًا، هي التي تمثل المقطع(٢).

لذا وجب أن نضع في حسابنا أنه لا يمكن وضع حدّ محسوس للمقطع الصوتي؛ لأن الكلام الإنساني متداخل الأجزاء، بحيث يكتسب الجزء القوي شيئًا من ضعف الجزء الذي يليه أو الذي يسبقه، ويمكن أن يحدث عكس هذا الشيء بمعنى أن يكتسب الجزء هذا الشيء بمعنى أن يكتسب الجزء الضعيف قوة الجزء الذي يليه، أو الذي يسبقه(٣).

ومن الصور الرّم الصوتي باستخدام المقطع، التغييرات الحادثة في صياغة فعل الأمر سواء أكان صحيحًا أم معتلا، ففي الصحيح نحو «اضْرب» فالأصل فيه (يَضْرب) وبما أننا نعمد إلى حذف حرف المضارعة من الفعل للوصول إلى صيغة

---

(١) النموذج الهندسي الموحد لتمثيل الصوامت والمصوتات العربية؛ د. مصطفى بوعناني– الحوار المتمدن– العدد: (١٧٤٨)/ ٢٨ / ١١/ ٢٠٠٦ م

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8196

، والظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

، والقضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية؛ د. أحمد البايبي– عالم الكتب – إربد عمان ٢٠١٢م/١ / ١٢–١٤و٩١.

(٢) يُنظر دروس في علم أصوات العربية؛ لجان كانتينو ١٩١.

(٣) يُنظر أصوات اللغة؛ د/ عبد الرحمن أيوب ١٣٩، ودراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية؛ د. يحيى عبابنة– دار الشروق – مصر– ط١ – ٢٠٠٠م/ ص: ١٥.

الأمر، والصيغة على تلك الحالة غير جائزة في نظام المقاطع العربية الذي لا يسمح بعنقود صوتي يبدأ بصامتين، إذ ليس فيها (ص ص) فيقوم النظام الصوتي برم هذا التصدع من خلال جلب همزة الوصل حتى يتخلص من الابتداء بالساكن ومن توالي الصامتين منها، فتصبح (اضرب)، والأمر عينه يتكرر عند صياغة فعل الأمر من المعتل؛ حيث إننا نحذف حرف المضارعة ونسكّن أخره، فنقول في (يقول) «قُولْ» وعند كتابته نجد أنه مكّون من مقطع واحد طويل، هو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، وهي صورة لم تتوفر شروط وجودها، فيلجأ النظام الصوتي إلى رم هذا التصدع بتقصير الصائت الطويل (نواة المقطع) فيصبح «قُلْ» وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق من النوع الشائع في العربية(١).

بل إن النظام الصوتي قد حرص على رم هذا التصدع الصوتي وإن كان عارضًا العارضة، وهذا ما نلحظه في عمليات صوتية نحوية، كتلك العمليات الصوتية التي لجأت إليها العربية للتخلص من مقطع لا يقبله النظام الصوتي للعربية، وهذا المقطع ينتج بسبب بعض العلاقات النحوية الصوتية الطارئة على اشكال محدودة من اشكال التراكيب اللغوية، ومن –هنا– نلجأ إلى الكسر على أصل التقاء الساكنين، ومن النماذج حالات دخول حروف الجزم على الأفعال المضارعة المسندة إلى المعرّف بأل التعريف، حيث إن الأثر الصوتي لدخول حرف على الفعل المضارع واضحٌ جليٌّ بسكون أخره، وينضم الصوت المتبقي من المقطع بعد حذف نواته إلى المقع السابق مشكلا معه مقطعًا جديدًا من النوع الثلاثي القصير المغلق، وأما همزة الوصل في (أل) التعريفية فوفقًا للنظام الصوتي للعربية فإنها تسقط في وسط الكلام، ومن هنا تبقى اللام الساكنة وحدها وهي لا يمكنها أن

(١) يُنظر دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية؛ د. يحيى عبابنة– دار الشروق – مصر– ط١ – ٢٠٠٠م/ ص: ٢٥و٢٦.

تشكل مقطعًا صوتيًا مستقلا؛ لأنها تفتقر إلى صائت يكون نواة لهذا المقطع، ولا يوجد ما يمكن أن ينضم إلى اللام من مقاطع، لأن المقطع السابق مغلق بصامت، وليس في العربية مقطع يمكن أن يغلق بصامتين، لذا يلجأ النظام الصوتي إلى محاولة رم هذا التصدع بإعادة ترتيب المقاطع في التركيب(١). بمحاولة إيجاد نواة لصوت اللام من خلاله ينتج مقطعًا فكانت الكسرة التي أصطلح عليها النظام الصوتي المقطعي للخروج من مثل هذا الموقف.

ومن صور محاولة التوازن المقطعي –أيضًا– المقطع الذي يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكررًا في المقطع الذي يليه، وتكون نواته حركة طويلة، مثل: «ولا الضآلّين» ومن سُبل الرمّ الصوتي أن يوقف على ذلك المقطع في أخر الكلمة، مثل الكلمة، مثل: «باب»، أو أن نجعل المقطع الذي يليه مبتدئًا بصامت يماثل الصامت الذي ختم به هذا المقطع، وإلا فهو باب من اللحن، ومن الجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أن حيزًا كبيرًا من اللغة لا يلجأ إلى هذا الرّم الصوتي، فهذا الرّم الصوتي مقبولا على مستوى النثر بينما لا يُلجأ إليه في الشعر إلا في الوقف عليه في القافية (٢).

وفي هذا الإطار؛ يقول أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ): «إن كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع في وزن إلا في ضرب منه يقال له المتقارب، فإنه جوز فيه على بعد التقاء الساكنين وهو قوله:

فذاك القصاص وكان التقا *** ص فرضا وحتماً على المسلمينا

(١) يُنظر دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية؛ د. يحيى عبابنة– دار الشروق – مصر– ط١ – ٢٠٠٠م/ ص: ٣٥–٣٧.

(٢) يُنظر دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية؛ د. يحيى عبابنة– دار الشروق – مصر– ط١ – ٢٠٠٠م/ ص: ١٩و٢٠.

ولو قال: «وكان قصاص فرضاً وحتماً» كان أجود وأحسن، ولكن قد أجازوا هذا في هذه العروض، ولا نظير له في غيرها من الأعاريض[١].»

ويوضح أبو العلاء المعريّ (ت: ٤٤٩ هـ) الأمر بقوله: «إن الكلمة إذا اجتمع فيها ساكنان يتوسطانها لم يمكن أن تُنظم في حشو البيت العربي إلا في موضوع واحد، كقوله:

قَرُمْنا القِصاصَ وكان التَّقَاصُّ *** فرضًا وحتمًا على المُسلمينا

وليس ذلك بمعروف ولكنه شاذ مرفوض. وما شذّ من كل الأسماء فإنه لا ينكسر به القياس. وإذا كان الساكنان جمع بينهما في آخر الكلمة وقفٌ وسكوت، فإنما يُستعمل ذلك في أواخر أوزان معروفة، تسعة أو عشرة، كقول القائل:

جاء شقيقٌ عارضًا رمْحَه *** إن بنى عَمِّكَ فيهم رماحْ»[٢].

وهذه المسألة وما شاكلها من متعلقات علم قوانين القراءة وهو علم يعرف عنه العلامات المميزة بين الحروف المشتركة في الصور والعلامات الدالة على الإدغام والمد والقصر والفصل والوصل والمقاطع وأحوال هذه العلامات وأحكامها ونحو ذلك وهذا العلم وعلم قوانين الكتابة متلازمان لغاية واحدة وهو معرفة دلالة الخط على اللفظ وذكر بعضهم أن شدة الاحتياج إلى هذين الفنين وفرط عناية النفوس الإنسانية بمعرفتهما وتعلمهما أغنت عن التصنيف فيهما[٣].

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ١/ ٢٥، ويُنظر المجموع اللفيف ٢٨٨، والعيون الغامزة ١٢٩، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ١١٠.

(٢) رسالة الصاهل والشاحج؛ لأبي العلاء المعري–تحقيق: د. عائشة بنت عبد الرحمن– دار المعارف– الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م)/ ص:١٦٢و١٦٣.

(٣) يُنظر توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/ ٨٦١.

◄◄ النَّبْر.

النَّبْر مظهر صوتي يلحق المقطع بصفته وحدة بنيوية مكونة من صائت وصامت أو أكثر، وليس كما يعتقد البعض من أنها سمة خاصة بالصوائت أو أصوات العلة. فالمقاطع التي تتكون منها الكلمة إما أن تكون منبورة أو غيرة منبورة، أو بشكل أدق فإن كل مقطع في الكلمة يلفظ بنيرة نسبية تتفاوت شدتها طرديًا مع موقع المقطع في الكلمة وتركيبه الصوتي(١).

لذا فهو كيان لساني فوق مقطعي ذو وظيفة لسانية هي إظهار المقطع. وتتكون ماهيته من أكبر جهد زفيري و نطقي، وينعكس هذا الجهد على المستوى الأكستيكي بتغيرات متميزة في السلسلة النغمية للتردد الأساس، وسلسة الضغط، وتمديد المدة الزمنية للمقطع المنبور(٢).

---

(١)ففي كلمة (كَتَبَ) المؤلفة من ثلاثة مقاطع متشابهة من حيث تركيبها يتم تعيين النَّبْرة الأساسية على المقطع الأول نظرًا لموقعه في الكلمة، أما في كلمة (كَتَبْتُ) فيتم تعيين النَّبْرة الأساسية على المقطع الثاني؛ وذلك لأنه أقوى أو أثقل من المقاطع الأخرى في الكلمة من حيث تركيبه الصوتي، فالمقطعان الأول والأخير يتألف كل منهما من صامت واحد يتبعه صائت قصير، في حين أن المقطع الثاني يتألف من صامت واحد في مقدمته يتبعه صائت قصير ثم صامت آخر في نهايته، وهكذا. ويتم تعيين النَّبْرة في اللغة بوساطة قواعد تشير بالدرجة الأولى إلى نوعية المقاطع التي تتكون منها الكلمة من حيث تركيبها الصوتي، أي من حيث عدد الصوامت وطول الصائت التي يتكون منها كل مقطع، وفي حالة تشابه المقاطع من حيث تركيبها تتم الإشارة إلى مكان وقوع المقطع المنبور بالنسبة إلى المقاطع الأخرى في الكلمة نفسها. يُنظر البنية المقطعية في اللغة العربية؛ للدكتور عصام أبو سليم

http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/840-mag33-2.html

(٢)الظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

وقد ساق ابن رشد (ت: ٥٩٥هـ) جانبًا من الدور الذي يلعبه المقطع كوحده تطريزية من خلال إجراءات النبر، فيقول: «...عادة العرب في النغم قليلة. والنغم إنما تحدث إما مع المقاطع الممدودة أو مع الحروف التي تمتد مع النغم وتتبعها كالميم والنون. وأما المقاطع المقصورة فقد تمد عند الحاجة إلى استعمال النبرات فيها، إلا أن العرب يستعملون النبرات بالنغم عند المقاطع الممدودة، كانت في أوساط الأقاويل أو في أواخرها. وأما المقاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النبرات والنغم إذا كانت في أوساط الأقاويل. وأما إذا كانت في أواخر الأقاويل فإنهم يجعلون المقطع المقصور ممدودًا. وإن كان فتحة أردفوها بألف، وإن كان ضمة أردفوها بواو، وإن كان كسرة أردفوها بياء. وذلك موجود في نهايات الأبيات التي تسمى عندهم القوافي. وقد يمدون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جعلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة، مثل قوله تعالى (ويظنون بالله الظنونا). وبالجملة إنما يمدون المقطع المقصور عند الوقف[١]».

ومن –هنا– فإشارة ابن رشد إلى ارتباط النبر بالمقاطع من الدلائل اللسانية القديمة لدى علمائنا، ومعنى هذا أن النبر يقترن بالنواة المقطعية المديدة، ولا تحمله المقاطع القصيرة، وإذا حدث وحملته عند الوقف، تحولت تلك المقاطع القصيرة إلى مقاطع طويلة؛ لتحقيق تجانس مقاطع هذه الفصول، أي بهدف إيقاعي محض.[٢]

والإشارة إلى المقطع، كوحدة بنيوية، ضرورية لتفسير بعض القواعد الصوتية في اللغة بشكل عام وفي اللغة العربية بشكل خاص، كما أن للمقطع دورًا هامًا في وصف البنية الصوتية للغة.

---

(١)يُنظر تلخيص الخطابة/ ص: ١٠٠.

(٢)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية١/ ١٦٢و١٦٣.

ومن هنا نستطيع من خلال فهمنا للمقطع وللدور الذي يؤديه إلى رمّ كثير من التصدعات الصوتية، فعلى سبيل المثال، يتم تكوين صيغة الأمر في الأفعال الثلاثية التي تبتدئ بصوت غير الهمزة باستعمال النمط التالي: الصامت الأول – الصامت الثاني– صائت قصير (فتحة (َ)، كسرة (ِ)، أو ضمة (ُ)– الصامت الثالث. وعلى ضوء ذلك، نجد أن صيغة الأمر في حالة الأفعال لَعِبَ، كَسَرَ، وكَتَبَ هي لْعَبْ، كْسِرْ، وكْتُبْ. ولكن نظراً لأن الكلمات في اللغة العربية لا تبدأ بساكن، أو بكلمات أخرى، لا تبتدئ بصامتين ليس بينهما صائت، فإن هذا الوضع يتم تجنبه بوساطة قاعدة يتم بموجبها إدخال الصائت القصير (ِ) أو الكسرة قبل الصامت الأول. ونظرًا لأن الكلمات في اللغة العربية لا تبتدئ بصائت، تقوم قاعدة أخرى بإدخال الهمزة قبل الصائت الذي أدخلته القاعدة الأولى. وعلى ضوء ذلك، يتم تحويل الصيغ الوسطى لْعَبْ، كْسِرْ، وكْتُبْ إلى اِلْعَبْ، اِكْسِرْ، واكْتُبْ، على التوالي.

وأداة الرم –هنا– إدخال الصائت (ِ) تماشيًا مع قاعدة عدم جواز الابتداء بصامتين في اللغة العربية ، والرمّ بإدخال الهمزة تماشيًا مع قاعدة عدم جواز ابتداء المقطع بصائت في اللغة العربية[١].

ومن العمليات الإجرائية في سُبُل الرمّ الصوتي عمليتي: (الإشباع الصوتي والإضعاف الصوتي) عن طريق تقوية النطق بصوت معين وإضعاف أخر وعكسه الإضعاف، وعلاقة هاتين العمليتين بالنبر؛ كونهما يرتبطان بموقع الصوت في السياق، ومعلوم أن الظواهر السياقية ليست أكثر من حلول صوتية لرمّ هذه

(١) يُنظر البنية المقطعية في اللغة العربية؛ للدكتور عصام أبو سليم

http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/840-mag33-2.html

التصدعات، مع قليل من الاختلاف الضروري في البنية المقطعية بين ما قرره النظام الصوتي وما تطلبه السياق الموقعي، فالكلمة المبدوءة بالساكن إذا وقعت في بداية الكلام توصّل المتكلم إلى الساكن الذي في أولها بواسطة همزة الوصل، وفي هذه الحالة تتغيّر بنية المقطع الأقصر وهو الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمة وكان على صورة (ص)، وتصبح مقطعًا متوسطًا مقفلًا على صورة (ص ح ص)، فالصاد الأولى هي همزة الوصل، والحاء حركتها، والصاد الثانية هي الساكن الذي توصلنا إلى النطق به والذي كان بمفرده مقطعًا مستقلًّا بحسب القاعدة التي في نظام اللغة. والمقطع على صورته الأخيرة (ص ح ص) مقطع كلامي لا لغوي(١).

ومن –هنا– يمكن بحسب ظاهرتي الإشباع والإضعاف أن نعالج كثير من التصدعات الموقعية برصد صور الحرف ومكانه في كل دفعة كلامية.

ومن صور انتقال النَّبْر من مكانه المألوف على أحد مقاطع الكلمة إلى موضع آخر قد استوجبه الوزن؛ قول المتنبي:

أزورُهمْ وسَوادُ الليلِ يَشفعُ لي••• وأنثني وبياضُ الصُبحِ يُغرِي بي(٢)

فلكي يستقيم الإيقاع في إنشاد هذا البيت ، لا بد من نقل النَّبْر في كلمة (يغري) من مقطعها الأول إلى الثاني، وبذلك يمكن القول إن النَّبْر هو نتيجة للسياق الإيقاعي المعين وليس سببًا فيه(٣).

فالسياق الاستعمالي يحرص على إظهار موسيقي اللغة بحفظ المسافات المتساوية أو المتناسبة بين مواقع النَّبْر، مما يعطي اللغة موسيقاها الخاصة التي تعرف بها بين اللغات، وإن مجرد الاستماع إلى شخص أجنبي يتكلم العربية فيطيل الحركة

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٢و٣٠٤و٣٠٥و٣٠٧.

(٢) البيت من بحر البسيط. يُنظر البيت في ديوانه ١/ ١٦١، وخاص الخاص ١٤٧، وسر الفصاحة ٢٠١، وخزانة الأدب وغاية الأرب ١/ ١٣١.

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٢و٣٠٤و٣٠٥و٣٠٧.

ويقصر المد ويضع النَّبْر في غير موضعه ليكشف عن قيمة النَّبْر والكمية في تكوين موسيقى اللغة. ولا شك أن الإيقاع إذا كان يعطي للغة موسيقاها الخاصة فإنه لا يحدد معنى وظيفيًّا ولا معجميًّا ولا دلاليًّا في السياق الكلامي(١).

كذلك قد يتطلب السياق الاستعمالي أحيانًا بعض الظواهر الموقعية مثل: هاء السكت والإشباع وألف الندبة وإطلاق القافية، وغير ذلك مما ينتج عنه تغيّر في البنية المقطعية عمَّا قرره النظام الصوتي. وكل هذا التغيّر في البنية المقطعية صالح لأن يغير مواقع النَّبْر في الكلام عمَّا كان عليه في الكلمات المفردة(٢).

◄◄ التنغيم.

هو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين، ويشير إلى الاستخدام المميز للأنماط الخاصة بدرجة الصوت أو اللحن ويقوم التنغيم بوظائف عديدة في اللغة، وظيفته الأدائية، وبها يتم نطق اللغة حسب النظام المتعارف عليه عند أهلها، من حيث الالتزام بطرق أدائها، لأنه لو لم يلتزم بها يصبح نطقه وكلامه غير واضح ولبدا غريباً عند أهلها، ومنها وظيفته الدلالية وهو أن التنغيم له تأثير على بيان وتوضيح الدلالات المختلفة ومقاصد الكلام. وأهم وظيفة له أنه يقوم مقام الإشارة في البنية النحوية حيث يقوم مقام

(١) يُنظر النظام الصوتي في اللغة العربية؛ حسن إلياس بنياس

http://www.abidiya.com/vb/showthread.php?t=4435

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٦.

علامات الترقيم في الكتابة، ويكشف كذلك عن المواقف الشخصية للمتكلم مثل السخرية والغضب.. إلخ [١].

بمعنى أنه يتجلى في الجانب الإفصاحي للغة والذي يغلب عليه الطابع التأثري، ومن أمثلته التعجب والمدح والذم وخوالف الإحالة وخوالف الأصوات، وكل هذه تتحقق غالبًا في صورة صيحات انفعالية تأثرية. وقد يكون المتكلم بهذه اللغة الإفصاحية في مقام يتطلب منه أن يغير وظيفة الجملة من التعامل إلى الإفصاح؛ كالذي يحدث من المعلقين على مباريات كرة القدم، فبدل أن يصيح باللفظ الإفصاحي «هيه» كما يصيح أيّ متفرج يحرص على أن يستمر في الجملة الإخبارية التعاملية التي كان يقولها، ولكنه يغير وظيفتها إلى الإفصاح، وتعطيها نغمة فقط «هيه» عندما يرى الكرة دخلت فعلًا إلى منطقة الهدف وهو لم يكمل الجملة. وقد يقول: «جول» بنغمة «هيه» فيخبر ويفصح في الوقت نفسه. وهذا حل صوتي لمشكلة من مشكلات النظام عند تطبيقه، ويعارضه أثناء التطبيق مع مطالب السياق. والمعلق ينقل رسالتين بهذه الطريقة إلى السامعين أولاهما الإخبار عن النتيجة، وللإخبار نغمة خاصة في نظام التنغيم، وذلك بواسطة جملة خبرية التركيب، وثانيتهما نقل الانفعال باعتباره دعوة إلى الجمهور للمشاركة فيه، وذلك بواسطة إعطاء التركيب الخبري المذكور نغمة إفصاحية تأثرية كنغمة صيحات المشجعين في مدرج الملعب[٢].

ولقد شدد ابن جني (ت:٣٩٢هـ) على قيمة التلوينات الصوتية، وجعلها في مستوى دلالات الحال، ونبه على أهمية الوسائل الصوتية والحركية غير اللغوية

(١) يُنظر اللغة وعلم اللغة؛ لجون ليونز– دار النهضة العربية– الطبعة: الأولى/ص: ٣٢، وأسس علم اللغة؛ لماريو باي/ ص:٩٢، والتنغيم في التراث العربي؛ د. عليان بن محمد الحازمي – مجلة : جامعة أم القرى/ العدد: (٢٧) ص : ١٢٠٢.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٩.

التي تضاف إلى الوحدات اللغوية وتحيط بها دلالات مقصودة حسب المقام من خلال الظواهر المصاحبة، وقد صرح ابن جني بذلك عندما وصف أهل اللغة بأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال(١).

وإليك بعض صور الظواهر المصاحبة التي ساقها لنا، يقول: «وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ ب(الله) هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك(٢).

ومن هنا يكون التنغيم –بوصفه تطويحًا– ظاهرة تطريزية من شأنه تحديد جهات القول وصنف الجمل وتوكل إليها مهمة تقطيع السلسلة الكلامية إلى وحدات تركيبية ودلالية مستقلة ومنفصلة عما يلحق بها من سلاسل كلامية ومن ثمة يتمكن التطريز من تقسيم القول إلى جمل أو إلى جميلات (٣).

---

(١)يُنظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني / ص: ٢٥٥، والقضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية١/ ١٤٩و١٥٠.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٧٢و ٣٧٣.

(٣)الظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

ومن صور الرم الصوتي التنغيمي، ما ذكره ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) في نداء المندوب بقوله: «ولّما كان مدعوًّا بحيث لا يسمع أتوا في أوّله بـ «يَا» أو «وَا» لَمدِّ الصوت، ولّما كان يُسْلَك في الندبة والنوْحِ مذهبُ التطريب، زادوا الألفَ آخِرًا للترنّم؛ كما يأتون بها في القَوافي المطلَقةِ. وخصّوها بالألف دون الواو والياء، لأنّ المَدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها[1]».

ثم يقول: «واعلم أنّ الألف تفتح كلَّ حركة قبلها ضمةً كانت أو كسرةً، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، اللَّهُمَّ إلا أن يُخاف لَبْسٌ، فحينئذ لا تُغيَّر الحركة، فتقول: "وا زيدَا". وإذا وقفتَ على الألف، ألحقتَ الهاءَ في الوقف محافظة عليها لخَفائها، فتقول: "وا زيداهْ"، و"يا عمراهْ". فإن وصلتَ، أسقطتَ الهاءَ؛ لأن خَفاءَ الألف قد زال بما اتّصل بها، فتقول: "وا زيدًا، وعمراهْ"، تُسْقِط الهاءَ من الأوّل لاتّصاله بالثاني، وتُثْبِتها في الثاني لأنّك وقفتَ عليه... [2]» فرفع الصوت ، ومده، هي مظاهر تنغيمية بامتياز[3].

لذا يقول ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ): «الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادى ليُقْبِلَ. والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ، فإذا كان المنادَى متراخِيًا عن المنادِي، أو مُعْرِضًا عنه لا يُقْبِل إلّا بعد اجتهادٍ، أو نائمًا قد استثقل في نَوْمه، استعملوا فيه جميعَ حروف النداء ما خلا الهمزةَ، وهي "يَا" و"أيَا"، و"هَيَا"، و"أيّ" يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبًا، نادوه بالهمزة[4].»

بحيث وقع الرم الصوتي بإطالة الصوت أو تقصيره حسب مكان المنادي بصورة تنغيمية خاصة لا علاقة لها بالتركيب، إنما بإداء خاص لابن اللغة.

---

(١)شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥٨.

(٢)شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٥٨.

(٣)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية١/ ١٥٠.

(٤)شرح المفصل ١/ ٣٦١.

ومن صور الرم الصوتي بالتنغيم؛ ما ذكره ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) من (نقض الأوضاع بالطارئ) كلفظة الِاسْتِفْهَام إِذا طَرَأَ عَلَيْهَا معنى التَّعَجُّب استحالت خَبرا كَقَوْلِك: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهمًا. وكذلك مررت برجل إيما رجل؛ لأن ما زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية. ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا. وذلك كقول الله –سبحانه–: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [١] أي ما قلت لهم، وقوله: ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [٢] أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله –عز وجل: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [٣] أي أنا كذلك وقول جرير: (ألستم خير من ركب المطايا) أي أنتم كذلك. وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا، والنفي إيجابًا [٤].

ويرى البعض أن الاستفهام لا يتحول إلى معنى الإنكار إلا إذا كان المستفهم عنه باطلا (أي المنكر في الدلالة العميقة)[٥].

وهذه هي بعض الأمثلة التي تجعل التنغيم ظاهرة موقعية تحل مشكلة تطبيق نظام التنغيم في النحو على السياق الاستعمالي حين تتعارض قواعد النظام مع مطالب السياق، ويحدث –أحيانًا– أن يستعمل المتكلم النغمة على صورة تقوى من العلاقة بين إحدى كلمات السياق وبين معناها الذي سيقت له، فإذا قال: «بلاد

(١)سورة المائدة ٥/ من الآية ١١٦.

(٢)سورة يونس ١٠ / من الآية ٥٩.

(٣)سورة الأعراف ٧ / من الآية ١٧٢.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٧٢، ويُنظر الكليات؛ للكفوي(ت: ١٠٩٤هـ)/ ص: ١٠١٣.

(٥) يُنظر السلب ومظاهره في العربية/ ص: ٥٤.

بعيدة» عبَّر عن شدة البعد بمد الياء مدًّا طويلًا، وكذلك الفتحة التي بعدها من كلمة «بعيدة»، ونطق الياء والفتحة على نغمة واحدة مسطحة عالية نوعًا ما. وإذا أراد أن يقول: إنه قذف حجر إلى أعلى فوصل إلى علوٍّ شاهق فلربما منح ذلك التنغيم نفسه لكلمة «فوق» فمد حرف المد منها بصورة ملحوظة ورفع الصوت به. وهذه الظاهرة يستغلها ملحنو الأغاني كثيرًا. وإذا أراد التعبير عن التراوح بين مكانين بقوله: «رايح جاي» أعطى كلًّا من الكلمتين نغمة خاصة كان يجعل نغمة «رايح» أعلى من نغمة «جاي»، ثم يكرر الكلمتين كلًّا منهما بنغمتها مقويًا معنى تكرار الرواح والمجيء بهذا النوع من التنغيم(١).

ويرى بعض المحدثين أن مفهوم التنغيم لا يمكن حصره في درجة الصوت فقط (Pitch) ولكنه مجموعة من الاتحادات الصوتية بها يتم تحقيق الأداء الصحيح. كالنبر، والسكت، والوصل ومد بعض الأصوات، واختلاس بعضها التي بها يتم الانسجام ويتحقق التنغيم. وساق حديث الدكتور إبراهيم أنيس عن الآثار التي يتركها طول الصوت وقصره وتحقيقه عندما قال: «وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر(٢)» فهذه الأمور مجتمعة هي التنغيم. لذا اهتم العلماء بطرق الأداء(٣).

ويبدو أن هذا التوجه له مؤيدوه، حيث ذهب ديفيد كريستال–أيضًا– إلى أن للتنغيم خصائص معّقدة من مختلف الأنظمة العروضية تشمل: النغمة، ودرجة

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٩و٣١٠.

(٢) الأصوات اللغوية/ ص ٨٢.

(٣)يُنظر التنغيم في التراث العربي؛ د. عليان بن محمد الحازمي – مجلة : جامعة أم القرى/ العدد: (٢٧) ص : ١٢٠٢.

الصوت، والمدى، وعلو الصوت، والتزمين، تأتي متناغمة ذات إيقاع، ولقد ظلّ الدارسون مترددين في حصر التنغيم فقط في حركة درجة الصوت(Pitch) [١].

المد:

طول الصوت إما أن يكون طبيعيًا فيه، أو مكتسبًا؛ فمثلا الصوائت بطبيعتها أطول من الصوامت، على أنه حين قيست الصوائت وجد أن الفتحة أطول من الكسرة والضمة، ويلي الصوائت في الطول الطبيعي؛ الأصوات الأنفية؛ وهي النون والميم، فهما من أطول الصوامت، ثم الأصوات الجانبية كاللام، ثم المكررة كالراء، ثم الأصوات الرخوة ذات الصفير أو الحفيف، وأقل الصوامت طولا هي الأصوات الانفجارية، أما العوامل المكتسبة والتي تؤثر في طول الصوت اللغوي، فأهمها: النبر، ونغمة الكلام، فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر، إذ يميل الصوت المنبور إلى القصر إذا وليه صوت غير منبور، وذلك تحقيقًا لرغبة الكلام في أن تتقارب مقاطعه المنبورة بعضها من بعض ، فإذا كثرت المقاطع غير المنبورة بعد مقطع منبور، قللت من طوله، فالألف في كلمة «كتاب» أطول منها في العبارة «كتاب تلميذ»[٢].

ويرى الدكتور محمود السعران أن من أهم القيم الصوتية التي تنتج عن الرم الصوتي بإطالة الصوت، هي (الجهارة) إننا عندما نستمع إلى أي كلام متصل في أي لغة من اللغات ندرك أن عددًا من المقاطع أو الكلمات يكون أشد بروزًا من سائر الجملة. هذا البروز –أو هذه الجهارة– يسببه ارتباط وثيق بين طول الصوت، وارتكازه، و"درجته والوضوح الطبيعي للصوت مفردًا. ومعنى هذا أن الصوت

(١)يُنظر النغمة في اللّغة العربية؛ شهرزاد كامل سعيد– مجلة جامعة دمشق –المجلد ٢٧ – ملحق ٢٠١١م.

(٢) يُنظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ٨٠–٨٢ بتصرف.

يكون بارزا عندما يكون أوضح وأطول وأعلى بسبب قوة نفسية أشد وعندما يتميز من حيث "الدرجة[١].

ويرى الدكتور تمام حسان أن الطول نوع من تعديل النّطق، ويوصف الصوت بالطول، إذا كان صوته المميز محتفظًا به لوقت طويل نسبيًا[٢].

وكلامه في العمق من توظيف الطول في الرم الصوتي؛ حيث أوضح بأنه تعديل للنطق.

ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أنه ومن الطبيعي أن يقل طول الأصوات عندما تزيد سرعة الأداء، وأن تزيد طول الأصوات القصيرة عندما تقل، ومع ذلك لا بد من الاحتفاظ بالفرق بين الأصوات الطويلة والقصيرة، مهما زادت السرعة أو قلت. وبهذا المعنى يمكن أن نقول: إن طول الصوت أمر نسبي، لا أمر مطلق فالصوت الطويل هو الذي يكون أطول من غيره في نفس اللغة، ولو كان هذا الصوت الطويل، ينطق أقصر منه أحيانا أخرى[٣].

بمعنى أن طول الصوت أو قصره، ليس محدودًا بزمن معين في أية لغة من اللغات، وإنما هو أمر نسبي مرهون بسرعة الأداء وبطئه، كما أن أمر الطول والقصر ليس خاصا بالأصوات المتحركة وحدها، بل إن الصوامت تطول وتقصر كذلك، كالحروف المضعفة –والتي يرى جان كانتينو– بأنها هي التي يمتد النطق بها، فيضاهي مداها مدى حرفين بسيطين تقريبا[٤]»

وقد لاحظ بعض المحدثين أن التضعيف في الصوامت يشبه إلى حد كبير المد في الصوائت؛ لأن تضعيف الصوت إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة

---

(١) يُنظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٥٦و١٥٧.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٩و٣١٠، ومناهج البحث في اللغة ص١٦٠–١٦٤.

(٣) يُنظر أصوات اللغة ١٤٩.

(٤)يُنظر دروس في علم أصوات العربية ٢٥.

النطق به من مخرجه، حتى ليمكن أن يقال إن الصامت المضعف هو صامت طويل، وكذلك طول الحركة، فهو يعني صوتيًا مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة، لتصبح حركة طويلة، أو حرف مد[١].

ولم تكن هذه الفكرة خافية على بعض قدامى اللغويين العرب، فهذا ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) يقول: «الحرف لما كان مدغما، خفي فنبا السان عنه وعن الآخر بعد نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد[٢].» كما يقول ديكنقوز(ت: ٨٥٥هـ): «المشدد زمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين[٣].»[٤].

ومن أهم صور الرمّ الصوتي التخلص بإطالة زمن صوت حرف المد[٥] إلى أكثر من حركتين عند ملاقاة همز أو سكون[٦]، وبما أن السياق يزخر بالديناميكية والتحرك فإنه يقوم برمّ تصدعات قواعد النظام اللغوي، بتقريره إطالة زمن صوت الصوائت الطويلة إذا وليها همز؛ لأن صوت المد ضعيف خفي، والهمز

(١) يُنظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٠، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ٥٥.

(٢)الخصائص ١/ ٩٢.

(٣)شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف/ ص: ٨٣.

(٤) يُنظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ ص: ٩٧-٩٩.

(٥) وحروف المدّ ثلاثة وهي: ١ – الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. ٢ – الياء الساكنة المكسور ما قبلها. ٣ – الواو الساكنة المضموم ما قبلها. يُنظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/ ١٦٩.

(٦) يُنظر الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم ٥٢.

قوي صعب ، فزيد في المد تقوية للضعف من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية، وقيل ليتمكن من النطق للهمز على حقها[١].

وفي إطار التدليل على أهمية الرم الصوتي في تلك السياقات الصوتية، يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدين إلى حرف آخر غيرهنّ، إلا أنه شبيه بهن، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة، فقلت: آء، وكذلك الياء في قولك: إيء، وكذلك الواو في قولك: أوء. فهذا كالحركة إذا مطلتها أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها...[٢]».

ويقول –أيضًا– : «...وإنما تمكن المد فيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأى نشؤه وتراخى مخرجه فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد، ألا تراك إذا قلت: كتاب، وحساب، وسعيد، وعمود، وضروب، وركوب لم تجدهن لدنات ولا ناعمات ولا وافيات مستطيلات؛ كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد[٣].»

فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين، فالجمع بين صوت اللين والهمزة

---

(١) يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر؛ للبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) ٥٣، وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي– حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية– الكويت–الرسالة (١٩٣)– الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م/ ص: ٦٤و٧٣، وفن الإلقاء؛ طه عبد الفتاح مقلد– مكتبة الفيصلية/ص: ٨٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٢٠.

(٣) الخصائص ٣/ ١٢٧ (باب في مطل الحروف).

كالجمع بين متناقضين، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرًا طليقًا وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقًا محكمًا يليه انفراجها فجأة(١).

يقول الدكتور إبراهيم أنيس وهذا هو نفس السر في إطالة صوت حين يليه صوت مدغم؛ لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان. فحرصًا على صوت اللين وإبقاء على ما فيه من طول، بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت اللهجات العربية قديمًا وحديثًا، من ميل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان(٢).

ومن الجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أن المد يكون بمقدار حركتين أو أربع أو ست حركات، والحركة: هي الفترة الزمنية اللازمة للنطق بحرفٍ متحركٍ، سواءً كان متحركاً بفتحة أو ضمة أو كسرة. والحركة الواحدة هي الفتحة أو الضمة أو الكسرة، والألف هو امتداد للفتحة، أي: فتحتان متتاليتان، مثل: (بَبَ). والحركتان تقدران بالألف من كلمة «قَالَ»، والأربع تقدر بمقدار ألفين، والست تقدر بمقدار ثلاث ألفات. ولا يجوز تقدير الحركات بقبض أو بسط الإصبع، لأن ذلك غير منضبط مع عُمُر القارئ، فالصغير حركة يده أسرع من الشيخ الكبير. إضافةً إلى ذلك فإن قبض الإصبع أو بسطَه لا يتناسب مع سرعات القراءة(٣).

ومن صور الرم الصوتي بإطالة الصوت؛ ما تلجأ إليه اللغة عند الوقف وما يحدثه من إضعاف للصوت الموقوف عليه ؛ إذ يسلبه الحركة ، وقد رأي ابن

(١) يُنظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ٨٥و٨٦.

(٢) نفسه ٨٦.

(٣) يُنظر فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية؛ لصفوت محمود سالم ٣٣.

جني (ت: ٣٩٢هـ) أن هذا الصوت إما أن يكون من الصوائت الطويلة أو الصوامت . فإن كان من الصوائت الطويلة فإن بيانه في الوقف إنما يكون بأن تلحقه هاء السكت ؛ إذ إن هذا الصائت يزيد وضوحه إذا قدر له أن يمد ، وذلك حالة إذا لحقته هاء السكت ، وقد أوضح ابن جنى ذلك قال : «فإن قيل : ولِمَ لَمْ يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف ، قيل : إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنغمته وللين الصوت به ، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ومكان الاستراحة والأون ، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه وما يخفض من غلواء الناطق واستمراره علي سنن جريه وتتابع نطقه . لذلك كثرت حروف المد قبل الروي ، كالتأسيس والردف ؛ ليكون ذلك مؤذنًا بالوقوف ومؤديًا إلي الراحة والسكون[١].»

فمجيء الهاء ساكنة بعد الحركة الطويلة في الوقف نحو : واغلاماه ووزايده وواغلامهيه من شأنه أن يزيد وضوح هذه الحركات عما إذا كان الوقف عليها دون شيء[٢].

ولأن الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مده –كما يرى ابن جني – لذلك احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف ليبين بها حرف المد[٣].

ومن صور الرم الصوتي بإطالة الصوت؛ عناية القراء بإطالة بعض الصوامت وقد ظهر هذا جليًا في حديثهم عن أحكام النون والميم الساكنتين. فقد حاولوا أن يحولوا بين هذين الصوتين وفنائهما فيما بعدهما من الأصوات، فأطالوا الميم حين يليها الباء وحين تكون مشددة، كما أطالوا النون في حالة الإخفاء مع

---

(١)الخصائص ١/٢٣٣ .

(٢) يُنظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد؛ د. غانم قدوري الحمد / ص ٥٢٤، و الوقف عند ابن جني " دراسة صوتية دلالية "/ ص:١٨و١٩.

(٣)الخصائص١/ ٢٣٦.

خمسة عشر صوتًا، ومظهر الإطالة فيما يُعرف صوتيًا بالغنة، إذ ليست الغنة إلا إطالة للنون والميم، فإذا كان بعد الساكنة ياء أو واو، أصبح كل منهما صوتًا أنفيًا، وشددت الياء والواو، ولكنهما يصبحان في هذه الحالة أطول من أي ضوت مشدد آخر، لأن طولهما هنا كطول النون المشددة، فالنون في مثل «كنتم» أطول منها أضعافًا في «إنْ هو» وكذلك الميم في مثل «يعتصم بالله» أطول منها أضعافًا في «وهم يوقنون» فما يُعرف بالإخفاء للنون والميم، هو في الحقيقة إطالة لهذين الصوتين، رغبة في الإبقاء عليهما، ومنعهما من الفناء فيما يليهما من الصوات، كما شاع في كثير من اللهجات العربية قديمها وحديثها(١).

ومن الجدير بالذكر الإشارة –هنا– إلى مدى العناية التي خصها الدكتور إبراهيم أنيس لصوت النون في كتبه، ومما تفرد بذكره قوله: «يعرض للنون من الظواهر اللغوية ما لا يشركها فيه غيرها لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات، ولأنها بعد اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعًا في اللغة العربية، والنون أشد ما تكون تأثرًا بما يجاورها من أصوات حين تكون مشكلة بالسكون، حينئذٍ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالاً مباشرًا(٢).» (٣).

ومن صور الرم الصوتي بإطالة الصوت؛ إطالة الصوت حفاظًا على جهره، كما حدث مع أصوات القلقلة، حيث حرص القدماء على جهر تلك الأصوات أمثال (الباء والدال) لما شاع في نطق بعض اللهجات القديمة من الناطقين بها إلى همس الأصوات الشديدة المجهورة ولا سيما إذا كانت ساكنة فما كان من

(١) يُنظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ٨٢و٨٣.

(٢)يُنظر الأصوات اللغوية ٥٢.

(٣) يُنظر الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ع (١٠١) ص: ٩٢و٩٣.

اللغة إلا أن لجأت إلى إطالة تلك الأصوات مع إضافة صوت لين قصير جدًا يشبه الكسرة[١].

ومن صور الرم الصوتي بإطالة الصوت؛ إطالة الصوت لغير سبب لفظي طلبًا للمبالغة في التعظيم أو النهي، يقول ابن الجزري(ت: ٨٣٣ هـ): «وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَهُوَ سَبَبٌ قَوِيٌّ مَقْصُودٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَفَ مِنَ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ، وَمِنْهُ مَدُّ التَّعْظِيمِ فِي نَحْوِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ، (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ... وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَدُّ الْمُبَالَغَةِ. قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي (كِتَابِ الْمَدَّاتِ) لَهُ: إِنَّمَا سُمِّيَ مَدَّ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ
إِلَهِيَّةِ سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، قَالَ: وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا تُمَدُّ عِنْدَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الِاسْتِغَاثَةِ، وَعِنْدَ الْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ شَيْءٍ، وَيَمُدُّونَ مَا لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ ... وَقَدْ وَرَدَ مَدُّ الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبْرِئَةِ فِي نَحْوِ (لَا رَيْبَ فِيهِ) ، (لَا شِيَةَ فِيهَا) ، (لَا مَرَدَّ لَهُ) ، (لَا جَرَمَ)...وَقَدْرُ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ فِيمَا قَرَأْنَا بِهِ وَسَطٌ لَا يَبْلُغُ الْإِشْبَاعَ...[٢].

وَقَدْ يَجْتَمِعُ السَّبَبَانِ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ فِي نَحْوِ: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} ، وَ {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} ، و {فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ} فَيُمَدُّ لِحَمْزَةَ مَدًّا مُشْبَعًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الْمَدِّ لِأَجْلِ الْهَمْزِ وَيُلْغَى الْمَعْنَوِيُّ إِعْمَالًا لِلْأَقْوَى وَإِلْغَاءً لِلْأَضْعَفِ[٣].

(١) يُنظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ٨٣و٨٤.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/ ٣٤٤و ٣٤٥، ويُنظر شرح طيبة النشر للنويري ١/ ٣٨٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٤٩٨، ومعجم علوم القرآن / ص: ٢٦١.

(٣)يُنظر الإتقان في علوم القرآن ١/ ٣٣٦و٣٣٧.

فالرم الصوتي –هنا– يُعد وسيلة تعليمية، كما نصّ حمزة في قوله: «إنا جعلنا هذا التحقيق ليستمر عليه المتعلم...»، وقال: «... إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى[١]».

وهنا تتجلى الوظيفة التعبيرية للتنغيم –أيضًا– فمد الصوت وتمكينه إذًا وارد لمنحى تنغيمي يراد به التعبير عن المبالغة في نفي الألوهية عن غير الله، وكذلك للتعبير عن الدعاء والتبرئة، بل وللتعبير عن أحاسيس أخرى مشابهة، وبما أن أي مادة نغمية على العموم يحدث تطويلا، فإن الأداء وتحديدًا التنغيم يُعد قرينة دالة تسد مسد عبارة كاملة أو لفظ معين[٢].

كما قامتْ المدة الزمنية –وهي من الملامح التنغيمية– مقام الصفة الغائبة لفظًا الحاضرة تنغيمًا، في تحليل ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) لقولك: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ ب «الله» هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك[٣].

◄◄ المفصل (الوقف).

ويسمى أيضا الانتقال، هو عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر، ولكن بعض الكتاب يدعي أن اختلاف الدلالة لا يتكون من الوقفة، بقدر ما يتكون من إعطاء قيم مختلفة للسواكن والعلل، وحتى في الحالات التي لا يلعب فيها

(١)يُنظر جامع البيان في القراءات السبع ١/ ٤٧٧، والتحديد في الإتقان والتجويد؛ لأبي عمرو الداني/ ص: ٩٢، والإقناع في القراءات السبع/ ص: ٢٣١، والنشر في القراءات العشر ١/ ٣٢٧.

(٢)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ١/ ٢٥٧و٢٥٨و٢٦١و٣٠٣و٣٥٧ و٣٧٦ بتصرف.

(٣)يُنظر الخصائص ٢/ ٣٧٣.

المفصل –وكذلك النبر والتنغيم– دورًا فونيميا، فإنه يؤدي دورًا ملحوظًا في التفريق بين نطق الأجانب، ونطق أبناء اللغة[١].

وقد تميزت اللغة العربية بأنها قد جعلت للصوت حال الوقف أحكامًا تختلف عنها في حال الوصل، ولا شك في أن هذا التغاير ناتج عن إدراك الناطق بهذه اللغة أنهما مقامان مختلفان، فالوصل استمرار في الأداء اللغوي على حين أن الوقف هو انقطاع ذلك الأداء بالصمت [٢].

يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «...الوصل من المواضع التي تُجْرَى فيها الأشياء على أصولها، وأن الوقف من مواضع التغيير والبدل... [٣]»

وليس الهدف من دراسة الوقف –هنا– دراسة وظيفة قطع الكلام وحسب، فالوقف له العديد من الوظائف التي التركيبية (التنغيمية) والدلالة، فإذا وقف القارئ في آخر كلمة دون مراعاة جوانب التركيب أو الدلالة أو التنغيم عد الوقف قبيحًا ،فهو وسيلة صوتية يلجأ إليها المرء للفصل بين الجمل وأجزاء الجمل، وللفصل بين الأقوال الصغار والأقوال الكبار، فهو تقطيع للسلسلة الكلامية وفق محددات نحوية ودلالية وقولية.

وفي هذا الإطار التأكيد على تلك المحددات النحوية والدلالية؛ يقول الصفاقسي (ت: ١١١٨هـ): «...ومرجع هذا إلى فهم المعنى ومراعاة الأحكام النحوية ، فلا يوقف على العامل دون المعمول ولا على المعمول دون العامل وسواء كان العامل اسما أم فعلا أم حرفا ،وسواء كان المعمول مرفوعا أم منصوبا أم

---

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي– عالم الكتب–القاهرة –ط: (٨) ١٤١٩هـ=١٩٨٩م/ ص:٩٢و٩٥و٩٦و ١٢٩.

(٢) يُنظر الوقف عند ابن جني " دراسة صوتية دلالية "؛ محمد أحمد محمد أحمد– كلية التربية– جامعة عين شمس ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م/ ص: ٨.

(٣) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني / ص: ١٦٠.

مخفوضا، عمدة أو فضلة ،متحدا أو متعددا، ولا على الموصول دون صلته ،ولا على مالا جواب دون جوابه، ولا على المستثنى ولا على المتبوع دون التابع ،ولا على ما يستفهم به دون ما يستفهم عنه، ولا على ما أشير به دون ما أشير إليه، ولا على الحكاية دون المحكي ،ولا على القسم دون المقسم به وغير ذلك مما لا يتم المعنى إلا به »[١].

وهذا النص للتأكيد على أن التوقف دون مراعاة للعلائق التركيبية؛ يشوش ذهن المستمع ،ولا يفيد المعنى، كما أن التوقف في غير محل التوقف قد يتسبب في تصدع واختلال المعنى لدى المستمع ، مما يدل على أن التوقف وإن كان أخذًا لنفس جديد واستراحة يشعرها القارئ إلا أن هذا لا يحجب عنا وظائف أخرى دلالية فالوقف يفيد تمام المعنى للانتقال إلى معنى آخر؛ مما يدل على أن التوقف قبل تمام القصة أو وعد أو وعيد أو إنكار أو جحود، أما إذا لم يتم المعنى، فلا يجب الوقف لأن المراد من ذلك الكلام يبقى مجهولا ومعمى بل إن في هاته الحالة ، سيغير المعنى وينقصه ويفسده إذ قد يوهم بخلاف المقصود، ولارتباط الوقف بالتركيب والدلالة فإنه يؤدي أدوارا إيقاعية موسيقية، في التوازي الصوتي للأسجاع والقوافي ،وفي حقيقة الأمر فإن الوقف يؤدي هذه الوظيفة بمشاركة ظواهر تطريزية كالروم والتنغيم والنبر والتفخيم[٢].

ومن الجدير بالذكر؛ الإشارة إلى أن التقسيم المقطعي يرتبط ارتباطًا وثيقا بالمفصل، حيث إنه توجد عادة وقفة غير محسوسة غالبا بين المقطعين وهذه الوقفة قد تعادل أحيانا المفصل المفتوح (الانتقال الحاد) وهذا يؤدي إلى اختلاف أساسي في

(١)تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين / ص: ١٢٩و١٣٠.

(٢)الظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

المفصل، واختلاف في تلوين صوت العلة، حيث إن العلة في مركزها الحر في نهاية المقطع تنال حظًا أكبر من البروز والرنين الصوتي والاستمرار، مما لو كانت في موضع مقيد، (أي متبوعة بصوت ساكن في نفس المقطع) وهذا الاختلاف في النظام المقطعي للغات أساسي للتعود على النطق الصحيح للنغمات الصوتية وللوقفات الموجودة في لغة أجنبية هي نطق الكلمات أو مجموعة، ببطء مقطعًا مقطعًا، مع الوقفات الصحيحة بين كل مقطع ومقطع. وبالتدريج يزيد المرء من سرعة نطقه للحدث الكلامي حتى يصل إلى السرعة العادية، وفي النهاية سيكون قادرًا على النطق بصورة مطابقة لنطق أصحاب اللغة(١).

ومن صور الرم الصوتي للتوقف؛ سقوط الحركات القصيرة من أواخر الكلمات في حالة الوقف، وهذا السقوط بمثابة العودة إلى الأصل، ، وأن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية –غالبًا– دعا إليها الوصل، لأنه هو الصفة التي انتظمت معظم القبائل العربية وجرت علي ألسنتهم جميعًا، ولم تكن تقل أهمية أو فصاحة عن ظاهرة تحريك أواخر الكلمات في حالة الوصل، بل لم تكن أقل شيوعًا ودورانًا في أفواه الناس من ظاهرة الوصل(٢).

وقد تنبه ابن جني (ت:٣٩٢هـ) لهذه السمات الفارقة بين الحالتين، القول وذلك أن الفم واللسان يخِفّان له ويقلقان ويمذَلان به وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون ألا ترى أن الابتداء لما كان أخْذًا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلاّ متحركًا ولّما كان الانتهاء أخْذًا في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنًا(٣).

---

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي/ ص: ٩٦و٩٧.

(٢) يُنظر من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس–مكتبة الأنجلو المصرية– الطبعة السادسة ١٩٧٨م/ ص ٢٣٦و٢٤٨و٢٤٩.

(٣)الخصائص ١/ ٥.

وفضلاً عن ذلك فإنه لما كانت الحركات القصيرة توصف بالانطلاق ؛ إذ لا يعوقها عائق في مجري الحلق والفم ، وتوصف بكونها مجهورة كان العبء الذي يتحمله الجهاز النطقي في إنتاجها متقاربًا ، وصار من المعقول أن يتجه الناطق إلي التخلص منها دون تفرقة بينها في موقعية النهاية، ويستعيض عنها بتلك القيمة الخلافية المسماة بالسكون التي تتواءم مع الغرض العام من الوقف(١).

وهذا الغلق الحادث في المقطع الأخير؛ يضعف الصوت الموقوف عليه؛ إذ يفقد هذا الصوت حركته ، وفقدانها في حد ذاته إضعاف له ، فضلا عما يؤدي إليه ذلك في كثير من الأحوال من نقل النبر من مقطعه إلي المقطع الذي قبله ، يقول د. إبراهيم أنيس : «والذي نلحظه بوجه عام أن اللهجات العربية تميل في حالة الوقف إلي نقل النبر إلي المقطع الذي قبله ، فحين نقف علي الأمثلة الآتية : (يكتب ، خالد ، مستفهم) نلحظ أن النبر ينتقل من المقاطع الآتية (تُ ــ لِ هِ ــ) إلي المقاطع التي قبلها ، وهي (يكْ ــ خَا ــ تَفْ) وذلك لأن من يريد الوقف لا ينتظر بنطقه حتى ينتهي من جميع المقاطع، بل يبتر غالبًا المقطع الأخير ، أو جزءًا منه ، من آخر كلمة في جملته... (٢)».

وقد لجأت اللغة إلى إلي طرائق عدة من شأنها رم هذا التصدع الصوتي الناتج عن خفاء الصوت الموقوف عليه، وذلك بمحاولة إظهار ذلك الصوت عن طريق تضعيفه، نحو قولهم في الوقف : خالدّ ، أو نقل الحركة نحو : الصَّبُرْ ، وكذلك وقف بعضهم علي الكلمات المنونة بحركة من جنس حركة آخر الكلمة نحو قولهم : جاء خالدو ، ورأيت خالدا ، ومررت بخالدي، لذا يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)

(١) يُنظر الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها، د. أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، القاهرة ، ١٩٩١م / ص ٤٤ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٣٠.

:« فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن. وهو الفاء والثاء والسين والصاد، ونحو ذلك تقول في الوقف: اِفْ: اِثْ اِسْ اِصْ. قيل: هذا القدر من الصوت إنما هو متمِّم للحرف ومُوَفٍّ له في الوقف، فإذا وصلت ذهب أو كاد ، وإنما لحقه في الوقف لأن الوقف يضعف الحرف ، ألا تراك تحتاج إلي بيانه فيه بالهاء نحو : واغلاماه ، ووازيداه ، ووا غلامهوه، ووا غلامهيهْ، وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوي في السمع ، وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوًا فيبين ولا يخفي[١]».

فمجيء الهاء ساكنة بعد الحركة الطويلة في الوقف نحو : واغلاماه ووزايده وواغلامهيه من شأنه أن يزيد وضوح هذه الحركات عما إذا كان الوقف عليها دون شيء؛ لأن الصوائت الطويلة تحتاج في بيانها في حالة الوقف إلحاق هاء السكت بها؛ إذ أن هذه الصوائت يزيد وضوحها إذا قدر لها أن تمد ، وذلك حالة إذا لحقتها هاء السكت ، وقد أوضح ابن جنى ذلك قال : «فإن قيل : ولِمَ لَمْ يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف ، قيل : إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنغمته وللين الصوت به، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ومكان الاستراحة والأون، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه وما يخفض من غلواء الناطق واستمراره علي سنن جريه وتتابع نطقه . لذلك كثرت حروف المد قبل الروي ، كالتأسيس والردف ؛ ليكون ذلك مؤذنًا بالوقوف ومؤديًا إلي الراحة والسكون[٢]»

ولأن هذه الحركة لا ينبغي حذفها في الوقف ؛ لأنها من بنية اللفظ ، وكذلك لا يجوز الوقف عليها ؛ إذ لا تجيز العربية الوقف علي المقطع المفتوح بحركة قصيرة فكانت هاء السكت في الوقف للمحافظة علي هذه الحركة لئلا يستهلكها

(١) في اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس ص ١٤٦ ، ١٤٧.

(٢)الخصائص ١/٢٣٣ و٢٣٤.

الوقف، فبقاء الحركة إنما هو للدلالة علي المؤنث؛ إذ ليست التاء وحدها علامة التأنيث إنما هي مع الفتحة ، وبالتالي فإن بقاء هذه الفتحة يضمن عدم التباس صيغة المذكر بصغية المؤنث، ولغلق المقطع المفتوح حيث إن العربية تكره الوقوف علي المقطع المفتوح بحركة قصيرة، فتجتنبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت[١]. على طريقة العربية في الرم الصوتي.

أما إذا كان الصوت الموقوف عليه صامتًا فإن ابن جني يري أن الوقف إذ أضعف هذا الصامت بسلب حركته ، فإنه في الوقف نفسه يلحق به صويت يعوضه ما فقده من الحركة وفيها يكون هذا الصويت في أقوى أحواله ؛ إذ لا يتهيأ المتحدث للنطق بما بعده بل يلبث عليه مما يؤدي إلي إشباعه ، أما عندما يكون الصوت ساكنًا في الوصل عندئذٍ يقل وضوح الصويت لانشغال المتحدث عن إشباعه بمواصلة الكلام ، غير أن عدم إتباع الصوت نفسه بحركة يبقي علي بعضه، حتى إذا تحرك الصوت عندها فلا وجود لهذا الصويت[٢].

ومن القيم الصوتية الناتجة عن الرم الصوتي لحالات الوقف بالسكون؛ قيمة (القلقلة) في أصوات (قطب جد) إذا جاءت ساكنة، إذ تلجأ اللغة إلى تحريكها تحريكًا خفيفًا [٣]، أو إلحاق صويت بها ، ويعلل ابن جني(ت:٣٩٢هـ) هذا الإلحاق بقوله: «لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز

---

(١) يُنظر من أسرار اللغة؛ د. إبراهيم أنيس ص ٢٣١ و٢٣٢، والمدخل إلي علم اللغة؛ د. رمضان عبد التواب/ ص: ٢٥٧، والوقف عند ابن جني " دراسة صوتية دلالية "/ ص: ٥٧و٥٨.

(٢) يُنظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد؛ د. غانم قدوري الحمد / ص ٥٢٤، و الوقف عند ابن جني " دراسة صوتية دلالية "/ ص:١٨-٢٤.

(٣) يُنظر دراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح/ ص: ٢٨٣، و مناهج البحث في اللغة؛ د. تمام حسان/ ص: ٩٥.

والضغط، وذلك نحو: الحـــــــــق واذهب واخلط واخرج بعض العرب أشد تصويتا.[١].»

وقد أدرك النحاة أن الخاصية الصوتية التي تشترك فيها هذه المجموعة من الأصوات راجعة لكونها شديدة هذه الخاصية هي هذا الصوت الذي يتبع هذه الصوامت عندما تكون ساكنة والذي لا يحدث عندما يتبعها صوت صائت قصير أو صوت صائت طويل والواقع أنه في هذه الحالة الأخيرة يكون الصائت نفسه الصوت المستقل الضروري الذي يجب أن يتبع الانفجاري عندما تزال العقبة الحابسة للهواء، لما كان جهر الصائت التالي للانفجاري يبدأ لحظة الانفجار [٢].

وفي هذا الإطار، يقول سيبويه (ت: ١٨٠هـــ): « ...لا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف. وبعض العرب أشد صوتًا، كأنهم الذين يرومون الحركة[٣].»

قال السيرافي(المتوفى: ٣٦٨ هـــ): «ينبغي إذا أردت امتحان ذلك أن تبتدئ بحرف من الحروف وتثني بأحد هذه الحروف الخمسة فتقف عليه، فإنك تسمع صويتا عند الوقف عليه كقولك:

اق واج واط واد وات، وقد تدخل في ذلك الكاف كقولك اك، وذلك أن هذه الحروف لما انضغط موضعها ولم يكن للصوت منفذ صار الوقف عليه وقطعه بمنزلة قطع شيء شديد التحزيق، والتحزيق الذي يوجب التصويت؛ لأن ما كان منفذا لم يكن له في التصويت من الأثر ما للمحزق[٤].»

---

(١)سر صناعة الإعراب ١/ ٧٧.

(٢) يُنظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي / ص: ١٣٤.

(٣)الكتاب ٤/ ١٧٤.

(٤)شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٦.

ويزيد الأمر وضوحًا ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، فيقول: «...حروف القَلْقلة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والدال، لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحَفْل والضَّغْطِ، وذلك نحو: «الْحَقْ»، و «اذهَبْ»، و«اخلِط»، و«اخْرُجْ»، ونحو الزاي والذال والظاء والصاد. فبعضُ العرب أشدُّ تصويتًا. فجميعُ هذه لا يستطيع الوقوفُ عليها إلّا بصوت، فمتى أدرجتَها وحرّكتَها، زال ذلك الصوت، لأنّ أَخْذك في صوت آخرَ وحرفٍ سوى المذكور يشغلك عن إتباعِ الحرفَ الأوّل صوتًا، فبانَ لك بما ذكرتُه أنّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا، وأقوى جرسًا من المتحرّك، فسدَّ ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله[1].»

وعلى الرغم من كون نصّ ابن يعيش السابق يُعد تفصيلا لما قاله أجمله سيبويه في الكتاب، وابن جني في سر الصناعة، إلا أنه يُعد من أهم النصوص في مظاهر الرم الصوتي في العربية، وقد تابعه إلى ذلك الرضي الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، فقال: « سميت حروف القلقلة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احْتَجْتَ إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن

(١)شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٨٧، ويُنظر المفصل في صنعة الإعراب؛ للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) / ص: ٥٤٧، و البديع في علم العربية ٢/ ٦١٧، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي/ ص: ٤١٠، والكنز في القراءات العشر ١/ ١٦٩، وشرح طيبة النشر لابن الجزري /ص: ٣٢، وغيث النفع في القراءات السبع / ص: ٩٢.

موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع، وبعض العرب أشدّ صوتاً كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف... [١].»

وقد ذهب الدكتور تمام حسان –أيضًا– إلى ضرورة إدراك موقعية القلقلة للحفاظ عليها كقيمة صوتية، فقال: إنك ستجد أن القلقلة تقترن بخروج هواء الشدة من الفم، وأن عدمها يقترن بخروج هذا الهواء من الأنف. وموقعية القلقة ترتبط بالحروف، كما ترتبط بالموقع، فارتباطها بالحروف واضح (قطب جد)، وأما ارتباطها بالموقع، فكيفي أن نقول: إن أي حرف من هذه لا يقلقل إذا شدد، وإلا إذا تلاه آخر من نفس مخرجه، فلا قلقة لباء ساكنة متلوة بميم، ولا لطاء متلوة بتاء، وهلم جرا[٢].

ومن صور الرم الصوتي في التوقف؛ إبدال تاء التأنيث هاءً، يقول ابن جني(ت: ٣٩٢هـ): «... أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف ، فقالوا : حمزهْ ، وطلحهْ ، وقائمهْ وجالسهْ ، وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أن عامة عُقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات: الفراه، بالهاء في الوصل والوقف. وزاد في الأُنس بذلك أنك ترى التاء في الفرات تشبه في اللفظ تاء فتاة وحصاة وقطاة، فلما وقف وقد أشبه الآخِر الآخر أبدل التاء هاء، ثم جرى على ذلك في الوصل؛ لأنه لم يكن البدل عن استحكام العلة علة، فيُراعى حال الوقف من حال الوصل ويفصل بينهما[٣].»

---

(١)شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٣/ ٢٦٣، وينظر المقتضب؛ للمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ١/ ١٩٤، والكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٣١٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٢٦٦و٥٢٦٧.

(٢) يُنظر مناهج البحث في اللغة / ص: ١٥٠.

(٣)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٢٩و١٣٠.

ويرى جان كنتينو أنهم عمّموا في الألسن العربية الدارجة العصرية النطق بتاء التأنيث هاء (ـــة – ـــه) فلم يعد ذلك النطق خاصًا بالوقف، فقط، بل تعداه إلى داخل الجملة (أي في الوصل) وأصبحت هذه الهاء – في الوقت الحاضر – علامة التأنيث العادية في جميع هذه الألسن[١].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن هذه الظاهرة ليست من قبيل قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخر من الكلمة. قال: «وما ظنه القدماء هاء متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أو كما يسمى عند القدماء ألف المد[٢].»

ولعل الدكتور أنيس نظر إلى عدم توفر شروط الإبدال بين الهاء والتاء، فالهاء صوت حلقي رخو، والتاء صوت لثوي شديد، أي ليس بينهما تقارب يسوغ التبادل بينهما.

والصحيح أن هذه الظاهرة هي نوع من الإبدال، فقد أقر بذلك التناوب فريق من اللغويين[٣]، وما سوغ ذلك، هو أن كل واحد من التاء والهاء حرف مهموس، ومن حروف الزيادة في غير هذا الموضع[٤].

---

(١)يُنظر دروس في علم أصوات العربية ٥٧، والإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث/ ص: ٤٦٠.

(٢) في اللهجات العربية ١٣٦.

(٣) يُنظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢١٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٢٨٢ (ت ب ه)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٨٢، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (تـــ ١٢٠٥ هـــ) ٢/ ٧٩ (ت و ب)، و المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية/ ص: ٣٢٤، و

(٤) يُنظر لغات طيء٢٧٦– ٢٨٠، و الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث/ ص: ٤٥٩.

ويقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «...وإنما أبدلت (هاء) لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف... [١]».

◄◄ التخالف الكمي المفصلي.

تسعى العربية إلى التّخلّص من بعض المستثقلات التي تظهر مع بعض المقاطع في السّلسلة الكلامية أو الوقف، عن طريق التصرّف في الصّوائت بنوعيها الطّويلة والقصيرة، وذلك يكون إمّا بحذف الصّائت كليًا (الإسكان)، ولا شكّ أنّ أداء الكلام بكامل فائدته مع الاختصار في الجهد بحذف بعض الحركات أولى وأخفّ. أو يكون التخفيف بتقصير الصّائت فقط بنسبة معيّنة دون حذفه، وهذا له دوره في إعادة التّوازن والانسياب للسّلسلة الكلامية[٢].

ويرى بعض الباحثين المحدثين –والباحث معه– أن من الظواهر فوق المقطعية –أيضًا– الإشمام والإمالة والروم والاختلاس وغيرها والتي تحتاج إلى دقة في الأداء لصعوبتها[٣].

ومن صور التخالف الكميّ في النظام اللغوي، ما يُعرف بـ (الرَّوْم والاختلاس) وهما فناء لبعض الصوت نتيجة للقدر الزمني المستخدم في إنتاج الصوت، فالرَّوْم هو النّطق ببعض الحركة[٤]، وقيل هو: الإتيان بأقلّ الحركة

(١)المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ص: ١٦١.

(٢) يُنظر الخصائص ١٤٣/٢، والمظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمزة بو جمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٣)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ١/ ٢٣٤.

(٤) يُنظر شرح طيبة النشر للنويري ٢/ ٤٧.

وقفًا، وقدّره بعضهم بثلثها[١]، ولكنّ الأكيد أنّ الثــّابت في الرَّوْم من الصّائت أقلّ من الذّاهب، ويكون في الضمات، والكسرات.

فظاهرة الروم تشير إلى الحركة بصوت خفي، لذا يُعد الروم من وسائل الرم الصوتي في التصدعات الناتجة عن التقاء ساكنين، كقوله –تعالى–: ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾[٢] حيث يصعب اختلاس الياء؛ لأنها صوت مد ولين، وأمكننا تحريكها برومها؛ لأن الروم تحريك ولو بصوت خفي، فهو تقوية للصوت بعد ضعفه بسبب الوقف عليه[٣].

فالروم أوكد من الإشمام، يقول ابن يعيش: «الروم أوكد من الإشمام لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت وليس في الإشمام ذلك[٤].»

ويرى الدكتور تمام حسان أن سبب حدوثه هو أن الحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية لا بُدَّ لمقطعها أن يكون من نوع (ص ح)، وهو نوع لا يقع عليه النبر، وهو في آخر الدفعية الكلامية أبدًا، أو انعدام النبر في هذا المقطع يضعف الحركة في النطق ويجعلها من قبيل الرَّوْم، ومن ثَمَّ تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على

(١) يُنظر الإضاءة في بيان أصول القراءة ٤٦.

(٢) سورة الفاتحة ١ : ذيل الآية ٥.

(٣) يُنظر ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي– حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية– الكويت–الرسالة (١٩٣)– الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م/ ص: ٧٣و٧٤.

(٤)شرح المفصل للزمخشري ٩/ ٧٠.

المعنى، ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف دفعًا للتنافر، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية [١].

أما الاختلاس، وهو الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السّامع أنّ الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن[٢].

قال الأهوازى: الاختلاس أن يأتي بثلثي الحركة، أي أكثرها[٣]. والمتـّفق عليه أنّ الاختلاس متعلقٌ بالوصل، وأنّ الثـّابت فيه من الصّائت أكثر من الذاهب[٤].

ومن الجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أن الاختلاس مذهبٌ لغويٌّ، ولغة من لغات العرب ، ويكون في جميع الحركات، ولا يغير الاعراب، ولا وزن الكلمة[٥].

وجدير بالذكر –هنا– الإشارة إلى أن طبيعة التغير في حالة التماثل أو التخالف؛ تتوقف على الشروط العامة لنظام اللغة الصوتي، فهذه العمليات الصوتية كثيرًا ما تتدخل لإزالة المجاميع الصوتية التي يصعب نطقها، لكنها في الوقت نفسه لا تنتج أصوات لغوية جديدة غير معروفة في اللغة التي يحدث فيها تلك التغيرات التركيبية، فالتغير التركيبي الذي يحدثه التخالف الصوتي –مثلا– في حالة إنتاج صوت ما للتوازن الصوتي، هو الاستعاضة عن الصوت غير المنسجم بأقرب

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧١.

(٢) يُنظر النشر في القراءات العشر ٢/٩٦، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ١٨، وأثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجًا ٧٦.

(٣) يُنظر شرح طيبة النشر للنويري ٢/ ١٥٩، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ١٥٠.

(٤) يُنظر المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية؛ أ. حمـــزة بو جـــمل– جامعة سيدي بلعباس– الجزائر.

(٥) يُنظر القراءات وأثرها في علوم العربية ١/ ١٠٥، والإشارة إلى أن القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة ٢٢٢.

الأصوات إليه ، وأحيانًا كثيرة تتعذر عملية الاستعاضة فيبقى الصوت على حاله وتُلغى عملية التخالف، أو يحدث في اتجاه عكسي، بأن يتغير الموقف لمصلحة الصوت محل التغيير وتميل كفة الميزان الصوتي لصالحه(١).

ومن الجدير بالذكر –أيضا– الإشارة إلى أن الأسباب العضوية –على وجه العموم– هي وراء لجوء اللغات إلى عملية إبعاد الأصوات أو مجاميعها التي من هذا القبيل –خاصة– وأن قد بات معلومًا أن العسر أو اليسر في النطق؛ إنما هما من المسائل النسبية المحضة التي يحسبها المتكلم بوضوح على ما يبدو، ولكنها تختلف في كل لغة عنها في الأخرى وفقًا للعادات المكتسبة من الحركات النطقية، كما لا يجب ألاّ نُسقط من حسابنا طبيعة الأصوات ولا مكان كل منها في داخل الكلمة(٢).

فتجاور الواو والياء في سياق لفظي واحد مدعاة للتصدع الصوتي، السابقة–؛ لأنّ مخرج الواو يباين مخرج الياء، فالواو ذات مخرج خلفي، في حين تتصف الياء بالمخرج الأمامي، والانتقال من صوت ذي مخرج أمامي إلى صوت ذي مخرج خلفي يولد إجهادًا للجهاز النطقي، فسبب ذلك الإجهاد ثقلاً في النطق، بينما القليل من الرّم الصوتي –هنا– يعمل على أحداث التوازن الصوتي، وذلك بإسكان الصوت السابق على الواو (٣).

يقول سيبويه (ت: ١٨٠ هـ): « ...لما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها

(١)يُنظر اللغة؛ لفندريس ٩٢و٩٥ بتصرف.

(٢)يُنظر اللغة؛ لفندريس ٩٢و٩٥ بتصرف.

(٣)يُنظر مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن– مجلة العميد العراقية – المجلد الثاني: العدد الأول– السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م/ ص:١١١و١١٢.

فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعِل فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب »[١].

ولعل مرد ذلك الخروج عن أن القوانين الصوتية أن التطور الصوتي له – أيضًا – قانونه الذي يعمل من خلاله؛ ألا وهو التحرك بقوة دفع المستعمل، من حيث نجد أنفسنا أمام صورة لغوية تخالف القوانين الصوتية، جاءت نتيجة التطور، ومعلوم أن سنن التطور لا تجري على صورة واحدة في جميع أرجاء البيئة اللغوية الواحدة، وإنما تختلف من منطقة إلى أخرى، فليس ثمة أدلة تُثبْ أن هناك لغة قد تطورت بالطريقة نفسها في جميع أرجاء بيئتها، ولعل خير دليل على ذلك؛ مخالفة عمل القوانين الصوتية في كثير من المواضع منها ما نجده في الفعل (يوجل) وبابه[٢].

ومن الجدير بالذكر –أيضا– الإشارة إلى أن حالات التوازن وتبادل التأثير لا تتوقف على الأصوات المتجاورة، فقد تصيب –أيضًا– أصواتًا يفصل بينهما عدة عناصر، بل أصواتًا تنتسب لمقطعين مختلفين وتوجد في أماكن يبعد بعضها عن بعض في الكلمة، والقلب المكاني في العربية خير دليل على ذلك، كقولهم: جذب وجبذ وربض ورضب وصاعقة وصاقعة وصور ممارسته في العاميات متعددة مثل (لعن ونعل) و (معه وعمه) إلخ؛ حيث يقال أن هناك تشابهًا عندما يستعير واحد من صوتين منفصلين عنصرًا أو أكثر من عناصر الآخر إلى حدّ الاختلاط به. والصوت المشبه يشبق في أغلب الأحيان الصوت المشبه به، أي أن هناك في الواقع حالة تعجل، فالعقل بانشغاله بنطق صوت ما في داخل مجموعة صوتية يجعله يصدره قبل

(١) الكتاب ٤/ ٥٢و٥٣.

(٢) يُنظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ص:٤١و٤٢.

أوانه، وينتج عنه القلب المكاني بتغير مكان الحركتين، كما لو أن جزأين في كلمة واحدة تبادلا أحد العناصر [١].

ومن صور الرم التخالفي حرص النظام اللغوي العربي على إحداث المخالفة بين حركة كل من عين المضارع عن عين الماضي، يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «وإنما دخلت يَفْعُل في باب فَعَل على يَفْعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمَّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولَّما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمَّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذاك إليها فقالوا قتل يقتل، ودخل يدخل، وخرج يخرج[٢].»

◄◄الإيقاع:

الأقوال ليست مجرد تتابعات من الكلمات فهناك ظاهرتان صوتيتان متميزتان إلى حد ما تعلوان الكلمات المتتابعة أي: الأجزاء المنطوقة في أي قول متكلم به وهما: موسيقى الكلام والمصاحبات اللغوية، وتشمل السمات الموسيقية في الكلام أشياء مثل النبر، والتنغيم، وتشتمل المصاحبات اللغوية على ظواهر مثل سرعة الأداء وارتفاع الصوت.. إلخ، ويرتبط كذلك بالقول المتكلم به ظواهر غير منطوقة متنوعة (حركات العين، وإيماءات الرأس، وتعبيرات الوجه، واللفتات، وحركات الجسم ... إلخ) وتسهم من الظواهر الخاصة بموسيقى الكلام، والمصاحبات اللغوية إتمام السلوك اللغوي[٣].

---

(١)يُنظر اللغة؛ لفندريس ٩٣ و٩٤ بتصرف.

(٢) يُنظر الخصائص١/ ٣٨٠.

(٣) اللغة وعلم اللغة؛ لجون ليونز / ص: ٣٢و٣٣، وينظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ١٠٣و١٠٤.

وقد برهن برنيس أن النظرية التي تنظر إلى الأنماط النبرية اعتبارها ناتجة عن طائفة من القواعد – التي تحدد بطريقة مباشرة رصوف مقاطع الجملة مع النية الإيقاعية للمدرج العروضي الذي يتحكم في شكله المؤقت مبدأ التناوب الإيقاعي– ليست ممكنة فحسب، بل مطلوبًا بإلحاح، ومفضلة عن مقاربات أخرى لتحليل أنماط النبر، من موقع التنظيم الإيقاعي للكلام والذي يعد ظاهرة ظاهرية نسبيًا، في إطار الوصف اللساني، وفي الوقت نفسه فإن المقومات الإيقاعية لا يمكن فصلها فصلا تامًا عن التركيب ما دامت تسهم في بنية الخطاب(١).

وعليه: فالإيقاع ظاهرة تطريزية، فوق مقطعية تساهم في التعبير عن انفعالات المتكلم ،وتحفظ على نظام النصوص وغن كانت تحضر بالأساس في النصوص الشعرية أو الموسيقى .

والمهم بصدد الإيقاع ارتباطه بالحيز الزمني للمصوتات وباللحن والنقرات والتساوي الصوتي في الكمية والمدة الزمنية (٢).

كما أنه من الظواهر الصوتية التي تساعد في تحديد المعنى، لأنّ تغير النغمة قد يتبعه تغير في الدلالة في كثير من اللغات، وتختلف هذه الدلالة من سياق لغويّ لآخر(٣).

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الإيقاع في اللغة العربية يتجاوز كونه مجرد وظيفة من وظائف النبر إلى كونه طبيعة غالبة وشاملة على مظاهر اللغة، وهو

---

(١)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ١/ ١١٧و١١٩و١٥٤.

(٢)الظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

(٣)يُنظر بحوث في اللغة / ص: ٣.

http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494

ظاهرة صوتية أعم من الوزن في الكلام المنظوم وغير المنظوم، كما أنه وقف على المادة الصوتية لا يتعداها[١].

ويوجد في كل الجماعات اللغوية الصغرى في أنحاء العالم اختلافات واضحة إلى حد ما في اللكنة، وهو التنوع المنظوم في أقوال أفراد جماعة لغوية ما وهو البعد الخاص بالاختلافات الأسلوبية ، فكلما تكلمنا بلغتنا الأم أو كتبنا بها ننهج أسلوبا دون آخر تبعا للسياق وتبعا للعلاقات التي تربط بيننا وبين الشخص الذي نتحدث معه أو نكتب إليه وتبعا لطبيعة ما يتحتم علينا إيصاله والغرض منه، وتبعا لعوامل أخرى عديدة، وسواء أكانت الخيارات الأسلوبية التي نمارسها واعية أم غير واعية فإنها ليست أقل تنظيمًا أو تحديدًا، وممارسة الاختيارات الأسلوبية المناسبة جزء هام من استخدامنا الصحيح والفعال للغة، وما دام الأمر كذلك فمن الممكن –من حيث المبدأ– أن نعد كل لهجة فردية نظاما لغويا منفصلا كما أن من الممكن –وهو ما لا يقل وجاهة– أن نعد كل أسلوب مميز نظاما لغويا مميزا[٢].

ومن صور الرم الصوتي الإيقاعي؛ وجود المتتاليات المنتظمة من النبضات ضمن الأنماط الإيقاعية، وتصح الأنماط نفسها مستحيلة في غيا هذا الانتظام الأساس.

وفي الشعر تعد الأوزان الشعرية هي قياس عدد النبضات بين نبرات قليلة أو كثيرة تتكرر تكرارًا منتظمًا، لذا يجب لتوحيد الأوزان الشعرية، أن تنبر بعض النبضات في السلاسل نسبيًا مقارنة مع بعض النبضات الأخرى بقصد إثارة الشعور، وعندما تكون النبضات إذن معدودة داخل سياق عروضي، فإنها تحيل

(١)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ٢/ ٨٩و١٢٧.

(٢) اللغة وعلم اللغة؛ لجون ليونز / ص:٣٤و ٣٨ بتصرف، وينظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ١٠٣و١٠٤.

على ما يشبه النقرات، والتي تُسمى المنبورة منها نبضات قوية، وغير المنبورة نقرات ضعيفة[١].

وفي هذا اطار يقول ابن سينا: «للنغم مناسبة ما مع الانفعالات المختلفة والأخلاق، فإن الغضب تنبعث منه نغمة بحال، والخوف تنبعث منه نغمة بحال أخرى، وانفعال ثالث تنبعث منه نغمة بحال ثالثة. فيشبه أن يكون الثقل والجهر يتبع الفخامة، والحاد المخافت فئة تتبع ضعف النفس.

وجميع هذا يستعمل عند المخاطب، إما لأن يتصور الإنسان بخلق تلك النغمة أو بانفعالها عندما يتكلم، وإما لأن يتشبه نفس السامع بما يناسب تلك النغمة قساوة وغضبا، أو رقة وحلما.

ومن أحوال النغم: النبرات، وهي هيئات في النغم مدية، غير حرفية، يبتدئ بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثر في الكلام، وربما تقلل. ويكون فيها إشارات نحو الأغراض. وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور، ولتفخيم الكلام. وربما أعطيت هذه النبرات بالحدة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل أنه متحير أو غضبان، أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك. وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاما، والاستفهام تعجبا، وغير ذلك. وقد تورد للدلالة على الأوزان والمعادلة؛ وعلى أن هذا الشرط، وهذا جزاء؛ وهذا محمول، وهذا موضع[٢].

---

(١)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ١/ ١١٧.

(٢)يُنظر الخطابة ؛ لأبي علي الحسين بن عبد الله– تحقيق: محمد سليم سالم– وزارة المعارف– القاهرة – مصر ١٩٥٤م/ ص: ١٩٨، والمنطق – مصدر الكتاب : موقع الوراق المكتبة الشاملة بترقيم آلي– وكلاهما لابن سينا، ويُنظر التّفكير اللّساني في الحضارة العربية؛ د. عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب– ليبيا وتونس، ١٩٨١ م/ ص: ٢٦٦.

فالإيقاع يحدث أثر عميق في متلقيه، لذلك فإن رعاية الإيقاع أكيدة حتى ولو تعارضت مع بعض الأصول الصوتية، أو الصرفية، أو التركيبية، طلبًا للتشاكل، يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ): «... وَإِذا كَانُوا قد استجازوا لتشاكل الالفاظ، أَن يجروا الثَّانِي مَا لَا يَصح فِي الْمَعْنى، طلبا للتشاكل، فَأن يلْزم ويحافظ عَلَيْهِ، فِيمَا يَصح بِهِ الْمَعْنى، اجدر...[١].»

فالتصدعات اللغوية (أو مخالفة الأصول اللغوية) قد يقف خلفها أحيانًا الاحتفاء بالإيقاع اللغوي، بوصفه مصفاة تطريزية تؤدي دورًا رقابيًا على تللك المستويات اللسانية بعامة وعلى التركيب بخاصة[٢]

يقول ابن سيده (تـ ٤٥٨ هـ): «... يَدَعُون الأصُول حِرْصاً على التَّشَاكُل والتَّناسُب وأنَّ يَجْعلوا العَملَ من وَجْه واحِد[٣]».

وفي إطار الخروج عن الأصول اللغوية لأجل الإيقاع، يقول الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): «وَاعْلَمْ أَنَّ إِيقَاعَ الْمُنَاسَبَةِ فِي مَقَاطِعِ الْفَوَاصِلِ حيث تطرد متأكد جدا ومؤثر فِي اعْتِدَالِ نَسَقِ الْكَلَامِ وَحُسْنِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفْسِ تَأْثِيرًا عَظِيمًا وَلِذَلِكَ خَرَجَ عَنْ نَظْمِ الْكَلَامِ لِأَجْلِهَا فِي مَوَاضِعَ[٤]».

ومن صور الخروج عن الأصول اللغوية لأجل الإيقاع؛ قبول التصدع الصوتي من أجل المحافظة على الإيقاع، على ما ورد عند الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، في قوله: «...قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء وهي

(١)المحكم والمحيط الأعظم ١/ ١٣٢ (خ د ع).

(٢)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ٢/ ٢٣٧و٢٣٩ و٢٤٣و٢٤٤ بتصرف.

(٣)المخصص ١/ ٤٣٦.

(٤)البرهان في علوم القرآن ١/ ٦٠.

مبدلة منها لأنه من أيقن، وقرأ النميري بهمزة ساكنة بدل الواو وشاع عندهم أن الواو إذا ضمت ضمة غير عارضة كما فصل في العربية يجوز إبدالها همزة كما قيل في وجوه جمع وجه أجوه فلعل الإبدال هنا لمجاورتها للمضموم فأعطيت حكمه... »[1].

فحين تحرص اللغة على بناء ذوق عرفي خاص بها تلجأ –أحيانًا– إلى التضحية ببعض القواعد اللغوية وبعض القيم الصرفية أو النحوية، فالمضارع صحيح الآخر معلوم أن علامة جزمه السكون، هذا السكون يتحول إلى كسرة خشية إلتقاء الساكنين، نحو «لم يضرب» حين يتلوه ساكن الأداة (أل) يحرك المضارع المجزوم بالكسر، حيث يُقال: «لم يضرب الفتى» خوفًا من الدخول في التصدع الصوتي بالتقاء الساكنين، كما أمكنها –أيضًا– التضحية بتاء المضارع التي هي دليل المضارعة في الفعل؛ تجنبًا من ثقل تجاور تاءين، ومن –هنا– فقد جاء المضارع –أحيانًا– خلوًا من تائه، كما في قوله –تعالى–: ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[2] فأصله: (تتلظى) لجأت اللغة إلى التخلص من التصدع الصوتي باجتماع أربع متحركات فيما يُشبه الكلمة الواحدة، كما أمكنها –أيضًا– التضحية بالقيمة الإعرابية

(١)روح المعاني ١/ ١٢٥.

(٢) سورة الليل ٩٢: ١٤.

، فقد ضحت العربية بقيمة التبعية الإعرابية في النعت، فيما سُمّي الجر بالمجاورة في قولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[١]، بكسر كلمة خرب رغم أنها نعت للجُحْر لا نعتٌ للضبِّ[٢]، بمعنى أن طائفة من العرب تقطع النعت فتختلف حركته الإعرابية عن حركة متبوعه، ويستبدل السياق بالمطابقة في الحركة قرينة التبعية، فأغنت عندهم قرية التبعية وهي معنوية، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية، وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وقد اتضح المعنى بقرينة معنوية هي قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها، وأصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهمّ من المحافظة على إعراب القاعدة[٣].

ومنه ما ورد في توجيه علمائنا في قوله –تعالى–: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾[٤] ، والواجب في غير القرآن (وما قلاك)[٥] فالقيمة الوظيفية –هنا– هي المفعولية وقد تراجعت أمام المحافظة على التناسب الصوتي والقيمة الإيقاعية مع ألفاظ

(١) يقول سيبويه (ت: ١٨٠هـ): «...الوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذى أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ.» الكتاب ١/ ٤٣٦، وينظر أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)/ ص: ٢٣٩.

(٢) يُنظر الخصائص ١/ ١٩٣، والإبانة في اللغة العربية؛ لأبي المنذر سلمة بن مسلم (ت: ٥١١ هـ) ١/ ٢٤٣، والزاهر في معاني كلمات الناس؛ لابن الأنباري ١/ ٢٨٠.

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها / ص: ٢٣٤و٢٧٤.

(٤) سورة الضحى ٩٣ : ٣.

(٥) فأُلقِيت الكافُ كما تقول : قد أعطيتك وأحسنت معناه وأحسنت إليك . فتكتفي بالكاف الأولى ، من إعادة الأخرى. يُنظر تهذيب اللغة؛ للأزهري (ت ٣٧٠هـ) ٩/ ٢٢٥ (قلا)، والمحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٢٥٢.

(الضحى ، سجى) وهي أمور يراها بعض الباحثين المحدثين تأكيدًا على أن الأساس الصوتي حاكم يمكن الاعتماد عليه في توضيح قضايا لغتنا مهما كان فرعها[١].

ومن أهم أدوات الرم الصوتي الإيقاعي؛ التنوين ذلك العنصر الصوتي الذي يمثل ثراءً لغويًا تبين اللغة من خلاله، فعل مستوى الإيقاع لا شك أنه يُمثل رنة، تُحدث قوة إسماع حاملة ترددًا زمنيًا طويلًا. لأن موقعا يحول الوحدة العروضية (فاعلاتن) إلى (تن تتن تن) أو (مستفعلن) إلى (تن تن نتن) لمدرك تمامًا القيمة الإيقاعية التي يقوم بها التنوين باعتباره عنصرًا موسيقيًا إيقاعيًا. ولقد فطن عروضيو العرب إلي التنوين فاستخدموه ضابطًا قافويًا فيما يُسمى تنوين الترنم والتنوين الغالي. ولأجله جوزوا صرف الممنوع من الصرف في الشعر لما قبوله من مسايرة لغاية الإيقاع المطلوب[٢].

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن مصطلح النغم عند فلاسفة العرب –عمومًا– يدل على شيئين: النغم إذا تعلّق الأمر بالمفردات، والتنغيم (أو اللحن) إذا كانون يتحدثون عن الأقوال، والنبرات –هنا– تشير إلى كل الظواهر فوق المقطعية. وأنا أرى أن مصطلح النغم –هنا– يساوي مصطلح الإيقاع أو يكاد[٣].

(١) يُنظر من وظائف الصوت اللغوي؛ د. أحمد كشك ١٩و٢٠.

(٢) يُنظر من وظائف الصوت اللغوي؛ د. أحمد كشك ١٧.

(٣)يُنظر القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية ١/ ١٦٣.

المبحث الرابع

(الرم المورفيمي)

يفضل علم اللغة الوصفي الحديث مصطلح (مورفيم morpheme) على المصطلحات التقليدية مثل النهايات التصريفية، والجذر، والأصل، ويعرف المورفيم على أنه أصغر وحدة ذات معنى [١].

فالمورفيم هو الوحدة النحوية التي تقوم عليها دراسة المورفولوجية، وتلك الفصائل النحوية والفصائل الفونولوجية تجريدات من المادة الصوتية للمنطوق[٢].

◄◄ الرّم الإلصاقي.

يهتم علم اللغة الوصفي بدور السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة، ومعلوم أن اللغات السامية –ومن بينها العربية– لم تُستخدم اللواصق (suffixes) إلا في حدود ضيقة جدًا؛ حيث إن عددها محدودٌ جدًا، ولم تخلق العربية لواصق أخرى إلى جانب اللواصق القديمة المتمثلة في عدة سوابق(Prefixes) (الهمزة، والتاء، والميم، والياء)، ولواحق (Suffixes) (ألف مد ونون، والتاء المربوطة، وياء النسبة المشددة، وتاء المصدر

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي– عالم الكتب–القاهرة –ط: (٨) ١٤١٩هـ=١٩٨٩م/ ص: ٥٣.

(٢) يُنظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي؛ د. السعران/ ص: ١٧١و ١٧٣، و مناهج البحث في اللغة؛ د. تمام حسان/ ص: ١٧٠.

الصناعي) هذا واللواصق لم تدخل اللغة العربية مع هذه الألفاظ إلا بوجه طارئ وبطريق الصدفة[١].

ولا يمنع هذا كون الإلصاق رافدًا من روافد التنمية اللغوية في وضع المصطلحات الجديدة مصطلحات، وقائمة بدور وظيفي لا غنى عنه قط، فهذه الملحقات، سواء كانت من حروف الزيادة، أو من الأدوات، أو مما يسمونه الضمائر المتصلة، تتخذ معنى وظيفيًا لا معجميًا، ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق هي بها هو المورفيم، الذي تعبر عنه باعتبارها علامة، والذي يعبر هو بدوره عن باب من أبواب النحو، أو الصرف، فإذا أخذنا مثلا «يحترمونهم» ففي الكلمة هنا طائفة من المورفيمات هي المضارعة (متمثلة في الياء المتصدرة)، والافتعال(متمثلة في التاء الحشو)، والفاعلية أو العمدية(متمثلة في الواو)، ، والرفع (متمثلة في النون)، والمفعولية، أو الفضيلة(متمثلة في الضمير المتصل)، وهذه المعاني جميعا وظائف تؤديها الإلحاقات في الكلمة، ويختص كل منها بملحق خاص به، لكل منها معنى هو الوظيفة التي يؤديها[٢].

وقد تجاوزت اللغات الأجنبية الكثير من مشاكلها المصطلحية إزاء الفيض العارم من المعاني العلمية المستحدثة، باستخدامها تقنية السوابق واللواحق، حيث إنها وسيلة ميسرة وسريعة لوضع ألفاظ ومصطلحات علمية جديدة تؤدي معان ذات دلالات مختلفة[٣].

---

(١) يُنظر التعبير عن معاني ودلالات السوابق(**prefiexes**) في اللغة العربية؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان– مجلة المجمع العربية بالقاهرة– جـ (٨٨)/ص: ١٦١

(٢) يُنظر مناهج البحث في اللغة؛ د. تمام حسان/ ص: ١٨٦و١٨٧.

(٣) يُنظر السوابق واللواحق؛ د محمود مختار– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ع: (٤٦)/ ذو الحجة ١٤٠٠هـ= نوفمبر ١٩٨٠م/ ص: ٢٣.

ومن الناحية الصرفية فمعلوم أن اللغات السامية تعتمد على الأصوات الساكنة، ويتحدد معنى الكلمة بالسواكن، ولا يكون للحركات قيمة كبيرة في ذلك، ويغلب على اللغات السامية الأصول الثلاثية، ويوجد فيها بعض الأصول الثنائية والرباعية، كما أن اللغات السامية لغات اشتقاقية تصريفية، وتعتمد على السوابق واللواحق في الزيادة على المعنى الأصلي(١).

◄◄ أولًا: السوابق:

تتضمن العربية عدة سوابق(Prefixes) من أشهرها: حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة، والحركة(٢) التي في أول الافتعال، ثم الحركة والنون الساكنة في أول الانفعال، والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعل وتفاعل، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق(٣).

ويُضاف إلى تلك السوابق أداة النفي (لا) حيث تستخدمها اللغة العربية الحديثة للتعبير عن دلالات متباينة لسوابق النفي والحرمان. وقد أصبحت (لا) السابقة الحقيقية الوحيدة في اللغة العربية – إلى جانب السوابق العربية القديمة،

(١) يُنظر فقه اللغة؛ للدكتور/ علي عبد الواحد وافي– نهضة مصر–الطبعة الثالثة ٢٠٠٤/ ص: ١٤–١٦، وفقه اللغة (مفهومه–موضوعاته– قضاياه)؛ للشيخ/ محمد إبراهيم الحمد –دار ابن خزيمة– الزلفى– السعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م/ ص: ٨٥، وفي علم اللغة العام؛ د. عبد الصبور شاهين ١١٢.

(٢) يقول الدكتور تمام حسان: وإنما عنينا بالحركة التي في أول الافتعال، والانفعال والاستفعال حركة همزة الوصل، وتلك هي الحركة التي في أول المقطع القصير المقفل (ص ح). يُنظر مناهج البحث في اللغة ١٨٨.

(٣) يُنظر مناهج البحث في اللغة ؛ د. تمام حسان/ ص: ١٨٧.

وقد وجد الناطقون بالضاد طرقًا وأدوات مختلفة للتعبير عن معاني ودلالات السوابق[١].

ومن أبرز التخمينات اللغوية لوجود السوابق في اللغة العربية التخمين الخاص بسابقة الميم في اسم المفعول، حيث يرى بعض الباحثين المحدثين من خلال مقارنته لوجود السابقة من عدمه في اللغات السامية، حيث يرى أنها إما لم تُستعمل ، أو أنها لم تستعمل اسم المفعول مطلقًا، مما حدا به التأكيد على حداثة الصيغة في العربية أيضًا، –خاصة– وأن هناك بعض الصيغ الأخرى تقوم بهذا الدور، كصيغة (فاعل) التي قامت بهذه الدور في أمثلة قلية منها، قوله –تعالى–: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[٢]، يقول الفراء (ت: ٢٠٦هـ):« أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرّ كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية.»[٣] وصيغة (فَعول) مثل : (الركُوب، والحضور، والحّلُوب، والقّدوع، والرسول، والحصور، والتزور) كلها بمعنى مفعول[٤]، لذا فهو يرى أن هذه الأنماط وغيرها قد تُعطينا مؤشرًا موحيًا على أن العربية –في بداية انفصالها عن السامية الأم– كانت قد استعملت هذه الصيغة جنبًا إلى جنب مع بعض أخواتها الساميات، وهناك صيغ أخرى قد قامت بهذا الدور أيضا منها: (فَعَل)، كالسلب بمعنى المسلوب،و(فُعْل)، كالنُّقْص بمعنى المنقوص، و(فِعْل) ، كالذِّبح بمعنى المذبوح، و(فعيل) والتي يرى فيها الباحث أنها الصيغة

(١) يُنظر التعبير عن معاني ودلالات السوابق(prefiexes) في اللغة العربية؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان– مجلة المجمع العربية بالقاهرة– جـ (٨٨)/ص: ١٦٤و١٦٥.

(٢) سورة الطارق ٨٦: ٦.

(٣)معاني القرآن ٣/ ٢٥٥و ٣٧٦.

(٤)يُنظر الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٧، وفقه اللغات السامية فقه اللغات السامية ؛ تأليف: كارل بروكلمان– ترجمة : رمضان عبد التواب– جامعة الرياض– السعودية ١٩٧٧م / ص: ١٢٠.

الأولى التي اختارتها العربية للتعبير عن اسم المفعول، واستدل على ذلك بخلو اللغات السامية الأخرى من سابقة (م)[١].

ثانيًا: الحشو:

الحشو ما جاء في وسط الكلمة، ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته، وأشهر الأحشاء في اللغة العربية تاء الافتعال، والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي، والفاء المكررة في نحو هَدْ هدَ، وما زيد زيادة حرة في وسط الكلمة في أفعال مثل دحرج من درج، وبعثر من بثر، والأفعال العامية شعبط من شبث، وفرطح من فتح، وهردم من هدم، وفنجر من فجر، وطربق من طبق، ودفلق من دفق، وخلبط من خلط، وشرط الحشو أن يكون بين حرفين أصليين[٢].

ثالثًا: اللواحق:

تتضمن العربية عدد محدود من اللواحق (Suffixes) الأصيلة، ومن أشهرها: الضمائر المتصلة، ونون الوقاية، وحركات الإعراب، وحروفه، وعلامة التأنيث، وتشمل جموع التكسير كثيرا من السوابق والأحشاء واللواحق، كما تحتوي على كثير من مجرد التغيرات الداخلية[٣].

وتعد (التاء المربوطة) لاحقة حية منتجة في اللغة العربية المعاصرة؛ إذ اشتقت ولا تزال تشتق بمساعدتها صيغة المؤنث من صيغة العديد من صيغ المذكر، وكذلك اسم الوحدة من عدد من أسماء الجنس، ومصدر المرة من المصدر العادي على صيغة (فعلة) والمصدر الصناعي. أما اللاحقة (ـــَان) فتعد غير منتجة في اللغة

(١)يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ٧١-٨٥.

(٢) يُنظر مناهج البحث في اللغة ؛ د. تمام حسان/ ص: ١٨٨.

(٣) يُنظر مناهج البحث في اللغة ؛ د. تمام حسان/ ص: ١٨٨.

الحديثة لكنها استخدمت في العصر القديم لاشتقاق عدد من الصفات على وزن (فعلان) وعدد من المصادر من الأفعال الثلاثية. لكن اللاحقة (ـــِيّ) استخدمت في العصر القديم لاشتقاق عديد من النسب، وازداد عددها تدريجيًّا بحيث أصبح من الممكن في العصر الحديث اشتقاق النسبة من أي اسم من الأسماء المفردة أو أسماء الجمع وغير ذلك من الألفاظ[١].

ومعلوم أن للاشتقاق دورًا كبيرًا في تحديث المتن اللغوي، حيث كان ولا يزال هو الطريقة الرئيسة لإغناء المتن اللغوي. ومعلوم –أيضًا– أن نتيجة تعديل المواد الثلاثية الأحرف والرباعية الأحرف عن طريق تغيير الحركات وإضافة السوابق واللواحق تتمثل في نشوء عدد كبير من الصيغ أو الأوزان[٢].

ومعلوم أن الذوق اللغوي يميل إلى استعمال الاشتقاقات المختلفة دون السوابق واللواحق ويميل أيضًا إلى استعمال المصادر مجردة ، مما يؤكد فكرة ارتباط وجود السوابق واللواحق بغرض صوتي قد يقتضيه السياق الوظيفي (الفونولوجي) أو لغرض دلالي[٣].

لذا فقد ربط بعض المحدثين هذا الرم بالوظيفة، والمهم في الباب أن يقدر القارئ المهمة الأساسية للملحقات، ومعناها الوظيفي، وبعدها عن المعنى المعجمي، انظر كيف شئت في المعجم، وسوف لا تجد نون الوقاية مختصة بمدخل معجمي خاص، وسوف لا تجد كذلك كاف الخطاب، ولا ياء المتكلم، مع ورودها مفعولا،

---

(١) يُنظر التعبير عن دلالات اللواحق الأوربية (suffixes) في اللغة العربية؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان:

http://bravodrogme2.skyrock.com/1747726424-suffixes.html

(٢) يُنظر طرق تنمية وتحديث متن اللغة العربية في العصر الحديث؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان– مجلة المجمع العربية بالقاهرة– / جـ (١٠٢) ربيع الأول١٤٢٥هـ=مايو ٢٠٠٤م /ص: ١٨٩

(٣) يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص:٥٨و٥٩و ٩٩.

ومضافا إليه، ولكنك تجد معاني كل ذلك في النحو والصرف، اللذين يحددان وظائفهما ومعانيهما الوظيفية[١].

◄◄ الرّم التوهمي.

بالميل العارض من وحدة دلالية إلى الخروج عن مدراها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة وحدة دلالية أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما[٢].

ويطرح برجشتراسر فكرة إمكانية بناء بعض أبنية اللغة على المشابهة الصوتية أو القياس القائم على فكرة التعويض التي وقفتْ خلف نشأة كثير من الأنماط اللغوية الجديدة[٣].

وقد أطلق برجشتراسر على هذا النوع من الحركة اللغوية مصطلح (بناء الأبنية) وأشار إلى أن هذا المظهر ليس من التغيرات الصوتية المحضة[٤].

كما أكد الدكتور رمضان عبد التواب على هذا الطريق بوصفه طريقًا وصلت إلينا عنه أبنية كثيرة، مثل: «التُكلان» من «وكل»، «والتُّخمة» من

---

(١) يُنظر مناهج البحث في اللغة ؛ د. تمام حسان/ ص: ١٨٨.

(٢) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي/ ص: ١٤١ ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه؛ د. رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي – القاهرة– الطبعة الثانية – ١٤١٠هـ/١٩٩٠م/ ص:١٠٠، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٧٤.

(٣) يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ٥٣و١٧٤.

(٤) يُنظر التطور النحوي للغة العربية ؛ محاضرات المستشرق الألماني : برجشتراسر– ترجمة : رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي– القاهرة – ١٩٩٤/ ص ٥١و٥٢.

«وخم» و «التقوى» من «وقى»، و«التكأة» من «توكأ» ، و«التالد» و«التليد» من «ولد»[١].

◄◄ الرّم التعويضي.

تتجه العربية نحو الرم التعويضي عند الحاجة إلى دعم أحد الأبنية اللغوية التي حدث بها فراغ ما، ومن المعلوم أننا قد نضطر –عند صياغة وزن الافتعال– إلى إجراء عمليات تغيير كيفية وكمية، كما حدث عند بناء صيغة مصدر الافتعال من (أخذ)، ليكون (اتّخَذ/ اتّخْذ)، فالأصل فيهما (إتخذ) إذ تقطع همزة الوصل في حالة الابتداء، والهمزة صوت صعب النطق ويحتاج إلى جهد عضلي كبير؛ لأن نطقه يتطلب انغلاق الوترين الصوتيين انغلاقًا تامًا، ثم انفراجهما فجأة، وهذا الانفراج يحدث انفجارًا والانفجار هو صوت الهمزة، ومن هنا فهو صوت معرّض للتبديل والتغيير والحذف طلبًا للسهولة والتيسير[٢]، وتزيد الحاجة إلى تغييره عند التوالي، لذا نجد العربية تكره توالي همزتين في مقطع، حيث إن أمرًا لا تحبذه، بل وتعمل – جاهدة– على التخلص منه، وعادة ما يخلف عملية الحذف عملية أخرى وهي محاولة ملء الفراغ الحادث في مكانه أو مكان أخر من البناء[٣].

◄◄ الرّم المُرْتَجل.

وذلك بارتجال صوت أو إقحامه في بنية لغوية –غير موجود فيها أصلًا– لأسباب صوتية محضة، لأن العربي الذي ارتجله إنما اختار له موقعًا معينًا،

(١) يُنظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه؛ د. رمضان عبد التواب– مكتبة الخانجي – القاهرة– الطبعة الثانية – ١٤١٠هـ/١٩٩٠م/ ١٠٩و١١٠.

(٢) يُنظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه/ ص: ٧٦.

(٣) يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ٤٨و٤٩و٥٣و٥٤.

خضوعًا لضرورة صوتية معينة، كأن تلجأ اللغة إلى التخلص من صورة مقطعية معينة، كصورة (ص + ح ح + ص) هذا المقطع يزداد صعوبة إذا كان حدُّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه (عندما يكون الصامت الأخير مشددًا) على هذه الصورة (ص + ح ح + ص ص)، مما يجعله محدثًا تصدعًا صوتيًّا ثقيلاً –بعيدًا عن جواز التقاء الساكنين على لغة الحجازيين[١]– ويجعله مهيئًا لعمليات الرم الصوتي، هروبًا من المقطع المديد على حد قول فليش، وذلك بتقسيم نواة المقطع وهي الصائت الطويل إلى صائتين قصيرين بينهما ذلك الصوت المُرتجل للفصل بينهما؛ لأنه سيتشكَّلُ صورة صوتية غير مقبولة في النظام المقطعي العربي وهي أن يبدأ مقطع صوتي بنواته[٢].

وقد رصدت –لنا– كتب اللغة طائفة كبيرة من الألفاظ نحت هذا المنحى، يقول ابن السكيت (ت: ٢٤٤هـ) إن العرب ربما همزوا ما ليس بمهموز. قال: قيل لامرأة من العرب: ما أذهب أسنانك؟ قالت: أكل الحأر وشرب القأر. قال أبو الحسن: هذا إنما يهمزونه كراهية اجتماع الساكنين. وهي في بني تميم وعكل، يقرأ الأعرابي منهم: {علَيهِمْ ولا الضَّأَّلِّينَ}[٣]، وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: {إنسٌ ولا جأَنٌّ}[٤] [١].

---

(١) يُنظر تغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية؛ بقلم : ت.م. جونستون/ ترجمة : الأستاذ سعد مصلوح– بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٥٧/ ١٥)

(٢) يُنظر دراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح/ ص: ٧٨، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث؛ د. عبد الصبور شاهين ص: ١٢٨–١٣١، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٦٥–١٦٧.

(٣) في قوله –تعالى–: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ذيل الآية ٧ / من سورة الفاتحة ٢.

(٤) في قوله –تعالى–: ﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ ذيل الآية ٣٩ / من سورة الرحمن ٥٥.

يقول السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ):«وهذا ما جاء منه عن العرب فهو شاذ لا يقاس، وليس كلهم يتكلم به[٢].»

بينما يرى العكبري (ت: ٦١٦هـ) أنها لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين[٣].

ويرى الباحث أنه تحول صوتي لجأت إليه اللغة في مرحلة من حياتها مستندة في ذلك التحول إلى الاستعمال اللهجي.

وقد علل ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) لهذا التحول الصوتي بكراهة اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى المدغمة فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة، وعلى ذلك ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، من قولهم: شَأَبَّة ومأدَّة ،...وحكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: (فيومئذ لا

---

(١) الألفاظ ٤٩٩و٥٠٠، وقد رصدت –لنا– كتب اللغة العديد من تلك الألفاظ المهموزة من غير أصالة له في أصلها، كقولهم: معائش في معايش، ومنائر في منابر، ومصائب في مصاوب والخأتم والعألم، ...ويقولون: لبأت بالحج، ورثأت زوجي، وحلأت السويق، واستلأمت الحجر... يُنظر شرح كتاب سيبويه؛ للسيرافي(ت: ٣٦٨ هـ) ١/ ٢٢٦، والبديع في علم العربية (مقدمة/ ١١٩)و(٢/ ٤٩١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) ٢/ ٧١٧، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (المقدمة/ ٢٥و٢٦).

(٢)سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ١١١و ١١٢.

(٣)إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ١/ ٨.

يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن)، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبة ودأبة. قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله[١].»

ويرى ابن جني في كتاب أخر أن تحريك الألف ما هو زيادة في مدها، ثم اعتُمدت وطأة المد، فكان ذلك نحوًا من تحريك الألف؛ وذلك أن الحرف يزيد صوتًا بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته[٢].

ويذكر كلامًا قريبًا مما سبق في كتاب ثالث، فيقول: «أنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في بأز وسأق وتأبل ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مسكة. وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها[٣].»

ومن صور الرم الإقحامي؛ إقحام صائت قصير في المقطع الأول، لرم التصدع الحادث عند صياغة أمر الأفعال الثلاثية التي تبتدئ بصوت غير الهمزة، باستعمال النمط التالي: (ص ص + ح+ ص + ح+ ص) فهناك الصامت الأول بلا نواة، ثم الصامت الثاني، ثم الصائت القصير، وهو: (فتحة (َ)، أو كسرة (ِ)، أو ضمة (ُ)، ثم يأتي الصامت الثالث. وعلى ضوء ذلك، نجد أن صيغة الأمر في حالة الأفعال: (لَعِبَ، كَسَرَ، وكَتَبَ) ، هي: (لْعَبْ، كْسِرْ، وكْتُبْ). وهذا لا يتناسب مع أشكال المقطع في النظام العربي، حيث لا يُبتدأ بساكن، أو قل: « لا

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٨٦و٨٧ وما بعدهما، و٢/ ٣٥٩، ويُنظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ٢٨١، والمحتسب١/٢٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢١٥ (ج ن ن) و٨/ ١٥٣و١٥٤ (ض ل ل).

(٢) يُنظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٤٦.

(٣) الخصائص ٣/ ١٤٩و١٥٠.

تبتدئ بصامتين ليس بينهما نواة»، لذا فإن العربية تلجأ إلى التخلص من هذا التصدع بإقحام الصائت القصير (ِ) أو الكسرة قبل الصامت الأول. ونظراً لأن الكلمات في اللغة العربية لا تبتدئ بصائت، تقوم قاعدة أخرى بإدخال الهمزة قبل الصائت الذي أدخلته القاعدة الأولى. وعلى ضوء ذلك، يتم تحويل الصيغ الوسطى لْعَبْ، كْسِرْ، وكْتُبْ إلى اِلْعَبْ، اِكْسِرْ، واكْتُبْ، على التوالي(١).

◄◄ الرّم البيني.

تعمل اللغة على المواءمة بين بعض مكونات المقطع الواحد، وتتجلى هذه المواءمة فيما يُعرف بهمزة (بين بين) والتحول الصوتي الحادث في تلك العملية هو محاولة لإضعاف الصوت دون تمامه من النطق بصوت بين بين مخرج الهمزة، وبين مخرج الحرف الذى منه حركة الهمزة، وفي هذا إضعاف لنبرة الهمز الثقيل، وبقية منه تدل عليه، فإذا كانت مفتوحة؛ جاءت الصوت بين الهمزة والألف، وإذا كانت مكسورة فبين الهمزة والياء، وإذا كانت مضمومة؛ فبين الهمزة والواو، في حضور واضح للتنغيم فلا يمكن أن يُنطق اللفظ إلا بوجود وُقَيْفة، تلك الوُقَيْفة تشعرنا كأن همزة صغيرة (هُمَيْزة) –ليس لها تمكينُ المحقَّقة ولا خُلوصُ الحرف الذي منه حركتُها– ما زالت موجودة في النطق، لكنك لا تقفل الأوتار الصوتية إقفالا تاما "بخلاف حال نطق الهمزة المحققة" بل يكون إقفالا تقريبيا، وحينئذ يحدث الجهر حال النطق غير أن المجهور هنا ليس الهمزة أو الوقفة الحنجرية، ولكنه شيء أشبه

(١)البنية المقطعية في اللغة العربية؛ د. عصام أبو سليم– جامعة اليرموك– إربد – الأردن
http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/840-mag33-2.html

بأصوات العلة[١]، والحقيقة أن هذا الوضع هو لإظهار الحركة عند الحركة، وإلا فإن الأمر سيكون مستحيلًا[٢].

ويخبرنا ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بأنها ومع ما ذكرنا من أمرها، في ضعفها وقلة تمكنها، فهي بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة أولا أبدا، لقربها بالضعف من الساكن، ويدلك على أنها وإن كانت قد قربت من الساكن فإنها في الحقيقة متحركة، أنك تعتدها في وزن العروض حرفا متحركا، ذلك الميزان الذي هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك[٣].

ويخبرنا –أيضًا– بأن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركًا يعني همزة بين بين. قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به فما الظن بالساكن نفسه! [٤].

كما يخبرنا بأنها لا تقع أولا أبدا لقربها بالضعف من الساكن، إلا أنها وإن كانت قد قربت من الساكن ولم يكن لها تمكن الهمزة المخففة فهي متحركة في الحقيقة–خلافًا للكوفيين[٥]– وسميت بين بين لضعفها[١]. وتابعه إلى ذلك الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) ، وابن سيده (ت:٤٥٨هـ)، [٢] وغيرهما[٣].

---

(١) يُنظر مناهج البحث في اللغة؛ د. تمام حسان/ ص ٩٧، ودراسات في علم اللغة؛ د. كمال بشر /ص: ٦٦.

(٢) يُنظر النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (المقدمة/ ٢٧)، ولسان العرب لابن منظور ١/ ٤٠٦(بين).

(٣) يُنظر سر صناعة الإعراب ١/ ٦١و٦٢، و ٧١.

(٤) يُنظر الخصائص١/ ٩٢.

(٥) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٥٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٧٥، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف / ص: ٩٩، و ١٠٣.

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى هذا الرم الصوتي ويُعرف بهمزة بين بين، ما هو إلا وضع نادر يتمثل في حذف الهمزة المسبوقة بحركة، مع بقاء حركتها، فالتقتْ حركتها مع الحركة السابقة عليها، وأوضح بأن القدماء لم يذكروا هذا؛ لتمسكهم بالقاعدة القياسية للنظام المقطعي العربي الذي لا يسمح بالتقاء حركة مع حركة في وضع كان(٤).

وإن كنتُ أرى أن الخلاف هنا مفهومي فقط فالتحول الصوتي موجود وفصيح لهجة وقراءة.

وقد رصدتُ تحولًا أخر غير مشهور في تلك المواءمة ذكره بعض علمائنا هو أن يجعل الهمزة بينها وبين حرف منه حركة ما قبلها نحو سؤل(٥).

◄◄ الرّم المرحلي.

تلجأ اللغة إلى الرم المرحلي –أحيانًا– بصورة اضطرارية عند التعامل مع بعض الأبنية في ظروف خاصة مؤقتة في عملية اندامج الصوائت القصيرة عند اجتماعها من جنس واحد، ويصاحب تلك العملية تلاشي أشباه الصوائت لضعفها إذا وقعت بين بين تلك الصوائت القصيرة، ثم يندمج الصائتان القصيران لتشكيل

---

(١) يُنظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥/ ٢٠٨٤(بين)، شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي ٢/ ٩١٧، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٠٢–١٠٨، وأثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا /ص: ١٢١.

(٢) يُنظر المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٥٠٥ (بين).

(٣) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٦٩، ولسان العرب؛ لابن منظور ١/ ٤٠٦(بين)، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي (ت:١٢٠٥ هـ) ٣٤/ ٣٠١(بين).

(٤) يُنظر الأصوات اللغوية؛ د. إبراهيم أنيس ٩١، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٠٨و١٥٨.

(٥) يُنظر التعريفات / ص: ٤٨.

صائتًا طويلًا، كما في «بابٌ» أصله (بَوَبٌ)، و«دارٌ» أصلها: (دَوَرٌ)، و« ساق» وأصلها (سَوَقٌ)، و«مالٌ» أصله: (مَوَلٌ)[١]، فعندما وقعت الواو وهي شبه صائت بين الصائتين القصيرين وهما الفتحتان ليشكلا سويًا صائتًا طويلا وهو الألف، وأما إذا كانا الصائتين من جنسين مختلفين، فإنهما لا يمكن أن يندمجا معًا، وعندها قد تلجأ اللغة إلى التخلص من هذا التصدع الصوتي بحذف أحد الصائتين أو انزلاق شبه صائت بينهما، ويبدو هذا الرم الصوتي المرحلي عند إلحاق واو الجماعة إلى الفعل الناقص بنوعيه الواوي، نحو: «دعا»، واليائي ، نحو: «رمى» فالأصل من دون لاحقة الواو (دعو) و(رمي) ثم مع اللاحقة يصاران (دعووا) و(رميوا) بعمل مخالفة صوتية بين عنصري الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) و(yu) الذين يشكِّلُ كلو واحد منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الصوائت، وبسقوطها حدث التصدع الصوتي الناتج عن التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربيًا وساميًا، ومن ثم نعمل على الرم الصوتي بانزلاق حركي بشكل آلي بين الصائتين القصيرين ، وهما –هنا–(الفتحة والكسرة)، وينشأ على اثره شبه الصائت (الواو) في الحالتين، وينتهي الأمر إلى أن تصبح الصيغتان «دَعَوْا» و«رَمَوْا» بوزن (فَعَوْا)، لذا يرى بعض الباحثين المحدثين أن الواو الموجودة في تلك الصيغتين ليست ضمير الجماعة المعروف تقليديًا، وإنما هي ضمير بالوكالة[٢].

(١) يُنظر شرح التصريف؛ للثمانيني / ص: ٢٩٢، والإبانة في اللغة العربية ١/ ٢٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٣٣، والممتع الكبير في التصريف / ص: ٣٠١، والكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٢٢٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٢١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/ ٣٧٣.

(٢) يُنظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ص: ٦٠و٦١، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١٠٨–١١٦.

ومن هذا القبيل –أيضًا– لفظ «ماء »حيث يرى عماؤنا أن أصله (مَوَهٌ) فقلبوا الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار: (ماهٌ)، ثمّ قلبوا من الهاء همزة، لأنّ الهاء تصاقب الهمزة وتجاورها وإن كانت الهاء فُوَيْقًا منها في المخرج قليلاً فقالوا: «ماءٌ»(١)، فقلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي، ومعلوم أن إبدالُ الهمزةِ من الْهَاء قد جاءَ ذَلِك فِي حروفٍ ليستْ بالكثيرة، لكن الوَجْهُ فِي إبْدالها: أنَّ مَخْرَجَيْهما مُتقاربان، إلاَّ أنَّ الهاءَ خفيّةٌ والهمزةَ أبْيَنُ مِنْهَا فأُبْدِلَ الخَفيُّ من البَيِّن(٢)، وجُعلت الهاء هي الأصل؛ لأنَّ أكثر تصريفِ الكلمة عليها(٣)، وبسقوط شبه الصائت قد أحدث تصدعًا صوتيًا نتج عن التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربيًا وساميًا، وقد عمل النظام الصوتي على رم ذلك التصدع فانزلقت الهمزة بشكل آلي بين الصائتين القصيرين(٤).

ويرى علماؤنا أن هذا التحول الصوتي تضمن تحولا قياسيًا وأخر شاذًا، فقلب الواو ألفًا جاء على القياس؛ حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفًا، أما إبدال الهاء همزة فعلى غير القياس؛ لأن إبدال الهمزة من الهاء والعين، قليلٌ غيرُ مطّرد، ولا يقاس عليه لقلّته ونزارته، لكن يسوغه أن الهاء مشبَّهةٌ بحروف العلّة، بمعنى أنهم شبهوا الهاء بحرف اللين لخفائها، فكأنها واوًا أو ياءً واقعة طرفًا بعد الألف

(١) يُنظر إسفار الفصيح ١/ ١٩٤و٢/ ٨٠١، وشرح التصريف؛ للثمانيني /ص: ٣٣٣.

(٢) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٩٨، و البديع في علم العربية ٢/ ٤٩٥، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ١/ ٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٦، والكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٢٢٤.

(٣) يُنظر الممتع الكبير في التصريف ٢٣٠.

(٤) يُنظر دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص: ١١٦.

الزائدة، فقلبت ألفًا، ثم همزة، ويضاف إلى ما سبق أن إعلال حرفين متلاصقين من الشاذ[١].

◄◄ الرّم الجِبليّ.

عندم تترك العربية الرم الصوتي رهين السليقة والطبيعة البشرية، فيرى بعض الباحثين أن للمعتلّ خصوصية تتيح للمستخدم المفاضلة في اختيار وسيلة التخلص من المتماثلات، فالمضعَّف على (فعِل) من (ق/ و/ و) مثل (قَوِوَ) لم يدغم واختير الإعلال بالياء: قَوِوَ قَوِيَ ، وذلك للتخلص من المتماثلات للمحافظة على صورة البناء

كما يتجلى هذا الأمر في تفسيرات المزيني في اختلاف عين المضارع ل (فعَل) بفتح العين في الماضي، وأوضح إلى أن الأصل في مضارع فَعَل يحتمل أن يكون بضم العين ليس غير وأن ما نجده من الكسرة في بعض الأفعال أو التردد بين الكسرة والضمَّة في أفعال أخرى ليس إلا أثرا للقانون الصوتي الذي نجده في مثل اللهجة البدوية الحجازية، فالانتقال إلى كسر العين في المضارع هو اختيار لبدو الحجاز عنده.[٢]. أي يرتبط هذا الرم الصوتي بالطبيعة والجبلة.

---

(١) يُنظر شرح التصريف؛ للثمانيني / ص: ٤١٩، والبديع في علم العربية ٢/ ٤٩٥، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٣/ ٢٠٨،وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٦٠و٣٦١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ٩٨، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٥٧٧.

(٢) يُنظر ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة؛ د.وسميَّة عبد المحسن المنصور– نشر في: (مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٠٠٢م. ونشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب– جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م/ صـ ١٥و١٦، و١٩.

◄◄ الرّم التمكيني.

تلعب الصوائت أدوار مهمة في الدرس الصوتي، كدورها في التغيرات المرفولوجية للوحدات اللغوية على صعيد الصوائت الطويلة ، أو حفظ درجات الترتيب النطقي وفق ما يقتضيه القانون الصرفي، ومثله الحفاظ على وظائف الوحدات اللغوية داخل التراكيب، للتمييز بين المعاني على صعيد الصوائت القصيرة(١).

ومعلوم أن الفرق بين القصيرة ونظيرتها الطويلة إنما في كمية الهواء فقط ، فمتى أشبعت حركة قصيرة تحولت إلى نظيرتها الطويلة التي هي جزء منها، يقول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): «ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة له(٢).»

ويرى بعض المحدثين أن من أهم الأدوار التي تلعبها تلك الصوائت؛ تمكين الناطق من إحداث الصوت أولًا، وتمكينه ثانيًا من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر، وفقًا للنظرية الصوتية العربية والتي بُنيت كلها على هذه الرؤية الحركية(٣).

---

(١)يُنظر الصوائت في التراث العربي ج٢؛ د. أمينة طيبي – الجزائر– مجلة عـــــــــود الـــــــــــد/ العدد١١٧ .

http://www.oudnad.net/spip.php?article1100

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣و٣٤، ويُنظر الخصائص ٢/ ٣١٨، ومفتاح العلوم / ص: ١٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٦٥٨، والبحث اللغوي عند العرب؛ د أحمد مختار عمر/ ص: ١١٨، والصوت اللغوي في القرآن / ص: ١٩.

(٣)يُنظر الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة؛ للدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٠م–ج ٨٨/ ص:٢٥و٢٦.

وفي هذا الصدد، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به [١]»

ويقول الرماني : «حروف المد واللين قد تباعدت بالخاصية عن الحروف الصحاح تباعدا شديدا .. إذ هي من جنس الحركات التي يضطر إلى زيادتها لإمكان النطق بها وليس ذلك للحروف الصحاح فلما تباعدت بالخاصية من جميع الحروف الصحاح صارت بمنزلة ما تباعد بالمخرج»

ويقول في مكان آخر : «الحروف تتقوم بالحركة على ما يمكن النطق به ولا تتقوم بالحرف من الياء ونحوها ويتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف[٢].»

ويقول الفارابي–عند حديثه عن تكون المقطع–: «وإن لم يردفه مصوت طويل وردفته حركة فينبغي أن تمتد الحركة حتى تصير مصوتا طويلا ثم تُمدّ مع النغمة[٣]».

وإذا كان الكلام سلسلة متصلة من الصوامت والحركات ، فإن لكل منهما وظيفته اللغوية ؛ فلأن الحركات تتميز بقوة الوضوح السمعي إذا قيست بمجمل الأصوات الأخرى فهي تحمل الآثار الموسيقية للنبر، ودرجة الصوت، وهى أكثر الأصوات موسيقية أو قبولا للغناء لإمكانية تطويلها على وجه يطرب السمع ، وفضلا عن ذلك فإنها تساعد على وصل الكلام، وكأنها تملأ الفراغ الذى يكون بين الصوامت ، فيساعد ذلك على مواصلة الكلام بدون انقطاع[٤].

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٤١.

(٢)يُنظر الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة؛ للدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٠م–ج ٨٨/ ص:٢٥.

(٣)يُنظر الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، القاهرة، ص: ١١١٤.

(٤) يُنظر علم الأصوات؛ د. كمال بشر/ ص ٢١٥–٢٢٤.

◄◄ الرّم الغُلوي.

من سُبل الرم الصوتي العقلية الفردية، حيث يقوم الشخص منفردًا – مستعينًا بعقله– إلى إجراء مجموعة من عمليات القياس لبعض أنماط العامية على أخرى والتي قد تبدو متشابهة، مما يدفع إلى إيجاد أنماط جديدة لم تكن موجودة من قبل، وربما دخلت هذه الأنماط المستوى الفصيح وصارت جزءًا منه، من قبيل المبالغة في التصويب كما يرى ماريوباي(١).

كما يسميها فندريس بالإسراف في المدينة، والغلو في مراعاة الصحة(٢).

وهذا اصطلاح اتخذ لدى علماء اللغة للصيغ التي تنتج نتيجة للحرص الشديد على محاكاة اللغة الأدبية ممن لا يجيدها لذا أطلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب مصطلح الحذلقة أو المبالغة في التفصح(٣). ومن صور التحذلق اللغوي الصوت المركب (aw) مثلا في العربية الفصحى، يابله في العامية حركة الضمة الممالة (o) وذلك مثل: (ضُوْم) في(ضَوْم)، و(نُوم) في (نَوم)، و(يُوْم) في (يَوْم)، فإذا قام المتحدث برد هذه الكلمات إلى الفصيح؛ يكون مصيبًا في كلامه، غير أنه يواجه بمجموعة أخرى من الكلمات لها مثل هذه الصورة في المستوى الفصيح، مثل: (ثُوم) و (حُوت) و(رُوح)، وغير ذلك، وهنا سيعمل المتفصّح بالرم الصوتي – من وجهة نظره– فيعمد إلى قلب الضمات الأصلية إلى الصوت المركب (aw) والذي تتميز به الفصحى أصلًا، فيتحول إلى (ثَوم) و (حَوت) و(رَوح) قياسًا على ما فعله

---

(١) يُنظر أسس علم اللغة؛ لماريو باي– عالم الكتب–القاهرة –ط: (٨) ١٤١٩هـ=١٩٨٩م/ ص: ١٥٩، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية / ص:١٤٢.

(٢) يُنظر اللغة ٨٠.

(٣) يُنظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه؛ د. رمضان عبد التواب–الخانجي– القاهرة–ط(٢)– ١٤١٠هـ/١٩٩٠م/ ١١٥، وبحوث ومقالات في اللغة–الخانجي– القاهرة–ط (٣) ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م/ ص: ٢٣٣و٢٣٣.

في مشابهتها من الكلمات تحذلقًا ، وعندئذ يأْتي بشيء لا هو في لهجات الخطاب، ولا هو في اللغة الفصحى، وليس ما فعله إلا نوعًا من أَنواع القياس الخاطئ [١].

الرمّ الحذفي.

تلجأ العربية لتحقيق التوازن الصوتي–أحيانًا– بحذف أحد الصوامت أو الصوائت. ويتخذ الحذف الصوتي صورًا متعددة في الوقف والرسم القرآني على الكلمات في قراءة القرآن، فيشمل حذف أصوات العلة وحذف الحركات القصيرة وحذف التنوين وكذلك حذف بعض الصوامت أو المورفيمات ذات الدلالة كضمير الغائب العائد على الصلة وضمير المتكلم وضمير الخطاب الواقعين مفعولاً به وصوت تاء التأنيث المتحركة وصلاً والمبدلة هاء وقفًا، وغيرها نظرًا لأسباب وعلل تركيبية أو انسجامًا مع موسيقى الفواصل القرآنية وتمشيًا مع الوقف بأنواعه المعروفة أو الوقف على رؤوس الآي عند قراءة النص القرآني[٢].

ومن أبرز صور الحذف الصوتي؛ حذف حروف العلة:(الألف، والواو، والياء) فتحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما في «قاضٍ» و«غازٍ»، والاستثقال ونقل الحركة أو حذفها هو الذي يؤدي إلى التقاء الساكنين، وتكون الواو أو الياء أوّل هذين الساكنين فتحذفان في هذا الموقع، بعكس ما يحدث في الحروف الصحيحة التي إذا التقى ساكنان منها حُرِّكَ أولهما بالكسر فلا يحذف[٣].

---

(١) يُنظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٥و١١٦، وبحوث ومقالات في اللغة–الخانجي– القاهرة–ط (٣) ١٤١٥هـ–١٩٩٥م/ ص: ٢٣٣–٢٣٤، ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية ١٤٣.

(٢) يُنظر الحذف الصوتي للوقف في النص القرآني دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث؛ للدكتور/ محمد رمضان البع– بحث مقدم لمؤتمر اللغة العربية المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة ٢٠٠٠م.

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٦.

كذا تُحذف حروف العلة عند جزم الفعل المضارع المعتل، والأمر المبني على حذف حرف العلة، وحذف حرف العلة في الفعل المضارع والأمر الأجوفين، نحو: «لم يقل» و «قل»، وهذا الحذف يُسهم في إحداث التناسب بين تلك حروف الكلم(١).

ويرى الدكتور تمام حسان أنه لا ينبغي لنا أن يقتصر فهمنا للحذف على معنى أن عنصرًا كان موجودًا في الكلام ثُمَّ حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي، فنظام اللغة مثلًا يقرر أن المضارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة ينتهي بنون تسمَّى نون الرفع، ويقرر كذلك أن توكيد المضارع يجري بنون مشددة مركَّبة من عنصرين أولهما نون ساكنة وثانيهما نون متحركة، ولو أنَّ المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أكد بالنون الثقيلة لكان معنى ذلك أن النظام اللغوي قضى بتوالي ثلاث نونات: نون الرفع ثم "نون ساكنة × نون متحركة = نون مشددة، وهذا مما يصطدم بالذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال، ومن هنا يتدخَّل هذا الذوق الاستعمالي بحذف نون الرفع وترك نونين إحداهما ساكنة والأخرى متحركة تبدوان معًا في صورة وحدة صوتية واحدة مشددة. ويعمد الاستعمال إلى اتخاذ هذا الإجراء إجراء مطردًا يحدث كلما حدث الموقع الذي يتطلبه، ومن هنا يكون قاعدة فرعية أو نظامًا فرعيًّا بالنسبة للنظام اللغوي العام(٢).

---

(١) يُنظر ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي؛ د. أشرف أحمد حافظ- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية- الكويت-الرسالة (١٩٣)- الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م/ ص: ٤٧و٤٨.

(٢) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٨و٢٩٩.

ومن صور التصدعات الصوتية؛ التصدع الحادث في صيغة (فعل) نتيجة لتوالى الأمثال فيها والتي تتميز بانفتاحها الشديد مما يؤدي إلى الثقل، فالفعل (قام) أصله (ق ـَـــ وَـــ م)، والفعل (باع) أصله: بَـــ ى ـَـــ ع ـَـــ)

وقد تنبه علماؤنا لهذا التصدع قديمًا، يقول الثمانيني (ت: ٤٢٢هـــ): «حروف المد واللين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها، فإذا ضمت الواو فكأنها واوان، وإذا انكسرت الياء فكأنها ياءان، وإذا انضمت فكأنها ياء وواو وإذا انفتحت فكأنها ياء وألف؛ لأن العـــرب تجري هذه الحركات مجرى هذا الحروف...[١]».

وعندما انتهى الثمانيني من وصف التصدع الصوتي الحاصل في هذه الصيغة؛ شرع في وصف الرم الصوتي لهذا التصدع ، فقال:«...فلما كانت حركة الياء والواو تؤدي إلى هذا الثقل والاشتباه قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته. وهذا وجه حسن قوي في القياس[٢]».

ويؤكد بعض الباحثين إلى الدور الذي تلعبه الألف في هذا الرم، حيث إنه هو الصوت الأخف الذي يذهب الثقل عندهم والذي صوره لنا ابن جني بأنه: «...أصل المد، وأقواه، وأعلاه، وأنعمه، وأنداه إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها...[٣]»[٤].

ومن الحروف المحذوفة لحفظ التوازن بين الكلمات ولتحقيق المحاذاة بين الفواصل القرآنية؛ حذف الياء،–فكل واو وياء لا تحذف؛ تحذف في الفواصل

---

(١) شرح التصريف ٢٩٩.

(٢) شرح التصريف ٢٩٩.

(٣) يُنظر الخصائص ٣/ ١٢٩.

(٤) يُنظر الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية؛ د. محمد صالح توفيق –مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ع (١٠١) نوفمبر ٢٠٠٣م / ص: ٩٣و٩٤.

والقوافي[١]– كما في قوله –تعالى–:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[٢]، ويسْرِ أصلها :يسري بالياء، وحُذفت الياء لتحقيق المحاذاة مع ما قبلها وما بعدها من آيات، وقوله –تعالى–: ﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾[٣]، وأصلها المتعالي، بحذف ياء المنقوص مع أن الاسم معرَّفٌ بأل، وكلام العرب لا يحذف ياء المنقوص المعرَّف بأل ، وإنما حُذف هنا لتحقيق المحاذاة الصوتية، ومنه قوله –تعالى–: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾[٤]، والقياس ارجعوني – بياء المتكلم – ولكن حُذفت للفاصلة القرآنية والمحاذاة الصوتية[٥].

يقول الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ): :«العرب تزيد وتحذف حفظا للتوازن وإيثاراً له[٦]» فإذا وقعت

الواو والياء الساكنتان في الفواصل وصلًا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما، وذلك لمراعاة التجانس والازدواج فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل وكذا القوافي يحذف فيها

(١)يُنظر المفصل في صنعة الإعراب / ص: ٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٢٧.

(٢) سورة الفجر ٨٩ : ٤ .

(٣) سورة الرعد ١٣: ذيل الآية ٩.

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ : ذيل الآية ٩٩.

(٥)يُنظر الكتاب لسيبويه ٤/ ١٨٥، والأصول في النحو ؛ لابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ٢/ ٣٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٣٥و١٣٦، والخصائص ٢/ ٢٩٤و ٣١٩، فقه اللغة وسر العربية / ص: ٢٣٧، البديع في علم العربية ٢/ ٥٢١، والكليات/ ص: ٣٨٩، والمحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد (٨٦) ص: ٢٧٢و٢٧٣.

(٦)يُنظر فقه اللغة وسر العربية / ص: ٢٣١.

كثيرًا مثل ذلك للازدواج لا للوقف وإلا حذف للوقف في غير القوافي أيضاً فثبت انه يحذف فيهما مالا يحذف في غيرهما[١].

ومن صور الرم الصوتي، معالجة كثير من التصدعات الصوتية الحاصلة في الفعل الماضي المعتل اللام، والتي وقد رصد –لنا– سيبويه(ت: ١٨٠هـ) جانبًا منها، يقول: «...إذا كانت الياء والواو وقبلها فتحة، اعتلت وقلبت ألفًا، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذا لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفًا، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها، كما كانت الحركة قبل الياء والواو، حيث اعتلت ما بعدها. وذلك قولك: رمى ويرمي، وغزا ويغزو، ومرمى ومغزى[٢]».

وعند إسناد الفعل الماضي الناقص إلى تاء الفاعل ونون النسوة يتضح الأصل الثلاثي، وحدد ذلك سيبويه بقوله:« وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل، لأنه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفًا إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمة وأصلها التحرك[٣]».

ولكن الألف – الحركة الطويلة – تتحول إلى فتحة قصيرة في صيغة الغائبة «رمت» أما «رميا» «غزوا» فكرهوا الحذف مخافة الالتباس ويمكن توضيح ذلك عن طريق البيان التالي:

رمات رمت، والذي حدث –من وجهة نظر بعض الباحثين– هو التخلص من المقطع الصوتي المديد المقفل الذي فيه ثقل، ولا يوجد هذا المقطع الثقيل مع إسناد

(١)يُنظر شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٢/ ٣٠٢، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٤٢٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٨٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٣.

الفعل إلى ألف الاثنين فتبقى الواو والياء. وساق كلام الثمانيني(ت: ٤٢٢هـ) في هذا الشأن، حيث يقول: «تقول: «رمى» فإذا ألحقتها التاء أسقطتها؛ لسكونها وسكون التاء فقلت: «رمت» و«غزت» [١] »

ويعلق الباحث على ذلك بقوله إن الأمر ليس فيه حذف هنا وإنما هو تقصير للحركة الطويلة فقط، وليس التقاء الساكنين هو السبب، وإنما وجود الثقل في المقطع المديد بدليل وجود، تحرك الساكن الأخير أحيانًا، ولا تعود الألف نحو: رمت المرأة. وحدث تقصير للحركة الطويلة أيضًا عند إسناد الفعل لواو الجماعة نحو:« رموا» و«سعوا»[٢].

(١) شرح التصريف ٢٩٩.

(٢) يُنظر الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– ع (١٠١) ص: ١٠٢و١٠٣.

(الخاتمة)

ليس من اليسير أن يقدم باحث شيئًا جديدًا في الدِّراسَات اللُّغَوِيّة؛ لأنه يسلك دربًا سلكه صفوة الباحثين، وأفذاذ العلماء –ناهيك– عن خوض غمار الدِّراسَات اللُّغَوِيّة الحديثة التي تتطلب أدوات كثيرة يتطلب البعض منها جهدًا جهيدًا لتحصيلها ومن بعد البراعة فيها، حتى يتسنى له توظيف هذه الأدوات جيدًا، ومن –هنا– أصبح لزامًا على الباحثين تطوير أدواتهم البَحْثية للوصول إلى نتائج أفضل، ومن أهم النتائج التي استوقفتني:

- أن اللغة العربية، هي لغة ذات ضوابط وقوانين ضابطة لها ولاستعمالاتها.
- الأنظمة اللغوية ساكنة صامتة تنشد لنفسها الاطِّراد وتسعى إلى الإطلاق
- ضرورة العمل على رم تصدعات النظام اللغوي وكل ما يعيق عمل اللغة بتلقائية.
- تقف سطحية الفكر الصوتي وراء كثير من الأوهام اللغوية السائدة في أوساط الدارسين العرب للغة العربية.
- كثير من التصدعات الصوتية الحادثة في نظامنا اللغوي، مردها الفجوة بين الأسس النظرية ومطالب السياق.
- من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها.
- لا يتحقق التوازن الصوتي في غياب توافق سمة الصوت مع مخرجه.
- في حضرة التصدع الصوتي؛ يفقد الرمز قدرته الإيحائية.
- تستحوذ الصوائت على نصيب الأسد في رمّ التصدعات الصوتية.

- تتمحور فكرة الرم الصوتي حول تحقيق التوازن والاقتصاد في الجهد العضلي.
- كراهية التقاء الأضداد والأمثال في النظام اللغوي العربي، ككراهية اجتماع الساكنين، أو اجتماع المتحركات.
- يُعد الإدغام أحد أعلى مظاهر التقريب بين الأصوات، لأنك تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه.
- يُعد الإبدال أحد أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية؛ حيث يقوم عمله على التقريب بين الأصوات ليتم التجانس والتماثل.
- التوافق الصوتي هو أحد أهم أدوار الأنظمة الصوتية في اللغات.
- يُعد الإتباع ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض، ومن أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية المتعلقة بالتوافق الحركي.
- تُعد الإمالة أحد أهم سُبل رمّ التصدعات الصوتية؛ حيث يقوم عملها على التقريب بين الأصوات لضربٍ من التشاكل، تحقيقًا للانسجام الصوتي.
- العلاقة التأثيرية القائمة بين بعض الصوامت؛ تؤثر تأثيرًا مباشرًا في استحضار صوائت معينة.
- بعض التوازنات الصوتية؛ قابعة رهن التوافق الموقعي للصوائت من الصوامت.
- التوازن الصوتي لا يعني الذهاب إلى التماثل الصوتي –دائمًا– فبعض التخالف قد يحقق ذلك.
- تُعد المخالفة الصوتية أحد أهم عناصر الرم الصوتي والتي تعمل على رأب طائفة من التصدعات الصوتية ، من خلال التخلـــّص من الثقل النّاتج عن تجاور الأصوات ذات المخرج الواحد.

- إستقلالية الأصوات وبروز هويتها، أحد أهم ما تسعى إليه الترميمات التخالفية.
- أهمية الجانب النفسي في إحداث التصدعات وسُبل رمها.
- لا يتوقف الرم الصوتي على حدوث تصدع ما ، فقد نقوم بالرم الاستباقي كما حدث في جلب همزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن؛ حيث إن العرب لم يثب عنهم أنهم نطقوا بالساكن –أصلا– وإنما الذي وقع في نطقهم بهمزة وصل اجتلبت للتخلص من هذا الممنوع في سياقات معينة.
- السكون هو إمكانية صائتية، تعرض للأصوات الصامتة.
- الفونيمات فوق القطعية كثيرة وأهمها: النبر، والنغمة، والتنغيم، والوقف، والمد.
- من ملابسات الخطاب اللساني الحديث تهميش الظواهر الفوق مقطعية، أو إقحامها في قوالب مقطعية غير ملائمة.
- الذوق اللغوي ضروري في كثير من العمليات الصوتية في ظل تداخل الكلام الإنساني وتشابك أجزاءه.
- طردية العلاقة بين المقطع والنبر، فكلاهما يتخذ موقعه من الأخر في اللحظة الأخيرة.
- يقوم التنغيم مقام الإشارة في البنية النحوية، ويكشف كذلك عن المواقف الشخصية للمتكلم مثل السخرية والغضب.
- المد أو طول الصوت وسيلة من وسائل الرم الصوتي من خلال تعديل النّطق.
- التضعيف في الصوامت يشبه إلى حد كبير المد في الصوائت.
- تميزت اللغة العربية بأنها قد جعلت للصوت حال الوقف أحكامًا تختلف عنها في حال الوصل.

- تسعى العربية إلى التـــّخلـــّص من بعض المستثقلات التي تظهر مع بعض المقاطع في السّلسلة الكلامية أو الوقف، عن طريق التصرّف في الصّوائت بنوعيها الطـــّويلة والقصيرة.
- الإيقاع ظاهرة تطريزية، فوق مقطعية تساهم في التعبير عن انفعالات المتكلم.
- التصدعات اللغوية (أو مخالفة الأصول اللغوية) قد يقف خلفها أحيانًا الاحتفاء بالإيقاع اللغوي، حرْصاً على التَّشَاكُل والتَّناسُب وأنَّ يَجْعلوا العَملَ من باب واحِد.
- حين تعمد اللغة على بناء ذوق عرفي خاص، فإنها تلجأ –أحيانًا– إلى التضحية ببعض القواعد اللغوية وبعض القيم الصرفية أو النحوية.
- اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية، وتعتمد على السوابق واللواحق في الزيادة على المعنى الأصلي.
- التطور اللغوي والدخول في طبيعة وحدة دلالية أخرى، لا يتوقف عند وجود مشابهة حقيقية، فأحيانًا التوهم يفعل ذلك.
- تلجأ اللغة العربية إلى الرم التعويضي عند الحاجة إلى دعم أحد الأبنية اللغوية التي حدث بها فراغ ما.
- الارتجال صفة لا تنفك عن سلوكنا ومنها السلوك اللغوي.
- تعمل اللغة على المواءمة بين بعض مكونات المقطع الواحد، وتتجلى هذه المواءمة فيما يُعرف بهمزة (بين بين).
- تلجأ اللغة إلى الرم المرحلي –أحيانًا– بصورة اضطرارية عند التعامل مع بعض الأبنية في ظروف خاصة مؤقتة .

- **إيجاد أنماط لغوية جديدة يكون أحيانًا نتيجة مجموعة من عمليات القياس لبعض أنماط العامية على أخرى .**
- **تلجأ العربية لتحقيق التوازن الصوتي–أحيانًا– بحذف أحد الصوامت أو الصوائت.**
- **يُعد التطور الصوتي مسوغًا للتطور الدلالي؛ لأن تغير صورة الكلمة الصوتية يضعف صلتها في الأذهان بأصلها وأسرتها، وهذا يجعل معناها عرضة للتغير والانحراف.**
- **ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ما يلي :**
- **توصي الدراسة جامعاتنا بلفتة أكاديمية لهذا المجال من الدراسة.**
- **توصي الدراسة الباحثين بأهمية الخوض في هذا المجال الخصب بحثاً ودراسة، منطلقين مما يقدمه تراثنا العربي من ملامح وبذور تراثية.**

(أهم المصادر والمراجع)

- الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث؛ لأحمد بن سعيد قشاش- الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة- الطبعة: السنة (٣٤) - العدد (١١٧) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني؛ لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)-دار الكتب العلمية.
- الإبانة عن معاني القراءات؛ لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)- تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي-دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- الإبانة في اللغة العربية؛ لأبي المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي (العُمَاني الإباضي) نسبة الى عَوْتَب وهي منطقة في صُحار كانت تسمى في القديم: عوتب الخيام (المتوفى: ٥١١ هـ)-تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية- وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر؛ لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)-تحقيق: أنس مهرة-دار الكتب العلمية- لبنان- الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م =١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- أثر الإبدال الصوتي وتغير الضبط الحركي في تنوع المعنى القراءات القرآنية مثالا؛ للدكتور/ محمود حمود عراك القريشي – مجلة كلية التربية / واسط–العدد الحادي عشر.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمر بن العلاء)؛ للدكتور/ عبد الصبور شاهين – مكتبة الخانجي– القاهرة ١٩٨٧م.
- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا؛ للدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي– قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- الأحرف السبعة للقرآن؛ لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)– تحقيق: دكتور/ عبد المهيمن طحان–مكتبة المنارة – مكة المكرمة– الطبعة الأولى ١٤٠٨م.
- إحياء النحو؛ لإبراهيم مصطفى(ت: ١٣٨٢هـ=١٩٦٢م)– القاهرة١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب لأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ – تحقيق: دكتور/ رجب عثمان محمد – مراجعة د/ رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م – مكُتبة الخانجي – القاهرة.
- أسرار العَرَبيَّة؛ لأبي البركات الأنباري: (عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد) ٥٧٧هـ – تحقيق: محمد بهجت البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العَرَبي بدمشق. والطبعة الأولى: لدار الجيل – بيروت١٩٩٥م– تحقيق : دكتور/فخر صالح قدارة.
- أسس علم اللغة؛ لماريو باي– ترجمة: د. أحمد كختار عمر–عالم الكتب–القاهرة –الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ=١٩٨٩م.

- إسفار الفصيح؛ لمحمد بن علي بن محمد، أبي سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)- تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- الأصوات اللغوية؛ للدكتور/ إبراهيم أنيس – مطبعة نهضة مصر.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة؛ للدكتور: تمام حسان- دار عالم الكتب- القاهرة ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) – تحقيق: د / عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية؛ مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)-دار الكتاب العربي – بيروت- الطبعة الثامنة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم؛ للحسين بن أحمد بن خالويه- دار ومكتبة الهلال ١٩٨٥.
- الاقتراح في أصول النحو؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)-ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية-راجعه وقدم له: علاء الدين عطية-دار البيروتي، دمشق-الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر؛ لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)-تحقيق: عبد الله حامد النمري- رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

- الإقناع في القراءات السبع؛ لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبي جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)–دار الصحابة للتراث– مصر.
- الاقتراح في علم أصول النحو؛ لجلال الدين السيوطي – حيدر اباد سنه ١٨٩٢م.
- إكمال الأعلام بتثليث الكلام؛ لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)– تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي– جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة السعودية– الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
- الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)؛ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)– تحقيق: د. فخر الدين قباوة– مكتبة لبنان ناشرون– الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (سنة الولادة ٥٣٨هـ/ سنة الوفاة ٦١٦هـ) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض– المكتبة العلمية– لاهور– باكستان.
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية؛ للدكتور/ عبد الفتاح شلبي– دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة– الطبعة الثانية ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين؛ لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)– المكتبة العصرية–الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في علل النحو؛ لأبي القاسم الزجاجي(تـ ٣٣٧هـ) تحقيق: د. مازن المبارك–دار النفائس ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

- البحث اللغوي عند العرب؛ للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر– عالم الكتب–الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط؛ لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ– تحقيق / الشيخ عادل عبد الموجود ، والشيخ علي معوض ، وغيرهما – دار الكُتُب العِلْمِيَّة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- بحوث ومقالات في اللغة؛ للدكتور/ رمضان عبد التواب (المتوفى: ١٤٢٢هـ)– مكتبة الخانجي بالقاهرة– الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
- البديع في علم العربية؛ لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)–تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين– جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية– الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه– الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ =١٩٥٧م.
- البعد اللساني الثقافي في النص المدرسي؛ لأسمهان زدادرة –جامعة باجي مختار عنابة–الجزائر ٢٠١٢م/١٤٣٤هـ.
- البلغة إلى أصول اللغة؛ لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)– تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر – كلية التربية للبنات– جامعة تكريت – العراق.

- التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائيـــة؛ د. ابتسام جميل
http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/327-72-3.html
- التحديد في الإتقان والتجويد؛ لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمـــرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـــ)- تحقيق: الدكتور/ غانم قدوري حمد- مكتبـــة دار الأنبار – بغداد – الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـــ – ١٩٨٨م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه؛ د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الثانية – ١٤١٠هـــ/١٩٩٠م.
- التطور النحوي للغة العربية ؛ محاضرات المستشرق الألمـــاني : برجشتراســـر- ترجمة : رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة – ١٩٩٤.
- التعبير عن دلالات اللواحق الأوربية (**suffixes**) في اللغة العربية؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان.
http://bravodrogme2.skyrock.com/1747726424-suffixes.html
- التعبير عن معاني ودلالات السوابق(**prefiexes**) في اللغة العربية؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان- مجلة المجمع العربية بالقاهرة- العدد: الثامن والثمانون/ ذو القعدة ١٤١٨هـــ.
- التعريفات؛ لعلي بن محمد بن علـــي الـــزين الشـــريف الجرجـــاني (المتـــوفى: ٨١٦هـــ)- المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشـــر- دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـــ =١٩٨٣م.
- الّتفكير الّلساني في الحضارة العربية؛ د. عبد السلام المسدي – الـــدار العربيـــة للكتاب- ليبيا وتونس، ١٩٨١ م.

- تلمُّسُ أثر المماثلةِ في نموّ المعجم العربيّ: دراسةٌ صوتيّة معجميّة؛ للدكتور/ مهدي أسعد عرار–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – العدد (١٠١) ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- التمهيد في علم التجويد؛ لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)– تحقيق: الدكتور/ على حسين البواب– مكتبة المعارف– الرياض– الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين؛ لعلي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي (المتوفى: ١١١٨هـ)– تحقيق: محمد الشاذلي النيفر– مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
- التنغيم في التراث العربي؛ د. عليان بن محمد الحازمي – مجلة : جامعة أم القرى/ العدد: السابع والعشرون.
- تهذيب اللُّغَة؛ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢٨٢ه/ ٣٧٠ه – حققه: د/ عبدالسلام هارون، وأخرون– الدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار القومية العَرَبيَّة للطباعة١٣٨٤ه=١٩٦٨م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر؛ لطاهر الجزائري الدمشقي– تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة– مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب– الطبعة الأولى١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفي: ٧٤٩هـ) – شرح وتحقيق : للدكتور/ عبد الرحمن على سليمان – دار الفِكْر العَرَبي – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- توظيف اللسانيات في تعليم اللغات؛ للدكتور/ رضا الطيب الكشو– من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ١٤٣٦هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس؛ لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني؛ أبي الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزبيدي تـ ١٢٠٥هـ – تحقيق مجموعة من المحققين – دار الهداية.
- جمهرة اللغة؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)– تحقيق: رمزي منير بعلبكي– دار العلم للملايين – بيروت– الطبعة الأولى١٩٨٧م.
- جمال القراء وكمال الإقراء؛ لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)– تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة– دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت – الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها، د. أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، القاهرة ، ١٩٩١م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات(أصل الكتاب رسالة دكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حلب ٢٠٠٥ م)؛ للدكتور/عبد البديع النيرباني– دار الغوثاني – دمشق– الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي القرآن – لأبي عبد الله محمد القرطبي تـ ٦٧١هـ – تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش– دار الكتب المصرية– القاهرة– الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ =١٩٦٤م.
- جامع البيان في القراءات السبع؛ لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)– جامعة الشارقة – الإمارات (أصل الكتاب رسائل

ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)– الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

- الحجة للقراء السبعة؛ للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)– تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي– راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق– دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت– الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية؛ للدكتور/ محمد صالح توفيق –مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة– العدد الأول بعد المئة– نوفمبر ٢٠٠٣= رمضان ١٤٢٤هـ.
- الحذف الصوتي للوقف في النص القرآني دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث؛ إعداد الدكتور/ محمد رمضان البع– بحث مقدم لمؤتمر اللغة العربية المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة ٢٠٠٠م.
- الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث؛ للدكتور/ الموافي البيلي – الطبعة الأولى – التركي ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- الحَرَكات العَرَبيَّة المجهولة– مجلة لغة العَرَب العراقية – الجزء الثالث – السنة الخامسة ١٩٢٣م .
- الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة؛ للدكتور/ عبد الرحمن الحاج صالح– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٠م– العدد الثامن والثمانون.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك؛ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ– دار الكتب العلمية بيروت–لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ =١٩٩٧م.

- الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جني– تحقيق: دكتور/ محمد علي النجـــار – المكُتُبة العِلْمِيَّة.
- الخصائص اللغوية لراوية حفص؛ دراسة في البنية والتركيب؛ للدكتور/ علاء إسماعيل الحمزاوي – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنيا.
- الخطابة ؛ لأبي علي الحسين بن عبد الله– تحقيق: محمد سليم سالم– وزارة المعارف– القاهرة – مصر ١٩٥٤م.
- خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية؛ للدكتور/ كمال بشر–مجلة مجمـــع اللغـــة العربية بالقاهرة–الجزء الواحد والسبعون–نوفمبر ١٩٩٢م.
- دروس في علم أصوات العربية؛ لجان كانتينو، ترجمة الأستاذ صالح القرماوي، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.
- دراسة الصوت اللغوي – أحمد مختار عمر– عالم الكتب– القاهرة ١٩٩١م.
- دراسات في التجويد والأصوات اللغوية؛ للدكتور / عبد الحميد محمد أبو سكين– مطبعة الأمانة – ١٩٨٣م.
- دراسات في علم اللغة؛ للدكتور/ كمال بشر– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- دراسات في فقه اللغة؛ للدكتور/ صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـــ)– دار العلم للملايين– بيروت – الطبعة الأولى ١٣٧٩هـــ – ١٩٦٠م، والطبعة التاسعة ١٩٨١م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني؛ الدكتور حسام سعيد النعيمي– وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية / دار الرشيد للنشر– دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت١٩٨٠م.
- دلالة الألفاظ؛ للدكتور/ إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية– الطبعة الخامسة ١٩٨٤م، والسادسة ١٩٩١م.

- دليل السالك شرح ألفية ابن مالك؛ تأليف : عبد الله الفوزان – دار المسلم – الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- دور الكلمة في اللغة؛ لستيفن أولمان– ترجمة: دكتور/ كمال محمد بشر–مكتبة الشباب– مصر.
- رسالة الصاهل والشاحج؛ لأبي العلاء المعري–تحقيق: د. عائشة بنت عبد الرحمن– دار المعارف– الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة؛ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى سنة ٤٣٧هـ)– تحقيق د/ أحمد حسن فرحات – دار عمار – الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)– تحقيق: علي عبد الباري عطية– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس؛ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري–تحقيق: دكتور/ حاتم صالح الضامن–مؤسسة الرسالة –بيروت –الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ =١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب؛ لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ –تحقيق: محمد حس محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر– دار الكُتُب العِلْمِيَّة – بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- سر الفصاحة؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)؛ لأبي القاسم (أو أبي البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن

أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)-راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع- مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر- الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة؛ لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)- تحقيق: د. محمد الدالي- تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)- دار صادر- الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م.
- السلب ومظاهره في العربية، دراسة تطبيقية على رواية شجرة البؤس- دكتور علاء إسماعيل الحمزاوي- قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة المنيا.
- السوابق واللواحق؛ للدكتور/ محمود مختار- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- العدد: السادس والأربعون/ ذو الحجة ١٤٠٠هـ= نوفمبر ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)- دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ للشيخ/ خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري،

وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)-دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

- شرح التصريف؛ لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)- تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد- الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب؛ لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)

تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

- شرح طيبة النشر في القراءات؛ لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)- ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر؛ لمحمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)- تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سِيبَوَيْهِ؛ لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المزربان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي- دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري؛ لابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)-قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب- دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، وطبعة الأزهر بمصر– إدارة طباعة المنيرية بمصر.

- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي؛ د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار– اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر–دار ابن الجوزي–الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف؛ لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)– شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر– الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩م.
- شمس العلوم ودواء كلام العَرَب من الكلوم؛ لنشوان بن سعيد الحميري اليمنى (المتوفي: ٥٧٣هـ) – المحقق: د/ حسين بن عبد الله العمرى – مطهر بن على الإرياني – د/ يوسف محمد عبد الله – دار الفِكْر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفِكْر (دمشق – سوريا) – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.
- الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العَرَبيَّة؛ لإسماعيل بن حمّاد الجوهري تـ ٣٩٣ هـ –تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار–الطبعة الرابعة– دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ١٩٩٠ م.
- الصوتيات العربية؛ للدكتور/ منصور الغامدي– الرياض– مكتبة التوبة ٢٠٠١م.
- الصوائت في التراث العربي ج٢؛ د. أمينة طيبي – الجزائر– مجلة عود الند/ العدد١١٧ . http://www.oudnad.net/spip.php?article1100
- ضياع الحركات في النظام المقطعي، في الإدغام الكبير عند أبي عمر بن العلاء؛ آمنة صالح الزغبي –المجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت) –السنة: الخامسة والعشرون–العدد: التاسع والتسعون ٢٠٠٧م.

- طرق تنمية وتحديث متن اللغة العربية في العصر الحديث؛ للدكتور/ نيقولا دوبريشان- مجلة المجمع العربية بالقاهرة- / جـ (١٠٢) ربيع الأول١٤٢٥هـ=مايو ٢٠٠٤م.
- طلب الخفة في الاستعمال العربي؛ ردة الله ردة الطلحى- كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى- السعودية ١٩٨٨م.
- ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى؛ للدكتور/ صبيح التميمي- مجلة كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس- ليبيا، العدد السابع١٣٩٩هـ= ١٩٩٠م.
- ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة؛ د.وسميَّة عبد المحسن المنصور- نشر في: (مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٠٠٢م. ونشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م.
- ظاهرة المد في الأداء القرآني دراسة صوتية للمدة الزمنية للمد العارض للسكون؛ ليحيى بن علي المباركي-الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ العدد ١٢٠ – السنة ٣٥ – ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الظواهر التطريزية في اللغة العربية ،الوقف نموذجا؛ عبد الوهاب صديقي.
- http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2494
- العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي؛ لهنري فليش- تعريب وتقديم وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين- دار الشباب – مصر- الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- علل النحو؛ لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)-المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد – الرياض / السعودية- الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م.

- علم اللغة العربية؛ للدكتور/ محمود فهمي حجازي–دار غريب للطباعة – القاهرة.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي؛ للدكتور / محمود السعران – دار النهضة العربية – بيروت.
- علم اللغة العام (الأصوات)؛ للدكتور/ كمال محمد بشر –دار المعارف– ١٩٨٠م.
- العامي الفصيح في المعجم الوسيط؛ للدكتور/ أمين علي السيد– مجمع اللغة العربية بالقاهرة– الطبعة الأولى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م.
- العين؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ – ١٧٥هـ) تحقيق: تحقيق : دكتور/مهدي المخزومي و دكتور/ إبراهيم السامرائي–دار ومكتبة الهلال.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة؛ لمحمد بن أبي بكر المخزومي أبي عبد الله بدر الدين الدماميني– المحقق: الحساني حسن عبد الله– مكتبة الخانجي ١٤١٥ – ١٩٩٤م.
- غريب الحديث؛ لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبي إسحاق (١٩٨ – ٢٨٥هـ)– تحقيق: الدكتور/ سليمان إبراهيم محمد العايد– جامعة أم القرى – مكة المكرمة– الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- غريب الحديث؛ لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي؛ أبي سليمان–تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي– جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٠٢ه.
- غيث النفع في القراءات السبع؛ لعلي بن محمد بن سالم، أبي الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ)– تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤م.

- الفرق بين الحروف الخمسة؛ لابن السيد البطليوسي (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) - تحقيق: دكتور/ علي زوين - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - مطبعة العاني - بغداد - العراق، وطبعة: دار المأمون للتراث- دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد الله الناصر.
- فقه اللغة؛ للدكتور/ على عبد الواحد وافى- الطبعة الثالثة - نهضة مصر ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة (مفهومه-موضوعاته- قضاياه)؛ للشيخ/ محمد إبراهيم الحمد -دار ابن خزيمة- الزلفى-السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- فقه اللغات السامية فقه اللغات السامية ؛ تأليف: كارل بروكلمان- ترجمة : رمضان عبد التواب- جامعة الرياض- السعودية ١٩٧٧م .
- فقه اللغة وسر العربية؛ لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)- تحقيق: عبد الرزاق المهدي- إحياء التراث العربي- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، للدكتور/ غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، ١٩٨٤م.
- في علم اللغة العام؛ تأليف : عبد الصبور شاهين- مؤسسة الرسالة- بيروت - لبنان- الطبعة السادسة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- في اللهجات العربية؛ للدكتور/ إبراهيم أنيس-مكتبة الأنجلو المصرية- الطبعة الثانية ١٩٥٦م.
- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر؛ للدكتور/ سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، (اربد)، الأردن، ٢٠٠٥م.

- القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة؛ حليمة سال– قدم له: د/ عمر الكبيسي – الشيخ/ بصيري سال– دار الواضح – الإمارات– الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤م.
- القراءات وأثرها في علوم العربية؛ لمحمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)– مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة– الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ =١٩٨٤م.
- القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية؛ د. أحمد البايبي– عالم الكتب – إربد عمان ٢٠١٢م.
- القواعد والإشارات في أصول القراءات؛ لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبي العباس– تحقيق : دكتور/ عبد الكريم محمد الحسن بكار– دار القلم – دمشق– الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- القاموس المحيط؛ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى الشيرازى٧٢٩ – ٨١٧هـ– نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية الثالثة ١٣٠١هـ – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكتاب؛ لأبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر(تـ ١٨٠هـ)– تحقيق / الأستاذ: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت. وطبعة: مكتبة الخانجي– القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها؛ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(٣٥٥–٤٣٧هـ) – تحقيق: الدكتور: محيي الدين رمضان– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغَوِيّة)؛ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي– تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري– مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني ؛ د. يحيى بن علي المباركي- مجلة جامعة أم القرى للشريعة واللغة العربية – العدد: (٢١). http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag21/MG-013.htm
- الكنز في القراءات العشر؛ لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)- تحقيق: د. خالد المشهداني- مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي؛ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)- تحقيق: أوغست هفنر-مكتبة المتنبي- القاهرة.
- الكناش في فني النحو والصرف؛ لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)-دراسة وتحقيق: الدكتور/ رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها؛ ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)- تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب- مؤسسة سما للتوزيع والنشر- الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الكامل في اللغة والأدب؛ لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى : ٢٨٥هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – القاهرة- الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ= ١٩٩٧ م.

- اللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)- تحقيق: دكتور/ عبد الإله النبهان- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب؛ لأبي حفص عُمر بن على بن عادل الدمشقي الحلبى المتوفي بعد سنة ٨٨٠هـ - تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوض ، والدكتور محمد سعد رمضان حسن ، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م - دار الكُتُب العِلْمِيَّة - بيروت - لبنان.
- لسان العَرَب؛ لابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الإمام اللغوي الحجة. المتوفى(٧١١هـ)- تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة.
- اللغة؛ لجوزيف فندريس Joseph Vendryes (المتوفى: ١٣٨٠هـ)- تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص- مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م- مطبعة لجنة البيان العَرَبي ١٣٧٠ه=١٩٥٠م.
- اللُّغَة العَرَبيَّة معناها ومبناها؛ للدكتور/ تمام حسان- عالم الكتب- الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- اللغة وعلم اللغة؛ لجون ليونز- دار النهضة العربية- الطبعة الأولى.
- اللهجات العربية في التراث؛ للدكتور/ أحمد علم الدين الجندي- الدار العربية للكتاب- ليبا ١٩٨٣م.
- مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت؛ د. مشتاق عباس معن- مجلة العميد العراقية - المجلد الثاني: العدد الأول- السنة الثانية / ربيع الثاني ١٤٣٤هـ / آذار ٢٠١٣م.

- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار؛ لجمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ)-مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م.
- المجموع اللفيف؛ لأمين الدولة محمد بن محمد بن هبة الله العلوي الحسيني أبي جعفر الأفطسي الطرابلسي (المتوفى: بعد ٥١٥هـ)- دار الغرب الإسلامي، بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جنى - تحقيق: على النجدي ناصف، ودكتور/ عبدالحليم النجار، ودكتور/ عبدالفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم؛ لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسى المعروف بابن سيده المتوفي سنة ٤٥٨ه - تحقيق: الدكتور / عبد الحميد هنداوي - دار الكُتُب العِلْمِيَّة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢١ه = ٢٠٠٠م.
- المحاذاة في اللغة العربية؛ للدكتور/ رجب عبد الجواد إبراهيم- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المحرم ١٤٢٠هـ= نوفمبر ١٩٩٩م/ العدد: السادس والثمانون.
- المحيط في اللُّغَة؛ للصاحب أبو القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني - تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين- عالم الكُتُب - بيروت / لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م.
- المخصص؛ لأبي الحسن على بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده - تحقيق: خليل إبراهم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧ه= ١٩٩٦م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي؛ د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.
- مدخل إلى علم اللغة؛ للدكتور/ محمود فهمي حجازي- مكتبة زاهر الشرق- القاهرة ١٩٥٥م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي- تحقيق : فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- المشاكلة في اللغة العربية (صوتيا وصرفيا)؛ ماهر خضير هاشم- مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد ١٨ / العدد (٣) : ٢٠١٠م.
- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه؛ جيلالي بن يشو- مجلة التراث العربي- اتحاد الكتاب العرب-دمشق العددان ٩٩ - ١٠٠- السنة الخامسة والعشرون - تشرين الأول ٢٠٠٥ - رمضان ١٤٢٦هـ.
- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية؛ لنصر (أبي الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ (المتوفى: ١٢٩١هـ)- تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود- مكتبة السنة- القاهرة- الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي، بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- معجم ديوان الأدب؛ لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)-تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر- مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

- معجم علوم القرآن؛ لإبراهيم محمد الجرمي- دار القلم – دمشـــق- الطبعـــة الأولى١٤٢٢ هـــ = ٢٠٠١م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة؛ للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـــ) بمساعدة فريق عمل- عالم الكتب-الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـــ = ٢٠٠٨م.
- المعجم الوسيط؛ لمجمع اللُّغَة العَرَبيَّة- مكُتُبة الشروق الدولية – مصر – الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـــ = ٢٠٠٤م.
- معاني القراءات؛ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـــ)- مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى ١٤١٢ هـــ = ١٩٩١م.
- معانى القرآن؛ لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـــ)- تحقيق: الدكتورة/ هدى محمود قراعة- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى، ١٤١١ هـــ = ١٩٩٠ م.
- معانى القرآن؛ لأبى زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفى سنة ٢٠٧ ه – تحقيق : أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر.
- معانى القرآن وإعرابه؛ للزجاج أبى إسحاق إبراهيم بن السَّرِى المتوفى سنة ٣١١هـــ- تحقيق: دكتور عبد الجليل شلبي- عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ = ١٩٨٨م.
- مفتاح العلوم؛ ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـــ)-ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور-دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـــ = ١٩٨٧م.

- المفردات في غريب القرآن؛ لأبي القاسم الحُسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢ ه) أبي القاسم – تحقيق : محمد سيد كيلاني – دار المعرفة – بيروت – لبنان .
- المفصل في صنعة الإعراب؛ لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)– تحقيق: دكتور/ علي بو ملحم– مكتبة الهلال – بيروت– الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير؛ لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)– دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة الثالثة١٤٢٠ هـ.
- المقتضب؛ لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)– تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة– عالم الكتب– بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف؛ لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)– مكتبة لبنان– الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة؛ للدكتور/ إبراهيم أنيس– مكتبة الأنجلو المصرية–الطبعة السادسة ١٩٧٨م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني؛ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)– دار إحياء التراث القديم– الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي؛ للدكتور/ عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.
- مناهج البحث في اللغة؛ للدكتور/ تمام حسان–مكتبة الأنجلو المصرية.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)- تحقيق: دكتور/ علي دحروج- نقل النص الفارسي إلى العربية: دكتور/ عبد الله الخالدي- الترجمة الأجنبية: دكتور/ جورج زيناني- مكتبة لبنان ناشرون – بيروت- الطبعة الأولى١٩٩٦م.
- النشر في القراءات العشر؛ لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) – تحقيق: الشيخ :على محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) – المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية).
- نظرات في دلالة الأَلْفَاظ – دكتور/ عبد الحميد محمد أبو سكين – ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م- مطبعة الأمانة – القاهرة .
- النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِيرِ غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ؛ لمحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبي عبد الله، المعروف ببطال (المتوفى: ٦٣٣هـ)- دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم- المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م (جزء ٢).
- النموذج الهندسي الموحد لتمثيل الصوامت والمصوتات العربية؛ د. مصطفى بوعناني- الحوار المتمدن-العدد: (١٧٤٨)/ ٢٨ / ١١/ ٢٠٠٦ م
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81962
- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ للإمام/ محمد الجزري بن الأثير (٥٤٤ – ٦٠٦هـ)- تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي – دار إحياء التُّراث العَرَبي – بيروت – لبنان ، وطبعة: المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية – مصر.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر؛ لمحمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)- دار الجيل – بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- الوقف عند ابن جني (دراسة صوتية دلالية)؛ محمد أحمد محمد أحمد-كلية التربية- جامعة عين شمس ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)؛ لأحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م.

(فهرس المحتويات)

(مقدمة) ١٢٢٩

» ملخص الدراسة. ١٢٢٩

» مشكلة الدِّراسَة. ١٢٣٠

» مخرجات الدِّراسَة . ١٢٣١

» أهداف الدِّراسَة . ١٢٣١

. » القيمة المضافة . ١٢٣١

» أهميَّة الدِّراسَة . ١٢٣٢

» الخلفية العلمية و أدبيات الدِّراسَة. ١٢٣٢

» الدراسات السابقة: ١٢٣٢

» كلمات مفتاحية ١٢٣٤

» منهجية الدِّراسَة . ١٢٣٥

» خطة الدِّراسَة . ١٢٣٥

(توطئة) ١٢٣٧

» التصدع الصوتيّ. ١٢٣٧

» الرَّمُّ اللُّغويّ. ١٢٤٠

المبحث الأول ١٢٤٣

(التصدعات الصوتية) ١٢٤٣

» التصدع الإنتاجي. ١٢٤٣

» الصائت المركب المتصدع. ١٢٤٥

» التصدع السماتي. ١٢٤٧

بين التفخيم والترقيق) ١٢٥٤

» التصدع الفنولوجي. ١٢٥٦

» التصدع التوزيعي. ١٢٦٠

التصدع الإعرابي: ١٢٦٣

المبحث الثاني ١٢٦٥

(الرم المقطعي) ١٢٦٥

- الرم التقطيعي. ١٢٦٥
- الرمّ التماثلي. ١٢٦٦
- الإدغام: ١٢٦٨
- الإبدال: ١٢٧٠
- الإقلاب: ١٢٧٥
- التوافق الحركي Vowel harmony: ١٢٧٧
- الرم الإتباعي. ١٢٨٠
- الإمالة: ١٢٨٦
- الرم الحضوري. ١٢٨٩
- الرم الموقعي. ١٢٩١
- الرم التخالفي: ١٢٩٢
- الرم المكاني. ١٢٩٩
- الرم التوصلي. ١٣٠١
- الرم التخلصي. ١٣٠٥

المبحث الثالث ١٣١٢

(الرم فوق المقطعيّ) ١٣١٢

- المقطع الصوتي. ١٣١٤
- النَّبْر. ١٣١٨
- التنغيم. ١٣٢٢
- المد: ١٣٢٨
- المفصل (الوقف). ١٣٣٦
- التخالف الكمي المفصلي. ١٣٤٧
- الإيقاع: ١٣٥٢

المبحث الرابع ١٣٦٠

(الرم المورفيمي)	**١٣٦٠**
الرّم الإلصاقي.	**١٣٦٠**
أولًا: السوابق:	**١٣٦٢**
ثانيًا: الحشو:	**١٣٦٤**
ثالثًا: اللواحق:	**١٣٦٤**
الرّم التوهمي.	**١٣٦٦**
الرّم التعويضي.	**١٣٦٧**
الرّم المُرْتَجل.	**١٣٦٧**
الرّم البيني.	**١٣٧١**
الرّم المرحلي.	**١٣٧٣**
الرّم الجِبليّ.	**١٣٧٦**
الرّم التمكيني.	**١٣٧٧**
الرّم الغُلوي.	**١٣٧٩**
الرمّ الحذفي.	**١٣٨٠**
(الخاتمة) **١٣٨٦**	
(أهم المصادر والمراجع)	**١٣٩١**
(فهرس المحتويات)	**١٤١٧**